عدد خاص

المسيرة

ALMASEERA

العدد الرابع والثلاثون - السنة الثالثة - ديسمبر 2010 م محرم 1432هـ

الأمانة العامة

الدورة الحادية والثلاثون للمجلس الأعلى
الإمارات العربية المتحدة - أبوظبي

مسجد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

الإمارات العربية المتحدة - أبوظبي

قمة أبو ظبي ومستقبل المنطقة

تحتضن العاصمة الإماراتية أبو ظبي قمة مجلس التعاون الحادية والثلاثين، والتي شهدت انطلاقة مجلس التعاون في يوم تاريخي مجيد، اتفق فيه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس على صناعة تاريخ المنطقة وصياغة مستقبل شعوبها، حينما قرروا في مايو 1981 م إعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ليفتح آفاقا عريضة أمام دول وشعوب هذه المنطقة، ولتدخل هذه المنطقة الساحة الدولية لتسطر حضورها باعتبارها قوة اقتصادية وسياسية وأمنية واجتماعية، وباعتبارها طرفا مهما في صياغة القرارات الاستراتيجية في الساحة الدولية.

يجتمع أصحاب الجلالة والسمو في العاصمة الإماراتية ليرسموا مستقبلا أكثر إشراقا وازدهارا للمنطقة وشعوبها، وهم أكثر إيمانا بهذه التجربة الفريدة وأكثر إصرارا على تحقيق طموحات أبناء المنطقة وترجمة أهداف المجلس التي نص عليها النظام الأساسي.

إن العقود الثلاثة الماضية من عمر مجلس التعاون قد شهدت المنطقة خلالها العديد من الإنجازات في المشاريع التنموية الاستراتيجية، وفي تأسيس المؤسسات الوحدوية في القرارات والقوانين والتشريعات التي أرست حاضر المنطقة، ورسمت معالم المستقبل الزاهر. وخلال تحقيق تلك الجهود كان أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس يؤكدون في اجتماعاتهم التنسيقية وفي قممهم التاريخية على أنهم لم يحققوا ما يصبون إليه من أجل بناء المنطقة، وأن ما تحقق هو جزء من طموحاتهم العريضة وآمالهم الكبيرة، كما أنهم ويؤكدون في اجتماعاتهم تلك على أهمية التسريع في ترجمة قرارات المجلس الأعلى من قبل اللجان الوزارية والتنفيذية في كل دولة من الدول الأعضاء وصولا إلى تحقيق أهداف المجلس، لاسيما السياسية والاجتماعية والاقتصادية حيث تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في مختلف الميادين، وتعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين شعوبها في مختلف المجالات.

إن مبادرات أصحاب الجلالة والسمو مازالت مستمرة وعطاءاتهم السخيّة مازالت حاضرة، وإن قمة أبوظبي، التي يأتي انعقادها في ظل تحولات وظروف اقتصادية وسياسية دولية استثنائية، سوف تحمل في طياتها قراراتٍ تاريخية تؤكد على تعزيز حضور مجلس التعاون دوليا وتترجم المزيد من طموحات أصحاب الجلالة والسمو في بناء مستقبلٍ زاهرٍ وأكثرَ استقرارا وتنمية لأبناء المنطقة.

عبد الرحمن بن حمد العطية
الأمين العام

المحتويات

1 قمة أبو ظبي ومستقبل المنطقة

4 حصاد المسيرة

18 دور المرأة الخليجية في التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون

27 حوار مع معالي د. عبدالعزيز محي الدين خوجة – وزير الإعلام السعودي

35 تصريح معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية بمملكة البحرين حول مستجدات السوق الخليجية المشتركة

38 مجلس التعاون لدول الخليج العربية... ثلاثون عاما من البناء سمو الهدف وصلابة الإرادة

40 التطورات الاقتصادية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٩م

45 مسيرة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

51 الاتحاد النقدي ومحطات الإرادة السياسية

54 جهود دول مجلس التعاون في التقارب بين البيئة والتنمية المستدامة

56 التنمية الاجتماعية في مسيرة العمل المشترك

59 الرياضة في دول مجلس التعاون

62 الوقاية خير من العلاج : صمام الأمان للتنمية المستدامة في دول مجلس التعاون

64 الأمن الغذائي الخليجي : أهمية تكوين استراتيجية زراعية موحدة للإستثمار الخارجي ... أبعادها وأهدافها

قمة أبو ظبي ومستقبل المنطقة

حوار مع معالي د. عبدالعزيز محي الدين خوجة – وزير الإعلام السعودي

68 التعليم في قرارات المجلس الأعلى
70 أبرز الجهود الداعمة لمسيرة التعليم من قبل المجلس الأعلى لمجلس التعاون
72 أنشطة المكتب الفني للاتصالات بدول مجلس التعاون خلال شهر أكتوبر ٢٠١٠م
74 الشباب بدول مجلس التعاون وسبل شغل أوقات فراغهم
77 إنجازات الأمانة العامة في مجال التطوير الإداري والتدريب ٢٠٠٤ - ٢٠١٠م
80 براءات الاختراع في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية
84 حجر الزاوية : الاستثمار في العنصر البشري
86 مجلس التعاون والقضايا الإقليمية
89 دور هيئة التقييس لدول مجلس التعاون في المساهمة بتحقيق التكامل الاقتصادي
92 رؤية اقتصادية خليجية من خلال اتحاد غرف دول مجلس التعاون
94 إضاءات على التنمية في دول مجلس التعاون
97 مجلس وزراء الصحة لدول الخليج... الرسالة والهدف
99 مسيرة استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية بدول مجلس التعاون
104 إصدارات الأمانة
106 واحة المسيرة
108 أهمية التكامل الاقتصادي للقطاع الصناعي

المسيرة
ALMASEERA

العدد 34 ديسمبر 2010م

نشرة شهرية تُعنى بمسيرة التعاون المشترك

الإشراف العام عبد الرحمن بن حمد العطية
الأمين العام

مدير التحرير نجيب عبدالله الشامسي

مستشار التحرير أحمد عبدالله الفضالة

هيئة التحرير نبيل العقيل
سالم الحجري
عبدالعزيز الفايز

سكرتير التحرير خالد سعيد السعيدي

الإخراج الفني عهود محمد الهيف

الإشراف الفني صلاح عبدالمولى

التصوير الفوتوغرافي جابر الشمري

النشر والتوزيع حمد خالد الدوسري
عبد الله سعيد العيسائي

مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الأمانة العامة
الإدارة العامة للبحوث والدراسات والنشر

ص.ب 7153 الرياض : 11462
المملكة العربية السعودية
تلفون : 7777 482 1 966 +
فاكس : 5508 281 1 966 +
www.gccsg.org

لآرائكم واقتراحاتكم
almaseera@gccsg.org

الآراء والمعلومات الواردة في هذه النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي الأمانة العامة وإنما عن رأي كاتبها.

الأمين العام لمجلس التعاون يهنئ خادم الحرمين الشريفين على اختياره ثالث أقوى شخصية في العالم

هنأ معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2010/11/8م، خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية حفظه الله ورعاه بمناسبة اختياره من قبل مجلة فوربس ثالث أقوى شخصية في العالم، مؤكدا أن اختيار خادم الحرمين الشريفين يعكس مدى الاحترام والتقدير الذي يحظى به حفظه الله من قبل المجتمع الدولي ولما يتمتع به يحفظه الله من نهج حكيم وقيادة رشيدة، فضلا عن إطلاقه المبادرات الخيرة ودعمه للحوارات الهادفة لنصرة الحق والعدل والسلام في ربوع المعمورة.

وأشار الأمين العام لمجلس التعاون، إلى أن هذا الاستحقاق لهذا الرمز والإنسان الذي يحمل هموم شعبه وأمته ويبحث دوما عن الحلول الناجعة، ناهيك عن الدور الإنساني الذي لعبه خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله فيما يتعلق في مكافحة الإرهاب، وحوار الأديان والحوار بين الحضارات و نبذ استخدام القوة في حل النزاعات بين الدول.

وخلص معاليه إلى أن منهج الحوار والانفتاح على مختلف الأديان و الحضارات والثقافات، بات سمة بارزة لخادم الحرمين الشريفين يحفظه الله، معتبرا الاختيار ليس فقط مفخرة لمواطني المملكة العربية السعودية، بل يعد مفخرة لكل مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أشاد بالاستعدادات والخدمات التي أعدتها الحكومة السعودية للحجاج
الأمين العام لمجلس التعاون يهنئ خادم الحرمين الشريفين بحلول عيد الأضحى المبارك

هنأ معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2010/11/15م، خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس لجنة الحج العليا، حفظهم الله ورعاهم، بحلول عيد الأضحى المبارك، داعيا الله العلي القدير، أن يمتعهم بالصحة والعافية، وأن يعيد هذه المناسبة على المملكة وشعبها الكريم بالعز والرخاء.

كما أشاد معالي الأمين العام لمجلس التعاون، بمستوى الاستعدادات والخدمات التي أعدتها الحكومة السعودية، وبكافة أجهزتها، لموسم حج هذا العام ولاستقبال ضيوف الرحمن من كافة أقطار العالم، في إطار الخطط المدروسة، عالية المستوى، والتي بدت ثمارها واضحة للعيان في انسياب حركة الحجيج من المدينة المقدسة إلى المشاعر.

وقال معاليه ، من مكة المكرمة أثناء تأديته لشعائر الحج، إن المشاريع الجديدة في الأراضي المقدسة، التي تمت بتوجيهات مباركة من لدن خادم الحرمين الشريفين، حفظه الله، وبالتزامن مع موسم حج هذا العام، ومن بينها قطار المشاعر، قد شكلت دليلا جديدا على ما يوليه خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده وسمو النائب الثاني، وصاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة رئيس لجنة الحج المركزية، من حرص على راحة الحجيج الذين قدموا من شتى بقاع العالم، معتبرا أن هذه الجهود تشكل حلقة من سلسلة متواصلة من العطاء لخير العالم الإسلامي بل وللإنسانية أيضا.

وحيا معالي الأمين العام، الأجهزة الأمنية والصحية والإعلامية وغيرها من المؤسسات في المملكة العربية السعودية التي تعمل على خدمة ضيوف الرحمن، والتي كان لها نتائجها الملموسة على راحة وسلامة الحجيج.

واختتم معاليه تصريحه بتهنئة حجاج بيت الله الحرام بهذه المناسبة المباركة، معتبرا أن الرعاية السعودية لهم تعبر عن اهتمام متواصل بجميع المسلمين في أنحاء المعمورة.

الأمين العام لمجلس التعاون : يصف النداء الذي وجهه خادم الحرمين الشريفين إلى شعب العراق الشقيق بأنه يشكل مبادرة هامة تأتي في التوقيت المناسب وتعبر عن الدور الريادي للقيادة السعودية

وصف معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2010/10/30م، النداء الذي وجهه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية - حفظه الله ورعاه -، إلى شعب العراق الشقيق وكل الفعاليات السياسية داخل العراق، بأنه يشكل مبادرة هامة تأتي في التوقيت المناسب وتعبر عن الدور الريادي للقيادة السعودية، لدعم الأمن والاستقرار في المنطقة العربية والإسلامية.

وقال معالي الأمين العام لمجلس التعاون، إن تركيز المبادرات السعودية على العراق ينبغي أن يجد تجاوبا عاجلا من كل القوى السياسية العراقية بل والعربية والإسلامية والدولية، خاصة من القوى التي يقلقها استمرار الوضع الراهن في العراق، والذي لا تنحصر آثاره السلبية على العراقيين فحسب بل على المحيط العربي والإسلامي.

وأضاف معاليه، إن المبادرات والجهود المشرفة لخادم الحرمين الشريفين، لمعالجة الأوضاع في العالمين العربي والإسلامي هي محل إشادة وتقدير على كافة الصعد، العربية منها والإسلامية والدولية، مؤكدا أن هذا النداء الذي وجهه خادم الحرمين الشريفين للشعب العراقي، للسعي لحل كل معضلة تواجه تشكيل الحكومة التي طال الأخذ والرد فيها، يهدف لتهدئة الأوضاع الراهنة في العراق، من أجل أمن ووحدة واستقرار أرض وشعب العراق الشقيق.

وشدد معالي الأمين العام لمجلس التعاون، على أن العراقيين بكل أطيافهم مطالبون اليوم وأكثر من أي وقت مضى، بالعطاء والتضحية من أجل عراق آمن ومستقر، وهذا يحتم عليهم إعمال العقل، واستنهاض الهمم، أمام مسؤولياتهم التاريخية والوطنية، لتوحيد الصف، والتسامي على الجراح، وإبعاد شبح الخلافات، وإطفاء نار الطائفية البغيضة، للمحافظة على مكتسبات وحق الأجيال العراقية القادمة، للعيش بعزة وكرامة، حتى يكون العراق حصنا حصينا ضد كل فرقة أو فتنة، لا يستفيد منه غير أعداء الأمة العربية والإسلامية.

وأكد معالي الأمين العام لمجلس التعاون، على أن النداء الذي وجهه خادم الحرمين الشريفين، إلى شعب العراق الشقيق، يؤكد أن الهم العربي والإسلامي يأخذ مكان الصدارة في قلوب قادة دول مجلس التعاون – يحفظهم الله - كما يؤكد على الدور الحيوي والمحوري الذي تقوم به دول مجلس التعاون في المساعدة على حلحلة القضايا المستعصية في الأمتين العربية والإسلامية.

الأمين العام لمجلس التعاون يشيد بالجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية بالمملكة العربية السعودية

اعتبر معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2010/11/26م، أن نجاح الأجهزة الأمنية بالمملكة العربية السعودية، في ظل القيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية - حفظه الله ورعاه - في كشف وإحباط المخططات الإرهابية، دليل على كفاءتها ويقظتها في المحافظة على الأمن والاستقرار وحماية المنجزات الوطنية لهذا البلد العزيز، وأرواح مواطنيه والمقيمين على أرضه من عبث هذه الفئة الضالة.

وأكد معالي الأمين العام لمجلس التعاون، على المواقف الثابتة لدول مجلس التعاون التي تنبذ الإرهاب بمختلف أشكاله وصوره، وأيا كان مصدره، مشددا على أن التعاون الجماعي في المجال الأمني يهدف إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار في دول المجلس، باعتباره الضمانة الكبرى لصيانة المكاسب التنموية التي تحققت في مجالات عديدة، داعيا في الوقت نفسه إلى ضرورة تكثيف التعاون الإقليمي والدولي للقضاء على هذه الآفة، لحماية البشرية من جرائمها، متمنيا من الله العلي القدير أن يديم نعمة الأمن والأمان والاستقرار على المملكة العربية السعودية وكافة دول مجلس التعاون، في ظل قياداتها الحكيمة وأن يحفظها وشعوبها من كل سوء ومكروه.

الأمين العام لمجلس التعاون

ينوه بمضامين خطاب صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر أمام الانعقاد التاسع والثلاثين لمجلس الشورى

أكد معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2010/11/9م، على أن الرؤى والمواقف التي أعلنها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر – حفظه الله ورعاه - في خطابه الشامل والضافي، لدى افتتاحه دور الانعقاد العادي التاسع والثلاثين لمجلس الشورى، تعكس أبعادا استراتيجية مهمة، تتكامل فيها رؤية البناء الداخلي المدروسة، في المجالات كافة مع سياسة مبدئية وحكيمة تدعم وتساند التضامن العربي كما تناصر قضايا الحق والعدل والحرية في العالم، وخاصة في العالم العربي.

وثمن معاليه، إعلان سمو الأمير حفظه الله الانتهاء من إعداد الاستراتيجية الشاملة للتنمية الوطنية للفترة 2011-2016م، والتي تعكس الحرص الأكيد لسموه في تطوير البنية التحتية الاقتصادية وتوسيع دائرة الإنتاج وتحقيق التنوع الاقتصادي، وتأمين حسن إدارة الموارد الاقتصادية والمالية وحماية البيئة، بالإضافة إلى الاهتمام الكبير الذي يوليه سموه للتنمية البشرية بجوانبها المختلفة باعتبار الإنسان القطري هو الهدف الأسمى للتنمية ووسيلتها الفاعلة في الوقت ذاته.

وحيا معالي الأمين العام لمجلس التعاون الجهود المخلصة لصاحب السمو في الحد من الآثار السلبية لتداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاد دولة قطر، مما كان لها بالغ الأثر في تجاوز تلك الأزمة، والاستمرار في تحقيق الأهداف المرسومة له.

ولفت معالي الأمين العام، إلى أهمية تأكيدات سمو الأمير بشأن السياسة الخارجية لدولة قطر، والتي تقوم دائما على تعميق الروابط والتعاون مع كافة الدول والشعوب وتعزيز المصالح المشتركة، وترتكز على أسس التعايش السلمي والاحترام المتبادل، والنأي عن الصراعات، والمشاركة الفعالة في الجهود السلمية لتسوية المنازعات، مؤكدا بأن من أولويات السياسة الخارجية القطرية تثبيت دعائم الأمن والاستقرار في منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة.

وقال معاليه إن الهموم العربية قد سجلت حضورا في خطاب سمو الأمير انطلاقا من قناعة سموه الراسخة بأهمية التضامن العربي، منوها باهتمام صاحب السمو ودعمه لقضايا العرب في فلسطين والعراق والسودان ولبنان واليمن.

الأمين العام لمجلس التعاون :

زيارة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر لجمهورية روسيا الاتحادية قد أعطت دعما قويا ومدخلا للحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون وروسيا الاتحادية

أكد معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2010/11/13م، أن زيارة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر – حفظه الله ورعاه - إلى جمهورية روسيا الاتحادية، قد أعطت دعما قويا للحوارات الاستراتيجية على المستويين الثنائي والجماعي، وخاصة فيما يتعلق بالحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون وروسيا الاتحادية.

وقال معالي الأمين العام لمجلس التعاون، إن نتائج الزيارة التي قام بها حضرة صاحب السمو الأمير إلى موسكو، قد دشنت لحقبة جديدة في العلاقات القطرية الروسية، وفتحت مجالات التعاون الاقتصادي والسياسي، وبما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين، كما جاءت لتؤكد حرص سموه على توطيد العلاقات مع كافة القوى الفاعلة والمؤثرة في عالم اليوم، بهدف تعزيز الأمن والسلم الدوليين.

ورأى معاليه، أن الاهتمام الروسي بزيارة صاحب السمو الأمير يؤكد على المكانة التي تحتلها دولة قطر في الساحتين الإقليمية والدولية، من خلال جهودها الملموسة في دعم الأمن والاستقرار، والانتصار للعديد من القضايا العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، مؤكدا في هذا السياق، بأن سمو الأمير دائما ما يولي اهتماما كبيرا بالقضايا العربية والإسلامية، في كل لقاءاته مع قادة دول العالم، مما يرسخ أهمية الدور القطري في هذا الشأن.

وفي ختام تصريحه خلص معالي الأمين العام لمجلس التعاون، إلى أن الزيارة التاريخية لسمو الأمير يحفظه الله، لموسكو تعكس أبعاد التوازن في السياسة الخارجية لدولة قطر، التي تتمتع بخارطة علاقات متميزة مع كافة دول العالم.

الأمين العام لمجلس التعاون

يهنئ رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بمناسبة اختيار سموه من الشخصيات الأكثر نفوذا وقوة في العالم

هنأ معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2010/11/8م، حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،- حفظه الله ورعاه – بمناسبة اختيار سموه من الشخصيات الأكثر نفوذا وقوة في العالم، حسب مجلة فوربس، اعتمادا على المعايير، وهي مدى تأثير الشخصية في الجماهير، والقوة الاقتصادية، وامتداد القوة إلى مجالات عدة، وحيازة النفوذ عن جدارة واستحقاق.

وقال معالي الأمين العام لمجلس التعاون، إن هذا الاستحقاق يأتي كنتيجة طبيعية لما يتمتع به سموه يحفظه الله من حكمة ودراية ونظرة ثاقبة، أهلته لنيل هذا المستوى الرفيع، من الشعبية والمكانة بين قادة دول العالم، وإن هذا الاختيار ليس فقط مفخرة لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، بل يعد مفخرة لكل مواطني دول مجلس التعاون.

من جهة ثانية، هنأ معالي الأمين العام لمجلس التعاون حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،- حفظه الله – بمناسبة حصول دولة الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الأولى عربيا في مؤشر التنمية المالي، والذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، متمنيا مزيدا من التطور والنماء لدولة الإمارات العربية المتحدة وشقيقاتها دول مجلس التعاون.

الأمين العام لمجلس التعاون : ينوه بمصادقة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين على معاملة مواطني دول مجلس التعاون العاملين في الخدمة المدنية معاملة المواطن البحريني

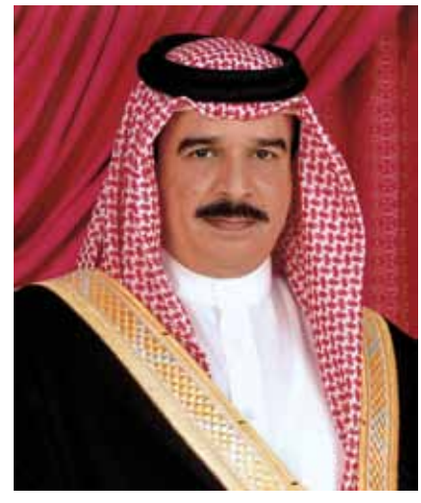

أشاد معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2010/11/4م، بمصادقة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين - حفظه الله ورعاه - على معاملة مواطني دول مجلس التعاون، العاملين في مجال الخدمة المدنية أثناء الخدمة معاملة المواطن البحريني.

وأعرب معالي الأمين العام لمجلس التعاون، عن تقديره البالغ واعتزازه بالجهود الكبيرة التي يقوم بها صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين - حفظه الله ورعاه -، في دعم مسيرة العمل الخليجي المشترك، وحرص جلالته على تحقيق المواطنة الخليجية بكافة أبعادها، وترجمة قرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون إلى واقع عملي ملموس يلبي تطلعات وآمال مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الأمين العام لمجلس التعاون يشيد بمضامين الخطاب السامي لسمو أمير دولة الكويت في افتتاح دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الثالث عشر لمجلس الأمة الكويتي

نوه معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2010/10/26م، بمضامين الخطاب السامي لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت - رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون - حفظه الله ورعاه – في افتتاح دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي ال13 لمجلس الأمة.

وقال معاليه إن ما تضمنه خطاب صاحب السمو الأمير في الشأن الداخلي، بأن تكون مصلحة الكويت هي «ملتقى الأهداف وحمايتها منتهى الغايات» وأن ما يحوط المشهد السياسي الكويتي من تجاوزات غير مسئولة «هو موضع استنكار ورفض من الجميع»، دليل على اهتمامه وقلقه يحفظه الله مما يجري في الساحة من هذه التجاوزات.

وأضاف معالي الأمين العام لمجلس التعاون، إن ما تعيشه دولة الكويت من أجواء ديمقراطية حقيقية نابعة من تجربتها الذاتية لا يجب أن يساء استغلاله، وبما يلحق الضرر بهذا البلد العزيز وشعبه الغالي، بل يجب أن يتحلى الجميع بالحكمة واليقظة وأن تكون جميع مكونات الشعب الكويتي صفا واحدا أمام مسؤولياتهم الوطنية، وذلك لدرء أسباب الفتنه ونتائجها المهلكة.

وفي ختام تصريحه أعرب معالي الأمين العام لمجلس التعاون، عن بالغ اعتزازه بحكمة وحنكة حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت - حفظه الله ورعاه - ودعمه ألا محدود لمسيرة مجلس التعاون، مما كان له الأثر الايجابي في استمرار عمل المجلس وعطائه، حتى أضحى نموذجا يحتذى به على المستويين الإقليمي والدولي.

الأمين العام لمجلس التعاون : يهنئ صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بمناسبة حصول سلطنة عمان على المركز الأول على مستوى العالم في سرعة معدل التنمية البشرية

هنأ معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2010/11/8م، صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله لحصول السلطنة على المركز الأول على مستوى العالم في سرعة معدل التنمية البشرية بين (135) دولة، مؤكدا في نفس الوقت بأن هذا الإنجاز التاريخي تحقق بفضل السياسة الحكيمة والسديدة لصاحب الجلالة، والتي أدت إلى وصول السلطنة إلى الإنجازات العظيمة وهي «ماثلة للعيان ولا تحتاج إلى أي برهان»، على مدى الأربعين عاما من مسيرة النهضة المباركة التي تشهدها سلطنة عمان كما أصبحت حديث القاصي والداني.

وأكد معاليه أن الرؤية السياسية والبصيرة الثاقبة لحضرة صاحب الجلالة - أعزه الله - وحرصه الشديد على بسط مناخ الأمن والرفاهية، فضلا عن منهج جلالته الحكيم و أسلوبه الرفيع والواقعي في القيادة جعل سلطنة عمان تتبوأ المكانة المرموقة بين دول العالم.

وأعرب الأمين العام لمجلس التعاون، عن بالغ سعادته بهذا الإنجاز التاريخي، متمنيا للسلطنة مزيدا من الرخاء والتقدم وبقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الأمين العام لمجلس التعاون : ينوه بالدور المحوري والفاعل للإعلام في مسيرة مجلس التعاون

نوه معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2010/11/4م، بالدور المحوري والفاعل لأجهزة الإعلام بدول المجلس في المسيرة المباركة لمجلس التعاون، مشيدا بما قامت به لجنة وزراء الإعلام من جهود لتنفيذ كافة القرارات الإعلامية في إطار مجلس التعاون.

وقال معالي الأمين العام لمجلس التعاون، إن الاجتماع الثامن عشر لوزراء الإعلام، الذي استضافته دولة الكويت،ناقش جملة من الموضوعات الإعلامية الهامة، التي تسعى دول المجلس من خلالها، للتعامل بإيجابية مع ما تشهده وسائط الاتصال والإعلام من تطورات متسارعة، ومع انعكاساتها على مجتمعات دول المجلس بوجه عام وعلى الناشئة والشباب بوجه خاص، حيث استعرض الوزراء ما تم بشأن تنفيذ قرار الدورة التاسعة والعشرين للمجلس الأعلى (قمة مسقط) المتعلق بالاستراتيجية الإعلامية لدول مجلس التعاون (2010-2020م)، التي قامت بإعداد مسودتها مشكورة وزارة الثقافة والإعلام بالمملكة العربية السعودية، حيث من المتوقع التوصية برفعها إلى الدورة القادمة للمجلس الأعلى (قمة أبو ظبي) لإقرارها.

وأشار معالي الأمين العام إلى أن الوزراء بحثوا موضوع التعاون بين دول المجلس ورابطة دول الآسيان وقرار المجلس الوزاري في دورته (116)، التي عقدت في مدينة جدة في 6 سبتمبر الماضي، بشأن عقد الاجتماع الأول لفريق العمل المعني بالثقافة والإعلام في نوفمبر الحالي بهدف استكشاف فرص ومجالات التعاون بين الجانبين.

وأضاف معاليه بان وزراء الإعلام بحثوا طلب الجمهورية اليمنية الشقيقة، الانضمام إلى مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك، أسوة بانضمام اليمن إلى جهاز إذاعة و تلفزيون الخليج، كما استعرض الوزراء توصيات عدد من اللجان الإعلامية، إضافة إلى تقرير مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك وجهاز إذاعة وتلفزيون الخليج.

وفي الختام أشاد معاليه بالجهود التي تبذلها وزارة الإعلام بدولة الكويت برئاسة معالي الشيخ / أحمد العبد الله الأحمد الصباح – وزير النفط ووزير الإعلام بدولة الكويت (رئيس الاجتماع) - لضمان نجاح اجتماع وزراء الإعلام بدول المجلس، والخروج بتوصيات تعزز العمل الإعلامي الخليجي المشترك.

تصريح للأمين العام لمجلس التعاون بعد وصوله السودان

عبر معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2010/10/30م، عن سعادته بزيارة السودان، وفيما أشار إلى أن زيارته الحالية ليست الأولى وأنه زار الخرطوم مرات عدة، استهل تصريحا أدلى به عقب وصوله إلى السودان بتوجيه «التحية والتقدير للسودان قيادة وحكومة وشعبا».

وقال معالي الأمين العام، إن السودان متميز بأهله وشعبه، وله مكانة رفيعة وراسخة في قلوب وعقول أهل الخليج الذين عايشوا السودانيين وتفاعلوا معهم، خاصة أننا عرفنا السودانيين عن قرب ومن خلال تجارب على مدى سنوات عدة فتجلى معدن السوداني وسطعت أصالته وسماته النبيلة.

وأضاف: إن زيارتي للخرطوم ستتيح لي فرصة طيبة لمقابلة عدد من القيادات السودانية واعتبرها فرصة لتبادل الآراء حول قضايا الساعة وآفاق تعزيز التعاون بين مجلس التعاون والسودان، خاصة أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تولي اهتماما فائقا ومستمرا بشؤون السودان وتطلعاته وهمومه أيضا.

وشدد معاليه، على أن موقف مجلس التعاون تجاه السودان معلوم ولا يحتاج إلى تأكيد جديد، وقال «نحن ندعم دوما أمن واستقرار ووحدة السودان، وندعم في الوقت نفسه الحوار بين مختلف ألوان الطيف السوداني، كما ندعم التوافق السوداني الذي تجلى في اتفاقية السلام التي وضعت حدا للحرب في جنوب السودان وحققت السلام الذي كان وسيظل محل دعمنا.

ورأى أن جهود القادة السودانيين في شمال السودان وجنوبه ستبقى محل تقدير واحترام لأنها تركز على التمسك بمناخ السلام والاستقرار، مؤكدا أن الموقف الخليجي يؤكد دوما على احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي السودان، كما تدعم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المساعي الهادفة لتحقيق السلام في ربوع السودان.

وقال في هذا السياق إن التوافق السوداني، الذي تجسد في اتفاقية السلام بشأن إجراء الاستفتاء في جنوب السودان هو شأن سوداني نحترمه، كما نحترم دوما حرص السودانيين على معالجة قضاياهم من خلال الحوار والتفاهم تعزيزا للاستقرار والأمن والأخوة بين أبناء الوطن الواحد.

وعن مسألة الاستفتاء على تقرير المصير في جنوب السودان وقضية الوحدة، قال إن الوحدة هي أفضل الخيارات للشعوب كافة، لأنها تعني الانتصار للتاريخ المشترك والأواصر وهي تعني تكاتف الجهود وتضافرها وتكامل الموارد لتحقيق التطور والنهضة الشاملة.

وأضاف «نحن في مجلس التعاون لدول الخليج العربية نتمنى أن يحافظ السودانيون على وحدتهم، ففي وحدتهم تكمن قوتهم ومنعتهم ومستقبلهم المشرق بإذن الله، كما نحترم في الوقت نفسه اتفاق السودانيين الذي تجسد في اتفاقية السلام ونص على إجراء استفتاء على تقرير مصير جنوب السودان، واستفتاء أبيي، واعتبر أن موضوع الاستفتاء شأن سوداني نحترمه، ونرى أيضا أهمية أن يتم هذا الاستحقاق في أجواء التراضي والحوار والتعاون الشامل ترسيخا لمستقبل السلام.

وفي شأن مفاوضات دارفور في الدوحة، لفت إلى أن دولة قطر بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر تقوم بجهد كبير ومتواصل في سبيل مساعدة أطراف التفاوض في شأن أزمة دارفور من أجل التوصل إلى حل سوداني شامل وعادل لمشكلة دارفور حتى تتوقف الحرب ويعود السلام وتبدأ مسيرة إعادة أعمار ما دمرته الحرب.

وأكد في هذا الإطار أن دول مجلس التعاون تدعم الدور القطري حول أزمة دارفور، وأعرب عن قناعته بأن الدور القطري حيوي وهام، خاصة أن دولة قطر التي ترأس اللجنة العربية الإفريقية المعنية بسلام دارفور تتمتع بسياسة ودبلوماسية ناجحة تأكدت فاعليتها في لبنان والآن في جهود خيرة حول دارفور، كما تبذل القيادة القطرية جهودا لحل الخلاف الحدودي الاريتري الجيبوتي، وجدد هنا الدعم الكامل لجهود السلام في دارفور.

وقال « إننا في ضوء كل هذه الحقائق نشيد بحرص الحكومة السودانية وحركة التحرير والعدالة على مواصلة مفاوضات الدوحة، كما ندعو بقية الحركات الأخرى للانضمام لمنبر الدوحة حتى يتحقق السلام الشامل الذي ترغب فيه كل الأطراف».

وأشار في هذا الإطار أيضا إلى الدعم المالي والإنساني والتنموي العربي والإفريقي للسودان، وفي دولة صدارة ذلك إعلان دولة قطر إنشاء بنك للتنمية في دارفور برأس مال يبلغ ملياري دولار، لافتا أيضا إلى مشاريع أخرى تقوم بها الدول العربية في دافور.

وعن المؤتمر الدولي الخاص بالاستثمار في مشاريع تنموية في شرق السودان، والذي سيعقد في دولة الكويت

قريبا، أوضح معاليه أن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية تلقت دعوة لحضور المؤتمر وأنه سيشارك فيه.

وأضاف إننا ندعو جميع الدول والمستثمرين إلى دعم التنمية في شرق السودان بعدما تحققت اتفاقية السلام هناك، خاصة أن تلك المنطقة واعدة بخيراتها ومواردها المتنوعة، ودعا الحكومات والمستثمرين إلى الاستثمار في المشاريع التي ستطرحها الحكومة السودانية في مؤتمر الكويت.

وخلص معالي الأمين العام لمجلس التعاون، إلى أن السودان يهمنا أمنه واستقراره وتنميته، ووصفه بأنه بلد يتمتع بموقع استراتيجي ومكانة تاريخية مرموقة في المنطقة وله أدوار حيوية وريادية داخل الأسرة العربية والأفريقية والإسلامية، و أن في قوة السودان قوة لأهل الخليج والعرب والأفارقة والمسلمين وكل من يسعى لتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة، خاصة أن هناك علاقة تلازم وارتباط وثيق بين التنمية والاستقرار.

ورأى أن السودان بإمكاناته وموارده، وفي مقدمتها الإنسان السوداني، قادر على مواجهة تحديات المرحلة بتضافر جهود أبنائه وتوافقهم ومن خلال دعم الأشقاء والأصدقاء، خاصة أن السودان كما قال معاليه «يمثل صمام أمان للعرب والأفارقة ودول عدة في زمن يشهد مهددات الأمن الغذائي ومخاطر التصحر والجفاف في مناطق عدة في العالم».

الأمين العام لمجلس التعاون يتسلم رسالة من أمين عام المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر

تسلم معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2010/ 10/28م، رسالة خطية من سعادة الأستاذ عبدالله بن محمد الهزاع، أمين عام المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، تتعلق بدعم المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، لمطالبة أمين عام مجلس التعاون المشرفة، بفتح تحقيق جاد وبشفافية تامة حول ما تضمنته الوثائق التي نشرت مؤخرا من معلومات حول ارتكاب قوات الاحتلال الأمريكي في العراق الشقيق، أو بمعرفتها لجرائم ضد الإنسانية.

كما تضمنت الرسالة استعداد الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، التعاون والتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس التعاون في هذا الشأن، وذلك تطبيقا للقانون الدولي والإنساني.

وكان معالي الأمين العام لمجلس التعاون، قد دعا في بيان له الأمم المتحدة والأسرة الدولية، باتخاذ خطوات حازمة للتحقيق في هذه التجاوزات ومساندة القانون الدولي في هذا الشأن، وإنصاف وتعويض المتضررين من أهل العراق، وطالب المحكمة الجنائية الدولية، بالتحقيق الشامل والعادل في هذه المسالة ومحاسبة مرتكبيها والمتورطين بسفك دماء الأبرياء من الشعب العراقي الشقيق، وذلك حتى تتحقق العدالة، بعيدا عن الانحياز أو ازدواجية المعايير.

الأمين العام لمجلس التعاون يشيد بقرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون بشأن العمل الإعلامي المشترك بين دول المجلس

أشاد معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2010/ 11/4م، بقرار المجلس الأعلى في دورته التاسعة والعشرين (قمة مسقط ديسمبر2008م) بشأن إعداد استراتيجية للعمل الإعلامي المشترك بين دول المجلس على مدى السنوات العشر القادمة، وبقرار المجلس الأعلى في دورته الثلاثين التي عقدت في دولة الكويت في ديسمبر الماضي، المتمثل في تشكيل لجنة تنسيقية دائمة من وكلاء وزارات الإعلام والمؤسسات الإعلامية والأمانة العامة، بهدف تخطيط وتنسيق التعاون المشترك في مجال الفضائيات والشباب.

وقال معالي الأمين العام لمجلس التعاون، في كلمته التي ألقاها، أمام الاجتماع الثامن عشر لوزراء الإعلام بدول مجلس التعاون، إن الدور المحوري للإعلام في مساندة ما تحققه مسيرة المجلس المباركة من خطوات في كافة المجالات، يبرز أمامنا في الجهود المقدرة لوسائل الإعلام ودورها الملموس في نقل الحدث، واسمحوا لي هنا ومن واقع علاقتي الدائمة مع وسائل الإعلام المختلفة، أن أسجل بكل اعتزاز الشكر والتقدير لأجهزتنا الإعلامية في دول المجلس، على ما تقوم به من دور بارز ومشرف في تتبع مسيرة المجلس، ونقلها عبر وسائطها المختلفة إلى جمهورها داخل دول المجلس وخارجها، فوسائل الإعلام هي النافذة التي يطل منها الجميع على مسيرة مجلس التعاون، والجسر الذي تعبر عليه ومن خلاله آمال وطموحات المواطن والمسئول.

الأمين العام لمجلس التعاون : المراحل التنفيذية الفعلية للسوق المشتركة قد بدأت وتم إصدار الأدوات التشريعية والقانونية للمسارات المختلفة للسوق

قال معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، بتاريخ 2010/11/22م، إن التكامل الاقتصادي بين دول المجلس أحد الأهداف الرئيسية التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون، وتأتي السوق الخليجية المشتركة كخطوة رئيسية في مسيرة هذا التكامل بعد إنجاز منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي الذي تم الإعلان عن قيامه في يناير 2003م، وكذلك تبني العشرات من القوانين الموحدة والسياسات الاقتصادية المشتركة، مثل قوانين الجمارك ومكافحة الإغراق وسياسات التنمية الصناعية والزراعية والتجارية.

وأضاف معاليه إن النمو الاقتصادي المتسارع الذي تمر به دول مجلس التعاون يوفر فرصا غير مسبوقة لرجال وسيدات الأعمال ولمواطني دول المجلس بشكل عام، ولذلك فإن انطلاقة السوق الخليجية المشتركة قد جاءت مواكبة لذلك النمو، ومواتية لتسهيل الاستفادة من تلك الفرص.

وأكد معالي الأمين العام لمجلس التعاون، في كلمته التي ألقاها أمام ندوة السوق الخليجية المشتركة في اتحاد غرف تجارة وصناعة دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي عقدت في مدينة أبو ظبي، عاصمة الإمارات العربية المتحدة، أن المراحل التنفيذية الفعلية للسوق المشتركة قد بدأت، وتم إصدار الأدوات التشريعية والقانونية للمسارات المختلفة للسوق، ومن المهم استكمالها باعتبار ذلك مطلبا مهما لسلامة تنفيذ ما ورد في إعلان السوق الخليجية المشتركة. وقد وجه المجلس الأعلى في قمة مسقط في ديسمبر 2008م بتشكيل لجنة وزارية من الدول الأعضاء تقوم بمتابعة تنفيذ قرارات العمل المشترك، وقد عقدت اجتماعها الرابع يوم 2010/11/21م، في أبوظبي، وقد نتج عن تشكيل هذه اللجنة التسريع في إصدار الأدوات التشريعية لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة.

الأمين العام لمجلس التعاون يتلقى رسالة من رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بدولة قطر

تلقى معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2010/11/23م، رسالة خطية من معالي / الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية بدولة قطر، تتضمن دعوة الأمين العام لمجلس التعاون، للمشاركة في دور الانعقاد السابع لمنتدى المستقبل، الذي ستستضيفه دولة قطر، خلال الفترة من 11- 13 / 1 / 2011م، وتم تسلم الرسالة عبر القنوات الدبلوماسية.

الجدير بالإشارة بأن دور الانعقاد السادس لمنتدى المستقبل قد عقد في مدينة مراكش بالمملكة المغربية خلال شهر أكتوبر 2009م.

وزراء المالية والاقتصاد بدول المجلس يعقدون اجتماعهم (٨٦) بدولة الكويت

عقد بدولة الكويت بتاريخ 2010/11/6م، الاجتماع السادس والثمانون للجنة التعاون المالي والاقتصادي (وزراء المالية والاقتصاد) بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وناقش الاجتماع عددا من الموضوعات المتعلقة بالمجال المالي والاقتصادي، من بينها التوصيات المرفوعة من لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس ولجنة مدراء عامي الجمارك ولجنة الاتحاد الجمركي ولجنة السوق الخليجية المشتركة، وما توصلت إليه فرق عمل النظام الضريبي وعمل الهيئة القضائية واللجان الفنية الأخرى التابعة للجنة التعاون المالي والاقتصادي.

كما ناقش الاجتماع مقترح مملكة البحرين حول إنشاء صندوق مجلس التعاون لدعم الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في دول المجلس، وورقة دولة قطر بشأن الاستثمار المشترك وتأسيس بنك تنموي. كما نظر الاجتماع في اعتماد تعديل قانون النظام الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لكي يتواكب مع التطورات في هذا المجال.

وقد تناول الاجتماع عددا من الموضوعات المرفوعة من اللجان الوزارية الأخرى ومنها، نتائج اجتماعات اللجنة الفنية المكلفة بدراسة المقترحات المتعلقة بالاستثمار في مجالي التعليم والصحة.

كما استعرض في هذا الاجتماع عدد من المذكرات حول الاتفاقيات والعلاقات الاقتصادية مع الدول والمجموعات الاقتصادية.

وزراء التجارة بدول مجلس التعاون عقدوا اجتماعهم (٤٢) بمقر الأمانة العامة بالرياض

عقدت لجنة التعاون التجاري (وزراء التجارة) بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ 2010/11/3م، الاجتماع الثالث والأربعين بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون.

وقال معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون، إن لجنة التعاون التجاري ناقشت عددا من المواضيع الهادفة إلى دعم التبادل التجاري بين دول المجلس وإزالة العقبات التي تعترض انسياب السلع والخدمات بين دول المجلس، وكذلك اقتراح مجالات جديدة للتعاون بين دول المجلس في المجالات التجارية.

وأضاف معاليه، بأن الاجتماع نظر في إقرار عدد من القوانين (الأنظمة) التجارية الموحدة لدول المجلس التي تم الانتهاء من إعدادها تمهيدا لاصدارها كأنظمة إلزامية تطبق في جميع دول مجلس التعاون، ومنها نظام (قانون) المنافسة بدول مجلس التعاون ونظام (قانون) مكافحة الغش التجاري، وقانون (نظام) حماية المستهلك.

وأوضح معالي الأمين العام، بأن الاجتماع تناول توصيات عدد من اللجان الفرعية وفرق العمل المكلفة بدراسة عدد من المواضيع التجارية، والتي من أهمها توصيات لجنة دراسة أوضاع مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون ولجنة منظمة التجارة العالمية، كما تم النظر في تعديل النظام الأساسي لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون، بالإضافة إلى تقرير عن آخر التطورات في مفاوضات دول المجلس مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية، وتقرير آخر بشأن متابعة تنفيذ قرارات الاجتماع السابق (42) للجنة التعاون التجاري.

انعقاد الاجتماع (٢٢) لوزراء الصناعة بدول مجلس التعاون

عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون بتاريخ 2010/11/3م، الاجتماع الثاني والثلاثون لوزراء الصناعة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقال معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون بأن لجنة التعاون الصناعي ناقشت عددا من المواضيع التي تهم مسيرة العمل المشترك في المجال الصناعي، من بينها اقتراح الأمانة العامة رفع الوثيقة المحدثة حول سبل تطوير وتشجيع الاستثمارات في المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة بدول المجلس للمجلس الأعلى لاعتمادها كوثيقة استرشادية. وموضوع مشروع القواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية بدول المجلس وكذلك اعتماد تشكيل اللجنة التنسيقية الدائمة لتنمية الصادرات غير النفطية بدول المجلس والمهام والاختصاصات المناط بها، وآلية عملها. وما تم إنجازه بشأن إعداد وتمويل دراسة مشروع استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية لدول المجلس.

وأوضح الأمين العام لمجلس التعاون بأن الاجتماع نظر في مقترح الأمانة العامة بشأن إعداد دراسة لتقييم ما تحقق من إنجازات في إطار العمل الصناعي الخليجي المشترك وما يشهده من عقبات، وما تبقى من متطلبات مستقبلية في هذا السياق.

وأشار معاليه، في ختام تصريحه إلى أن الاجتماع قد استعرض نتائج اتصالات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية مع منظمة اليونيدو بشأن إعداد البرنامج الشامل المقترح للتعاون بين دول المجلس واليونيدو.

الكويت تستضيف الاجتماع الدوري الثاني والعشرين لوزراء العدل بدول مجلس التعاون

عقد في دولة الكويت بتاريخ 2/ 11 /2010م، الاجتماع الدوري الثاني والعشرون لوزراء العدل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقال معالي الأمين العام لمجلس التعاون إن الاجتماع ناقش عددا من الموضوعات المتعلقة بالمجال العدلي والقانوني، من بينها وثيقة أبو ظبي للنظام (القانون) الموحد للتوفيق والمصالحة، ووثيقة أبو ظبي للنظام (القانون) الموحد لمكافحة الاتجار بالأشخاص لدول المجلس، ووثيقة الرياض للنظام (القانون) الموحد للإجراءات الجزائية لدول المجلس، بالإضافة إلى تمديد وتعديل مدد العمل ببعض وثائق الأنظمة (القوانين) الاسترشادية، التي تم إقرارها من خلال اجتماعات أصحاب المعالي وزراء العدل بدول المجلس، واعتمدت من قبل المجلس الأعلى لمجلس التعاون كأنظمة (قوانين) استرشادية لمدة أربع سنوات.

وأوضح معاليه بأن الاجتماع نظر في العديد من مشاريع الأنظمة (القوانين) التي انتهت لجان الخبراء المختصين من مناقشتها ودراستها، في ضوء الملاحظات الواردة عليها من الدول الأعضاء والتي من بينها مشروع النظام (القانون) الموحد للتعاون القانوني والقضائي في المسائل الجزائية، ومشروع النظام (القانون) الموحد للتفتيش القضائي، ومشروع النظام (القانون) الموحد للسلطة القضائية، ومشروع النظام (القانون) الموحد لتنفيذ الأحكام القضائية، ومشروع النظام (القانون) الموحد لأعوان القضاء، ومشروع النظام (القانون) الموحد لأعمال الخبرة أمام القضاء، ومشروع النظام (القانون) الموحد لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.

وأشار معالي الأمين العام لمجلس التعاون في ختام تصريحه إلى أن الاجتماع تناول عددا من الموضوعات التنسيقية ذات الاهتمام المشترك، ومن أهمها تجارب الدول الأعضاء في الإرشاد الأسري ومشروع النظام (القانون) الموحد لمحاكم الأسرة لدول المجلس، ومشروع الضوابط والآليات التنفيذية لممارسة مهنة المحاماة، والعقبات التي تعترض تنفيذ نصوص اتفاقية تنفيذ الأحكام والإنابات والإعلانات القضائية بدول المجلس، وتوصيات منتدى الفضائيات والتحدي القيمي والأخلاقي الذي يواجه الشباب الخليجي واستخلاص آلية تنفيذ ما يتعلق بعمل وزارات العدل.

بيان صحفي حول نتائج الاجتماع الثاني والعشرين لأصحاب المعالي وزراء العدل بدول مجلس التعاون

تلبية لدعوة كريمة من معالي المستشار/ راشد بن عبدالمحسن الحماد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون القانونية ووزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، عقد أصحاب المعالي وزراء العدل بدول مجلس التعاون اجتماعهم الثاني والعشرين في دولة الكويت يوم الثلاثاء 25 ذو القعدة 1431 هـ الموافق 2 نوفمبر 2010م، بمشاركة معالي/ عبدالرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد تشرف أصحاب المعالي وزراء العدل بلقاء حضرة صاحب السمو الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح – أمير دولة الكويت رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وحضرة صاحب السمو الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح ولي العهد الأمين وصاحب السمو الشيخ/ ناصر المحمد الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء والسلام على سموهم الكريم، واستمع أصحاب المعالي إلى توجيهات سمو أمير البلاد المفدى القيمة بما من شأنه دعم مسيرة التعاون العدلي والقضائي بين دول المجلس.

وقد استعرض أصحاب المعالي الوزراء المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، بهدف تعزيز مسيرة التعاون المشترك بين الدول الأعضاء، لا سيما في المجالات العدلية والقضائية واتخذوا بشأنها التوصيات والقرارات المناسبة وهي على النحو التالي :

- الموافقة على تمديد العمل بوثيقة أبوظبي للنظام (القانون) الموحد للتوفيق والمصالحة، ووثيقة أبوظبي للنظام (القانون) الموحد لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ووثيقة الرياض للنظام (القانون) الموحد للإجراءات الجزائية بصيغها الجديدة المعدلة كأنظمة (قوانين) استرشادية لمدة أربع سنوات تجدد تلقائيا حال عدم ورود ملاحظات عليها.

- الموافقة على تمديد وتعديل مدد العمل ببعض وثائق الأنظمة (القوانين) الاسترشادية التي تم إقرارها من خلال اجتماعات أصحاب المعالي وزراء العدل بدول المجلس، واعتمدت من المجلس الأعلى كأنظمة (قوانين) استرشادية لمدة أربع سنوات تتجدد تلقائيا حال عدم ورود ملاحظات عليها.

- الموافقة على مشروع وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد للتعاون القانوني والقضائي في المسائل الجزائية، ومشروع وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد للتفتيش القضائي، ومشروع وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد لتنفيذ الأحكام القضائية، ومشروع وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد لأعوان القضاء، ومشروع وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد لأعمال الخبرة أمام القضاء كأنظمة (قوانين) استرشادية لمدة أربع سنوات تتجدد تلقائيا حال عدم ورود ملاحظات عليها من الدول الأعضاء.

- كما كلفوا لجان الخبراء بدراسة وإنجاز ما تبقى من المواضيع.

وفي ختام الاجتماع رفع أصحاب المعالي برقيات شكر وتقدير لكل من حضرة صاحب السمو الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حفظه الله ورعاه، وسمو ولي عهده الأمين الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، وسمو الشيخ/ ناصر المحمد الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، لاستضافة دولة الكويت هذا الاجتماع وما لقيه رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة من حسن استقبال وكرم ضيافة.

كما عبروا عن خالص شكرهم وتقديرهم لمعالي المستشار/ راشد بن عبد المحسن الحماد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون القانونية ووزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت على جهوده المتميزة التي ساهمت في إنجاح هذا الاجتماع.

وقد رحب أصحاب المعالي الوزراء بالدعوة الكريمة التي وجهها معالي الدكتور/ هادف بن جوعان الظاهري وزير العدل بدولة الإمارات العربية المتحدة لعقد اجتماعهم الثالث والعشرين في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام القادم إن شاء الله.

والله الموفق،،،

صدر في مدينة الكويت

بتاريخ 25 ذو القعدة 1431 هـ

الموافق 2 نوفمبر 2010م

فريق العمل المكلف بمتابعة إعداد الدراسات التفصيلية لاستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية لدول مجلس التعاون اختتم اجتماعه الخامس عشر

اختتم فريق العمل المكلف بمتابعة إعداد الدراسات التفصيلية لاستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 30/10/2010م، اجتماعه الخامس عشر، الذي عقد بمقر الأمانة العامة للمجلس بالعاصمة السعودية الرياض برئاسة الدكتور/ نادر العوضي - رئيس وفد دولة الكويت، رئيس الدورة الحالية وبحضور ممثلي دول المجلس.

استعرض الاجتماع المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، والتي كان أهمها محضر الاجتماع الرابع عشر للفريق، والدراسة الاستراتيجية للطرق المحتملة لتقييم مجالات التعاون بين دول المجلس، في تطوير استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية، ومشاريع التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وموضوع التعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجال التقنيات المتعلقة بالأمن والأمان النووي والحماية من الإشعاع والخطوات اللازم اتخاذها، عند حدوث تسرب إشعاعي.

الجدير بالذكر أن دول مجلس التعاون، كانت قد قررت في ديسمبر من عام 2006م، إطلاق برنامج للطاقة النووية، واتفقت على إقامة مشروع بحثي مشترك لهذا الغرض، وذلك لتأهيل وتدريب الكفاءات الوطنية. وكان الفريق المكلف لمتابعة إعداد دراسة الجدوى الأولية لاستخدامات الطاقة النووية قد عقد اجتماعه الأول مع وفد من خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مايو 2007م، في الرياض، وجرى الاتفاق حينها على أن تقوم الوكالة بإعداد هذه الدراسة بشأن هذا الموضوع.

مكتب براءات الاختراع بالأمانة العامة لمجلس التعاون شارك في المعرض الدولي الثالث للاختراعات في الشرق الأوسط بدولة الكويت

شاركت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ممثلة بمكتب براءات الاختراع، في المعرض الدولي الثالث للاختراعات في الشرق الأوسط، والذي نظمه النادي العلمي الكويتي، وبرعاية سامية لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت - حفظه الله ورعاه - خلال الفترة 7-9 نوفمبر 2010م، وبمشاركة 41 دولة.

إن أهمية المعرض تأتي من كون دولة الكويت، رئيسا للدورة الحالية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2010م ، لها العديد من الإسهامات والمشاركات الايجابية والفعالة ، لدعم مسيرة العمل الخليجي المشترك، تلك المسيرة المباركة التي امتدت لأكثر من ربع قرن، تكلؤها رعاية الله سبحانه وتعالى واهتمامات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس حفظهم الله جميعا ورعاهم، والذين لم يألوا جهدا من أجل دعم عجلة التنمية والنمو التي تعيشها مجتمعات دول المجلس، فكان أن تحقق لهم ولشعوب المنطقة العديد من الإنجازات التي نفخر ونفاخر بها، وامتدت تلك الإنجازات والرعاية لمناحي مختلفة من جوانب مسيرة التنمية المباركة التي تحياها دول المنطقة لتشمل رعاية الإبداع والابتكار والاختراع، حتى غدت دولنا في مصاف الدول الطموحة والساعية نحو الرقي والتقدم في مجال العلوم والتقنية والابتكار لتحقيق مزيد من الرفاه الاجتماعي لشعوب دول المنطقة.

ويأتي تنظيم «المعرض الدولي الثالث للاختراعات في الشرق الأوسط» انسجاما مع تحقيق تلك الطموحات والأهداف ويعتبر المعرض أحد أبرز تلك المعالم الحضارية التي نباهي بها حيث تتجه نحو تشجيع وتكريم إنجازات العقل البشري للمخترعين من عديد من دول العالم، ومن بينهم وبكل فخر واعتزاز كوكبة من أبناء دول المجلس ممن وجهوا مواهبهم واهتماماتهم نحو الابتكار والاختراع، وصقلت موهبتهم تلك رعاية دولهم لهم واحتضانهم من خلال توفير الأجواء المناسبة التي تحفزهم على المضي قدما في مشاريعهم الابتكارية، والتي يعرضون جانبا منها في هذه التظاهرة العلمية الرائعة.

إن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لتفخر بتنظيم دولة الكويت لهذا المعرض، وتشرفت بالمشاركة في فعالياته من خلال جناح لها فيه. وإسهاما منها في دعم الاختراع والابتكار بين مواطني دول المجلس فقد قدمت الأمانة العامة «جائزة مكتب براءات الاختراع لدعم الابتكار والاختراع» وهي جائزة مالية للفائزين الثلاثة الأوائل من المشاركين في المعرض من مواطني دول المجلس، راجية أن يسهم هذا المعرض في تحقيق الأهداف السامية المأمولة من تنظيمه في التحفيز على الاختراع بين أبناء دول المجلس، وتشجيع المخترعين للمضي قدما نحو تقديم المزيد من الاختراعات إسهاما في مسيرة العمل الإنساني.

المجلس الوزاري لمجلس التعاون عقد دورته (١١٧) التحضيرية في مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة

قال معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون بتاريخ 10/11/2010م، إن الدعم السخي الذي تلقاه مسيرة العمل الخليجي المشترك على مختلف المسارات من لدن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حفظهم الله ورعاهم هو بمثابة الدعم الحقيقي لتحقيق طموحات مواطني دول المجلس، وذلك بعد اكتمال مسيرة المجلس الخيرة (30) عاما من العطاء على كافة المستويات، لاسيما المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية، والعلمية، والإعلامية والبيئية والرياضة والشباب وغيرها، مثمنا الانجازات الغير مسبوقة التي حققتها دولة الكويت في ظل رئاسة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت يحفظه الله، للدورة الحالية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

وأكد معالي الأمين العام لمجلس التعاون بأن مسيرة مجلس التعاون سوف تلقى كل دعم ومساندة من لدن حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حفظه الله، خلال ترؤسه الدورة القادمة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون من منطلق الرغبة الأكيدة في تحقيق كل ما من شأنه الدفع بالمسيرة إلى الأمام وصولا إلى تكاملها المنشود.

وقال معاليه إن أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية بدول مجلس التعاون، عقدوا في أبوظبي، اجتماعهم الوزاري (117)، التحضيري للدورة (31) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمقرر عقدها في 6-7/ديسمبر 2010م في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، موضحا بأن جدول أعمال اجتماع المجلس الوزاري تضمن تقارير وتوصيات ومشاريع قرارات مرفوعة من اللجان الوزارية للدورة التحضيرية للمجلس الوزاري، والمتعلقة بمسيرة العمل المشترك، ومن بينها رؤية مملكة البحرين لتطوير دور مجلس التعاون، وتوصيات استراتيجية التنمية الشاملة المطورة بعيدة المدى 2010- 2025م،وتوصيات الاجتماع المشترك بين المجلس الوزاري ولجنة التعاون المالي والاقتصادي بشأن مفاوضات التجارة الحرة مع الدول والمجموعات الاقتصادية، واستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي.

دور المرأة الخليجية في التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون

د. أسماء بنت خليفة العطية

إن قضية التنمية في الموارد البشرية، وتطوير الخبرات والمؤهلات المواطنة وتوظيفها وتمكينها، لم تعد مجرد مسألة اجتماعية أو اقتصادية في المجتمعات، بل أصبحت مسألة مركزية تتعلق بالأمن الوطني والقومي وصيانة المكتسبات، والحفاظ على البنية الوطنية، وتعزيز صمود المجتمعات في مواجهة التحديات المستقبلية التي قد توجهها.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق تنمية مستدامة لتوفير تقنيات الأمن وأساليبه وأجهزته فقط، بل يجب علينا ربط الأمن والاستقرار بالتنمية ربطا وثيقا، فالعلاقة بينهما علاقة طردية، حيث كلما توافر الأمن ارتفعت مؤشرات التنمية، ولعل أهم وأفضل هذه المكونات الإنسان (الرجل + المرأة) المسلح بالعلم والفكر والثقافة.

فالتفكير الجدي في إيجاد حلول جذرية لكل معوقات الاستقرار والأمن التنمية، يتطلب تنمية شاملة في جميع المجالات، وتكون مبنية على أسس وقواعد سليمة.

وموضوع الموارد البشرية يتسم بأهمية كبرى في الدول ويكتسب أبعادا خاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتمنية الموارد البشرية موضوع واسع ومتشعب ويشمل الكثير من الجوانب التعليمية والتدريبية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إلا أن هذه الورقة تركز على «دور المرأة الخليجية في التنمية المستدامة».

فدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لها خصوصية بين التجارب العربية والنامية، كما أن المرأة الخليجية هي جزء من هذه الخصوصية.

فخصوصية التجربة الخليجية تتمثل في عدة نواحي تتعلق بتوافر موارد مالية عالية، ومستويات معيشية مرتفعة، واعتماد كبير على أيد عاملة أجنبية من ناحية أخرى، الأمر الذي ساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة. وقد حققت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الأربعة عقود الماضية نقلة نوعية في إعداد الموارد البشرية وتأهيلها، وذلك لتطوير التعليم والاهتمام بالتدريب المهني، إلا أن سرعة معدلات النمو الاقتصادي تجاوزت سرعة نمو تطور الموارد البشرية.

والاستثمار في رأس المال البشري هو الاستثمار الأمثل لكل النظم السياسية التي تسعى إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فالموطنون هم القوة الوطنية الاقتصادية لكل مجتمع، والتنمية الشاملة تتطلب توازنا بين الاستثمار الاقتصادي والاستثمار البشري.

فخصائص الاقتصاد اليوم والتحديات التي تفرضها العولمة على كافة الصعد تتطلب وضع الاستراتيجيات، التي تتضمن تحقيق أهدافنا ومصالحنا الحيوية والاستراتيجية في ظل الطفرة

التنموية التي شهدتها دول خليجية عديدة.

ويجب التأكيد على دور المرأة في التغيير والتطوير، فالدور الهام للمرأة في التنمية الشاملة في بلدها أكدته الدول الأعضاء في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

فقد جاءت التحولات الرأسمالية، التي شهدتها المنطقة خلال العقود الخمسة الماضية، تحولات سنوية انعكست إيجابيا على وضع المرأة، فارتفعت مشاركة المرأة الخليجية في سوق العمل من 5% في السبعينيات من القرن الماضي إلى قرابة 20% في نهاية القرن المنصرم، وقد رفعت هذه التحولات انخراط المرأة في التعليم بكافة قطاعاته.

وقبل أن نتحدث عن دور المرأة في التنمية المستدامة في مجتمعات الخليج، لابد أن نسلط الضوء على مراحل تطور قضايا المرأة الخليجية، للوقوف على أبعادها المتعددة وخلفياتها التاريخية المؤسسة لها بشيء من الإيجاز، وذلك من خلال تقسيم هذه المراحل إلى ثلاث مراحل أساسية هي:

1. مرحلة ما قبل النفط :

وهي المرحلة التي اتسمت بنمط إنتاج معين وهيكل اقتصادي محدود، قائم على الصيد والغوص، وفي هذه المرحلة اقتصر دور المرأة على تنشئة الأبناء وشؤون المنزل بحكم

غياب الزوج لفترات طويلة في رحلات الغوص.

2. مرحلة الطفرة النفطية :

وهي مرحلة الدولة، والتي امتدت من بداية السبعينيات في القرن الماضي حتى أواخر الثمانينيات، وهي مرحلة الوفرة الاقتصادية بتدفق عائدات النفط والتي أحدثت تحولات جذرية في هيكل الاقتصاد الخليجي ومراكز القوى في هذه المجتمعات، والتي برزت في استكمال بناء الدولة الحديثة في الخليج وما تبع ذلك من تغييرات موازية في النظام الاجتماعي، وهي مرحلة الخروج الجماعي للمرأة الخليجية للالتحاق بفرص التعليم والعمل.

إلا أن خروج المرأة للتعليم والعمل لا يعني تقلص دور التقاليد عن النساء، بل نجد أنه حدّد مساراته إلى حد كبير حيث أدى إلى دخول متزايد للمرأة في سوق العمل ولكن في قطاعات محددة في التعليم والصحة، أي أنه تم في إطار الدوائر التقليدية المخصصة للمرأة وفي ظل مراعاة سياسة العزل الاجتماعي التي مورست عليهن في السابق

3. مرحلة ما بعد الطفرة النفطية:

وهي المرحلة التي بدأت من تسعينيات القرن الماضي، والتي تقلص فيها الإنفاق الحكومي وانخفضت أسعار النفط فيها، وزادت فيها أعداد الخريجات، الأمر الذي دفع النساء الخليجيات للتعبير عن قلقهن عن المستقبل، كما تزامن ذلك مع تطوير الأمم المتحدة لرؤيتها التنموية الجديدة وطرح مفاهيم التمكين والمشاركة، وأيضا صعود مفاهيم النظام العالمي الجديدة والعولمة وانعكاسات كل ذلك على الصعيد الخليجي.

من هنا احتلت قضية المرأة موقعا مهما في عمليات التنمية البشرية

المستدامة، وأصبح إدماجها في عمليات التنمية شرطا أساسيا للنجاح، كما ورد ذلك في تقرير للتنمية البشرية لعام 1995 م. ولا يقتصر الدور على وجود المرأة وحضورها كقوة عمل فقط، وإنما يتطلب إتاحة فرص متكافئة لها للمشاركة بفعالية في صياغة القرارات ورسم السياسة.

وقد أدرك المسئولون في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أنه لابد من التغلب على الصعوبات التي تواجه مسيرة الخطط التنموية. وأهم هذه الصعوبات هو ما يتعلق بتهميش دور المرأة في خطط التنمية، وأنه لدفع مسيرة التنمية للأمام فلا بد من مشاركة المرأة ومساهمتها الفاعلة في البرامج التنموية.

وقد أشار معالي الأمين العام لمجلس التعاون / عبد الرحمن بن حمد العطية، في كلمة له في افتتاح ندوة المرأة والتنمية في دول مجلس التعاون بكلمة قال فيها : إنه إيمانا بأن المرأة المواطنة المتمتعة بكافة حقوقها هي أقدر على العطاء والبذل في بناء المجتمع المتحضر، لذلك فقد سنت دول المجلس القوانين والتشريعات الكفيلة بإدماج المرأة في العملية التنموية وإتاحة الفرص الكاملة أمامها في مشاركتها الفاعلة، كما أنشأت العديد من المؤسسات المعنية بقضايا المرأة..

كما أن الدور الهام للمرأة في التنمية المستدامة في مجتمعات الخليج أكدته الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعهدت ببذل أقصى مشاركة ممكنة من جانب المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع الميادين لتحقيق التنمية الشاملة لمجتمعاتها، وانطلاقا مما أقره الدين الإسلامي الحنيف.

وقد عملت دول مجلس التعاون على مواجهة الخلل السكاني والتعولم السريع، من خلال زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل، وتحقيق معالجة شاملة لقضايا السكان والموارد البشرية وإصلاح الخلل في التركيبة السكانية وتركيبة القوى العاملة في هذه الدول بما يحقق التجانس السكاني والاجتماعي، ويرتقي بإنتاجية المواطنة في دول المجلس. وهذا ما أكدت عليه استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون للفترة من 2000م إلى 2025م، والتي أقرها المجلس الأعلى في دورته التاسعة عشرة في (ديسمبر، أبوظبي 1998م) بهدف تحقيق مسيرة تنموية لدول المجلس في كل المجالات.

وهناك عدة مفاهيم حددها الصندوق الدولي لدعم المرأة في الأمم المتحدة (UNIFEM) وهذه المفاهيم والمؤشرات الكمية تهدف إلى قياس مدى تمكين المرأة في المجتمعات المختلفة إلى قياس المساواة بين الجنسين (F.P.I).

ويتضح التمكين من خلال عاملين.

العامل الأول :

يبرز في العمل على إزالة المعوقات على اختلافها (تشريعية، إدارية، اجتماعية،..... الخ) وهي التي تعرقل مشاركة المرأة.

العامل الثاني :

يتجلى في تقديم التسهيلات واتخاذ السياسات والإجراءات

والبرامج التي تدعم مشاركة المرأة وزيادة الفرص أمامها.

ولعل أهم هذه المؤشرات :

1. إتاحة فرص التعليم أمام المرأة.
2. مشاركة المرأة في عملية صنع واتخاذ القرارات.
3. اكتساب المرأة المهارات في منظمات المجتمع المدني.
4. المساهمة الاقتصادية.

ومن خلال هذه المؤشرات يمكننا التعرف على مشاركة المرأة الخليجية ومدى استفادتها من فرص التعليم، ومدى قدرتها على المشاركة في الحياة الاقتصادية، والسياسية، وحصتها في المقاعد البرلمانية والسلطة التنفيذية ودورها في منظمات المجتمع:

أولا : إتاحة فرص التعليم أمام المرأة الخليجية :

اهتمت دول مجلس التعاون بتعليم المرأة وجعلته الركيزة الأساسية التي تنطلق فيها المرأة نحو تحقيق أهدافها، فجاءت استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون للفترة من 2000م ـ إلى 2025م، والتي أقرها المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته التاسعة عشرة (ديسمبر 1998م)، بهدف تحقيق مسيرة تنموية مستدامة لدول المجلس في كل المجالات.

وقد كان للتربية والتعليم، ضمن هذه الاستراتيجية، دور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة وإسهامها في عملية التنمية البشرية.

مما كان له آثاره على تفعيل وتعزيز دور المرأة، سواء على مستوى التعليم العام أو التعليم الجامعي وتعظيم مساهماتها في دعم مسيرة التعليم بدول المجلس.

وقد أظهرت المؤشرات الإحصائية حول نسبة الإناث في العملية التعليمية لدول مجلس التعاون، تعاظم دور المرأة في مسيرة التعليم، وارتفاع نسبة حضور المرأة الخليجية في مختلف التخصصات العلمية في الجامعات الخليجية والعربية والدولية، بالإضافة إلى دور المرأة ضمن هيئة التدريس بجميع المراحل التعليمية، والتي تعبر بوضوح عما قامت به في تعزيز ودعم مسيرة التعليم في جميع دول الخليج فنلاحظ على سبيل المثال مؤشرات لتلك الأعداد إن إجمالي نسبة أعضاء هيئة التدريس من الإناث في مرحلة التعليم العالي ما بين العام الدراسي 1999 م إلى 2006م، تراوحت ما بين 33% إلى 36%، كما يتضح من مؤشرات التعليم في هذه الدول تفوق الإناث على الذكور. وتأتي دولة قطر في الأولوية لمؤشر التعليم ومؤشر محو الأمية للإناث، وقد عبرت الشيخة موزة المسند عن ذلك في حديثها لجريدة الرياض أثناء زيارتها للمملكة العربية السعودية حيث قالت: إنها وسمو الأمير حمد بن خليفة آل ثاني عند وضع استراتيجية الدولة، تم وضع أولويات لهذه الاستراتيجية، وكانت الأولوية للتعليم والصحة والبحث العلمي.

وتأتي البحرين بعد ذلك ثم الكويت ثم الإمارات ثم السعودية ثم عمان في توفير حكومات هذه الدول فرصا تعليمية متكافئة وتحقيق مؤشرات عالمية في تعليم النساء بكافة مستوياته .

ثانيا : مشاركة المرأة في عملية صنع واتخاذ القرارات :

اهتمت دول الخليج بإنشاء مؤسسات حكومية تهتم بقضايا وشؤون المرأة، وقد اختلفت هذه المؤسسات من وزارات إلى مجالس عليا إلى لجان وطنية.

وقد عملت حكومات الخليج، منذ مطلع القرن الجديد، على أن يكون للمرأة مكانة في المجتمع ودور مهم في صناعة القرار وهي مكانة دعمتها هذه الدول بنصوص قانونية أو بمذكرات تفسيرية تحقق هذا الحضور.

فتوقيع دول الخليج على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والاتفاقية الدولية الداعية للقضاء على كافة أشكال التمييز

ضد المرأة «اتفاقية السيداو»، قد انعكس في بعض هذه الدول على الوضع الحقوقي للمرأة فيها.

فجاءت دساتير دول مجلس التعاون بصيغ عامة، تخاطب بأحكامها «رجالا كانوا أم نساء» تعامل وأحدا، فقد ساوت هذه الدساتير بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، كما تضمنت هذه الدساتير في موادها كفالة المرأة في مجالات الحياة المختلفة، كحق التملك وحق الرعاية الصحية، والجنسية، وحق العمل، وحق التنقل وممارسة النشاط الاجتماعي أو الثقافي.

ونجد أن هناك هيئات عليا تعنى بشؤون الأسرة في كل من قطر والبحرين والإمارات والكويت، أما في السعودية وعمان فإن شؤون الأسرة تقتصر على لجان تتبع لوزارات وتهتم بشؤون الطفولة، وفي الكويت هناك اللجنة العليا للطفل والأسرة وتتبع مجلس الوزراء.

وقد جاءت مشاركة المرأة القطرية في الانتخابات البلدية لعام 2003م، نقطة تحول هامة في ممارستها لحقوقها السياسية كاملة ترشيحا وانتخابا، وتعكس رؤية حكيمة وواعية لمتطلبات النهوض بالمستقبل، ورؤية مستنيرة لصاحب السمو الشيخ / حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، الأمر الذي يعبر عن تطلع حضاري للقيادة السياسية القطرية لإتاحة الفرصة لجميع أفراد المجتمع (رجالا ونساء) للمشاركة في بناء مستقبل وطنهم. كما أنه عين أول امرأة قطرية في منصب وزاري وذلك في إبريل من عام 2003م، ورئيسة جامعة وثلاث عمداء كليات جامعية.

وفي مملكة البحرين أعلن رئيس الوزراء الشيخ / خليفة بن سلمان آل خليفة في مايو عام 2000م، أن عضوية مجلس الشورى ستكون متاحة للمرأة، وقام جلالة الملك بتعيين 10 نساء أعضاء في مجلس الشورى الذي يضم 40 عضوا. كما أطلق المجلس الأعلى للمرأة في البحرين في 8 مارس 2005م، الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية والهدف منها تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة وتمكينها من شغل المناصب القيادية وإيصالها إلى مراكز صنع القرار في القطاعين العام والخاص، وهناك وزيرتان وسفيرتان وامرأتان في منصب وكيل وزارة، وثلاث نساء عمداء كليات جامعية.

وفي سلطنة عمان قام جلالة السلطان قابوس بن سعيد بتعيين 8 نساء في مجلس الشورى، كما تم تعيين أول امرأة عمانية كوزيرة للتعليم العالي، وكذلك عينت امرأة في منصب سفير في سبتمبر من عام 1999م، كأول امرأة عمانية تتولى سفارة بلادها في هولندا، وأصبح عدد الوزيرات الآن أربع سيدات وهناك سفيرتان، ووكيلة وزارة، واثنتا عشرة مستشارة.

أما في دولة الكويت فقد أصدر الشيخ جابر الأحمد الصباح مرسوما، في مايو لعام 1999م، يمنح بموجبه المرأة الكويتية حق الاقتراع والترشيح في الانتخابات النيابية. وتمثل المرأة الكويتية عدة مناصب حكومية على مستوى القيادة العليا للدولة، فقد تم تعيين وزيرة للتخطيط والتنمية الإدارية في 12 يونيو عام 2005م، وتم تعيين امرأتين في 5 يونيو 2005م، في عضوية المجلس البلدي المؤلف من 16 عضوا، وعدد من السفيرات الكويتيات، وترأس امرأة جامعة الكويت، وهناك سفيرتان، واثنتان وكيلات وزارة، والآن بلغ عددهن ثلاث وكلاء وزارت ونائبة وزير وثلاث عمداء كليات جامعية.

أما في المملكة العربية السعودية فقد شجعت الحكومة مشاركة أكبر للمرأة بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وقد سعى

خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود إلى دعم وزيادة دور المرأة في الحياة العامة، وتمكنت المرأة السعودية من الوصول إلى منصب المدير التنفيذي لصندوق السكان التابع للأمم المتحدة، كأول امرأة عربية تصل إلى هذا المنصب، كما تم تعيين امرأة بدرجة وكيل وزارة مساعد في مجال التربية والتعليم.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة فإن تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في العملية الانتخابية الأولى، أسفر عن فوز امرأة واحدة بالانتخابات في المجلس الوطني الانتخابي، وتم تعيين ثمان سيدات في المجلس الوطني ليرتفع مستوى تمثيل المرأة، كما تولت المرأة ثلاث حقائب وزارية في عام 2008م، هي وزارة التجارة الخارجية، ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزير دولة.

وبما أن الدستور في أي بلد هو الذي يحدد شكل ودرجة المشاركة السياسية للمرأة فيه، فإن ذلك ينعكس على كافة القوانين الأخرى كقوانين العمل، وحق المرأة في الترشيح والانتخاب ومساواتها في المواطنة مع الرجل.

فقد جاءت دساتير دول مجلس التعاون بصيغ عامة، والتعامل مع المخاطبين بأحكامها (رجالا كانوا أم نساء) تعاملا واحدا، فقد ساوت هذه الدساتير بين المرأة والرجل في

الحقوق والواجبات، كما تضمنت هذه الدساتير في موادها كفالة المرأة في مجالات الحياة المختلفة، كحق التملك، وحق العمل، وحق الرعاية الصحية، والجنسية، وحق النقل وحق ممارسة النشاط الاجتماعي أو الثقافي.

وإذا كانت هذه الدساتير تضمن حق المرأة، فلا بد من إيجاد وعي لهذه الحقوق، والذي يمكن أن يحقق من خلال المنظمات الأهلية.

ثالثا : مشاركة المرأة الخليجية في منظمات المجتمع المدني.

هناك تفاوت بين دول مجلس التعاون بالنسبة لتكوين هذه الجمعيات، حيث أن هناك دولا تتضح فيها مؤسسات المجتمع المدني، فقد شهدت مجتمعات خليجية كالكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين تزايدا ملموسا في عدد الاتحادات والهيئات والمجتمعات ذات النفع العام وعادة ما تحصل على الإشهار الرسمي، والدعم المالي من الحكومات، كالاتحادات الطلابية والنسائية والهيئات والجمعيات ذات النفع العام ونوادي الكتاب والأدباء وتكوين مؤسسات المجتمع وممارستها لمهامها الذي لابد أن يتم بموجب تشريعات وقوانين تحقق لها الاستقلال النسبي أو الكامل عن مؤسسات الدولة.

فنجد أنه تم تأسيس أربع جمعيات نسائية في عام (2001م)، في مملكة البحرين إضافة إلى الجمعيات النسائية الموجودة أصلا.

وفي دولة الكويت نجد أكبر جمعيات نسائية «اتحاد الجمعيات النسائية الكويتية، والجمعية النسائية الثقافية والاجتماعية».

ونجد ذلك في دولة قطر حيث تتمثل مؤسسات المجتمع المدني،

في جمعية قطر الخيرية التي تأسست عام 1992م، وأنشئت مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع عام 1996م، وقد انبثقت عنها دار تنمية الأسرة، ثم صدر قرار أميري عام 1998م، بإنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، إلا أنه يمكن القول أن ما حققته المرأة القطرية من إنجازات لم تكن نتيجة جهود أهلية مباشرة وإنما جاءت نتيجة قرارات مباشرة من القيادة السياسية.

وفي دولة الإمارات جاء تأسيس الاتحاد النسائي العام، الذي يهدف إلى النهوض بالمرأة في الدولة وتوسيع النشاط النسائي بالبلاد ويشمل ذلك كل إمارات الدولة.

وجاءت مشاركة المرأة السعودية بالعمل التطوعي من خلال الجمعيات الخيرية المتواجدة في مناطق المملكة، وقد بلغ إجمالي هذه الجمعيات الخيرية «173» جمعية منها «20» جمعية نسائية.

أما في سلطنة عمان فتمثل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني الجهة الحكومية المسئولة عن قضايا المرأة وتمول الوزارة «جمعية النساء العمانيات» وغيرها من الجمعيات النسائية.

وهذه المؤسسات تلعب أدوارا متعددة من أجل النهوض بالمرأة، وتحسين أدائها وتفعيل دورها الاجتماعي، حيث تتباين هذه الأدوار من بلد لآخر حسب الخطط والبرامج وسبل الدعم التي تتلقاها، ومعدل فاعلية المشاركة النسائية في نشاطها.

المشاركة الاقتصادية :

إن التحولات الرأسمالية التي خضعت لها منطقة دول الخليج، خلال العقود السابقة، قد جاءت بتغييرات بنيوية مهمة انعكست بشكل إيجابي على وضع المرأة الخليجية. في ضرورة مشاركة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي حتمية وجودها في سوق العمل، الذي يعتبر مؤشرا يرفع مستوى الدخل للمرأة، والذي بدوره يرفع دخل الأسرة ويخفض من انتشار الفقر بين النساء، الأمر الذي يشجع النمو الاقتصادي في هذه الدول.

وبالرغم من حداثة الدول الخليجية إلا أن مساهمة المرأة في مجال العمل جاءت متأخرة في هذه الدول، بحيث لا تمثل نسبة الإناث العاملات سوى نسبة محدودة للغاية من إجمالي قوة العمل الوطنية.

وقد تميز دخول المرأة إلى سوق العمل بظاهرة في ثقافة معينة في هذه الدول، وهي وجود مهن نسائية مثل التمريض والتدريس والسكرتارية.

إلا أن خطط دول مجلس التعاون في تنفيذ سياسات التوطين والاستغناء التدريجي عن العمالة الوافدة التي تمثل حاليا قوة العمل الأساسية في القطاعات المختلفة، ترتكز على الاستثمار الأمثل لقوة العمل المتاحة وتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل.

وقد ساهمت زيادة أعداد النساء المتعلمات في النشاط الاقتصادي، فأصبحت المرأة متواجدة في عدة قطاعات اقتصادية، حيث دفعها تحصيلها العلمي للالتحاق بسوق العمل، رغبة في إثبات وجودها وتحقيق كيان مستقل لها.

وتتوزع قوة العمل النسائية على مهن معينة: أهمها الطب والتدريس والهندسة، ففي دولة الإمارات العربية المتحدة نجد أن المرأة الإماراتية تشغل نسبة (40%) من الوظائف العامة في الوزارات والمؤسسات الاتحادية، كما تشغل نسبة (57%) في الوظائف الإدارية العليا، ونسبة (87.5%) في بعض الوظائف الإدارية.

وفي مملكة البحرين، تبلغ

نسبة مشاركة المرأة في القطاع العام (37%)، وتتركز في وزارة التربية والتعليم حيث تساهم المرأة فيها بنسبة (51%)، من إجمالي النساء العاملات في القطاع الحكومي تليها وزارة الصحة حيث تصل النسبة فيها (31%)، أما وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فتمثل المرأة ما نسبته (60%)، من العاملين بها.

أما في المملكة العربية السعودية فتشكل النساء ما نسبته (14.43%)، من إجمالي قوة العمل، وقد ارتفع معدل مساهمة المرأة السعودية في القطاع الحكومي ليصل إلى حوالي (30.12%)، من إجمالي العاملين، غير أن هذه المشاركة تركزت في قطاع التعليم حيث تمثل النساء الغالبية بنسبة (68.65%)، تليها الوظائف الصحية (5.60%)، تقريبا، وعضوات هيئة تدريس بنسبة (2%).

وشكلت المرأة الكويتية نسبة (33%)، من قوة العمل الكويتية، وهي تعد أعلى نسبة مشاركة للمرأة في منطقة الخليج، ويعمل أغلبهن في القطاع الحكومي، ويتساوى النساء مع الرجال في الأجور في وظائف القطاعين العام والخاص، كما ازداد حضور المرأة الكويتية في سوق العمل مع توقعات مستقبلية بالتزايد.

كما حققت المرأة العمانية ثقلا محسوسا في سلطنة عمان، ولا تقتصر مساهمتها في وظائف معينة، بل شغلت مختلف الوظائف الإدارية والفنية والتخصصية، مع وجود اتجاهات لزيادة مشاركة المرأة الفعالة في جهود التنمية في السلطنة.

أما في دولة قطر فتمثل المشاركة النسائية في سوق العمل ما نسبته (30%)، وتكشف الإحصاءات أن قوة العمل النسوية القطرية تتركز في المهن الفنية والإدارية والتعليم ومهن الخدمات.

الخاتمة :

في الختام يمكننا القول أن المرأة في دول مجلس التعاون تعرضت لكثير من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتقنيات العلم الحديث، والتي كان لها دور في التحولات التي تعرضت لها المرأة الخليجية.

وبحسب ما تظهره البيانات في منطقة الخليج فقد استطاعت المرأة أن تتفوق على الرجل في عدد الطالبات الملتحقات بالجامعات، وأن تصل نسبة الإناث إلى الذكور في عدد الطلاب في الجامعات في دول الخليج إلى 58.70% .

وتبلغ مشاركة المرأة الخليجية في مجال العمل إلى 17%، حيث تمثل نسبة مشاركة المرأة في العمل الحكومي إلى ما يزيد عن الثلث، وذلك لارتفاع مشاركتها في حقل التعليم.وقد تراوحت نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في دولة قطر (42.6%)إلى (20%) في سلطنة عمان وذلك حسب إحصائيات البنك الدولي.

ونجد أن مشاركة المرأة الخليجية في القطاع الخاص منخفضة، وأدنى من مستويات تحصيلها العلمي، وذلك رغم ما شهدته دول الخليج من نمو ضخم في القطاع الخاص ومشاركة أكبر في التنمية، رغم مناصرة القيادات العليا للمرأة ودعم قضاياها، إلا أن مشاركتها تظل محدودة وتتركز في مراكز البنوك، ومجالس الإدارات، كما أنشئت بنوك نسائية خاصة بالمرأة في المملكة العربية السعودية كذلك باقي دول الخليج.

وقد جاء في كلمه لأمير قطر «الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني» أمام الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعنى بأهداف الإنمائية للألفية، وأنها في سبيلها لتحقيق جميع تلك الأهداف قبل عام (2015م) وأن الدولة وفرت فرص التعليم الأساسي المجاني لنختلف فئات المجتمع من الذكور والإناث دون تمييز ، ولتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإزالة التفاوت بين الجنسين في مختلف

مراحل التعليم، مما أدى إلى زيادة نسبة التعليم لصالح الإناث في جميع المراحل التعليمية، كذلك أزالت الدولة التفاوت بين الجنسين في الحصول على فرص التعليم.

ولعل أبرز تجسيد لإدارة الدولة في تفعيل دور المرأة في دولة قطر وإشراكها في اتخاذ القرار هو الدور الحيوي الذي تقوم به صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم سمو الأمير على الصعيد الوطني من خلال رئاستها لمجلس إدارة مؤسسة قطر للتربية والثقافية وتنمية المجتمع، ونائب رئيس المجلس الأعلى للصحة، وعلى الصعيد الدولي بصفتها المبعوث الخاص للتعليم الأساسي والعالي لدى اليونسكو، ورئاسة سموها لمجلس إدارة مبادرة «صلتك» الدولية.

وكذلك برز اهتمام القيادة السعودية بالتعليم وتوفير فرص أكبر للمرأة السعودية، افتتح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست)

وبحسب إحصائيات تقرير التنمية البشرية، فهناك تفاوت في الداخل بين المرأة والرجل في دول مجلس التعاون، فقد وصلت المرأة لتصبح عضوة وتصوت في البرلمانات الخليجية في معظم دول مجلس التعاون وتبوأت منصب وزير في غالبية دول المجلس، ولكن وصولها يعد محدودا لا يتناسب مع العدد الهائل من خريجات الجامعات والدراسات العليا.

ولا بد لنا أن نتنبه إلى أن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة الخليجية، يتطلب تغييرات جوهرية في الوعي الاجتماعي والعادات والتقاليد والقيم السامية، وهذا يحتاج بالتالي إلى وقت كاف لإحداث التغيير وتحقيق الغايات.

ومع ذلك لا يمكن النظر إلى واقع المرأة في مجلس التعاون بمعزل عن واجبات الرجل، فكلاهما يتكاملان في تنمية المجتمع، فالمجتمع الكامل برجاله ونسائه قادر على تحقيق التنمية وفق مبدأ (شركاء التنمية) أي أن المجتمع بكافة فئاته ومؤسساته يتحمل أعباء التنمية، ويوجه مسارها ويستفيد بفوائدها.

وفي موضوع المرأة في الجزيرة العربية أريد أن استشهد بحديث سمو (الشيخة موزة المسند) بقولها إن المرأة في الجزيرة العربية لم تأخذ حقها في الماضي ولا في الحاضر عند كثير من المفكرين والرأي العام والإعلام في المنطقة، فرغم الانجازات التاريخية للمرأة لم يذكرها التاريخ بما تستحقه، فهناك شاعرات وأديبات ومفكرات ومبدعات وعالمات ومخترعات، فالمرأة الخليجية بخير وستبدع وتنتج متى ما أتيحت لها الفرص.

من أهم ملامح استراتيجية العمل الإعلامي المشترك أنها ترسخ على منهجية التعاون بين دول المجلس في إطار إعلامي يحقق انعكاسا راسخا على دعم الترابط الاجتماعي الخليجي وتعزيز الوعي وتحقيق التكامل بين دول المجلس

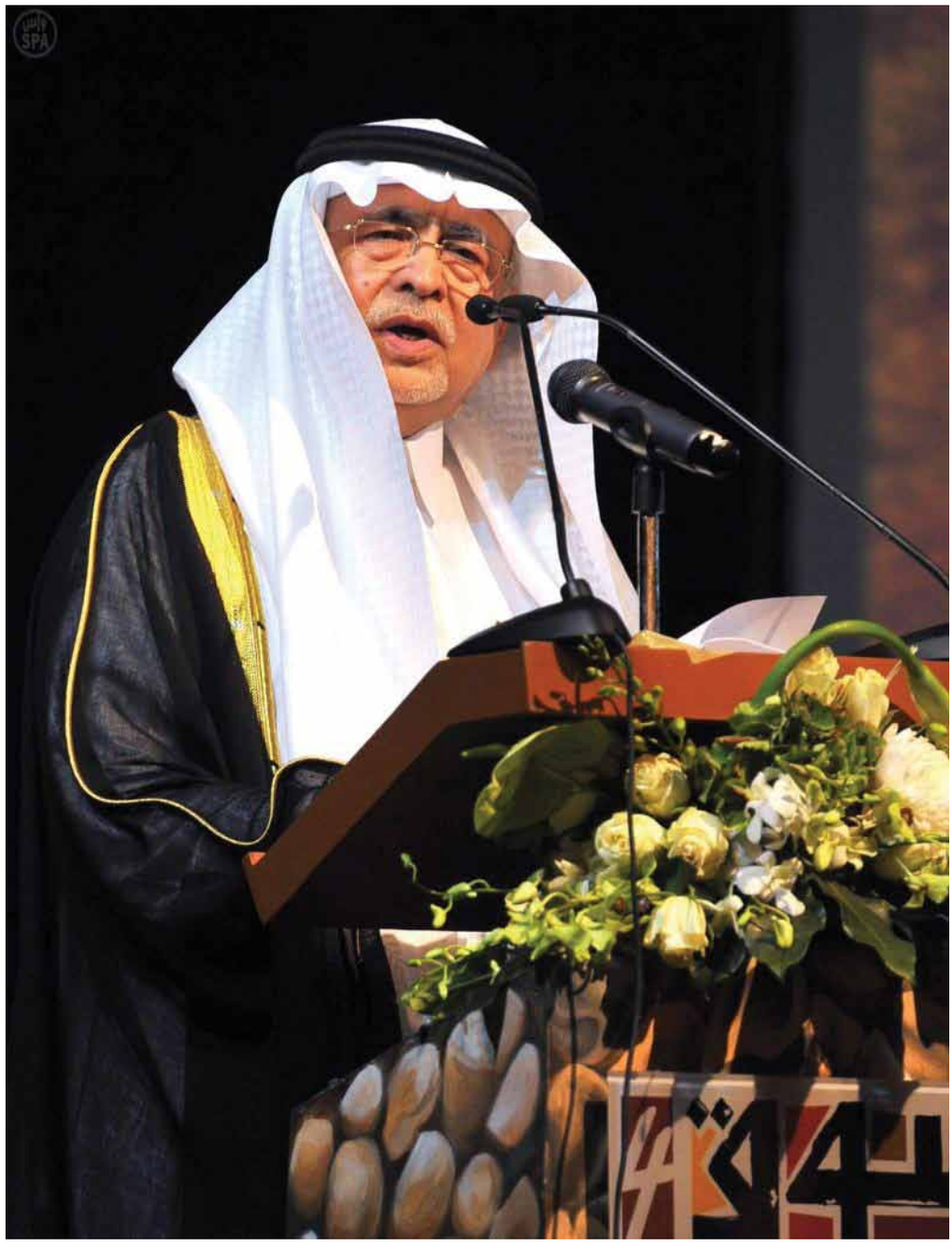

أجرى هذا الحوار الأستاذ: أحمد بن الشيخ عبدالله الفضالة

ضيفنا لهذا العدد معالي د. عبدالعزيز محي الدين خوجة – وزير الإعلام السعودي، وقد أجرت معه نشرة المسيرة الحوار التالي:.

قليلون هم من يجمعون بين الأصالة والمعاصرة ويحددون العلاقة بين العلم والمعرفة، والنص الأدبي والنص العقلاني، وبرمجة الخيال الذهني المنهج، والتعاطي مع فلسفة الذات، والتخلص من الانغلاق والاهتمام بتجدد الفكر وتوظيف المعارف والانفتاح على آفاقها. من هؤلاء الأشخاص معالي الدكتور الشاعر السياسي والإعلامي، والعالم الكيميائي والجيولوجي، ووزير الثقافة والإعلام في المملكة العربية السعودية الذي نستضيفه في هذا الحوار.

■ معالي الوزير: من خلال تتبعي للسيرة الذاتية لمعاليكم أجد خليطا من اهتماماتكم العلمية والثقافية: تخصص في الكيمياء، والجيولوجيا، شعر ومعاناة إعلام وسياسة، أدب وفكر..... هل لي بتفسير مقنع؟

طبيعة الإنسان أن يظل منفتحا على جميع العلوم، سواء تلك التي تقوده إلى تخصصه الجامعي أو تلك التي تختفي في ثنايا رغباته ومواهبه الخاصة، فما قادني إليه التخصص الجامعي قد يكون مختلفا عما تهواه ذاتي وما قادتني إليه مسيرة العمل فرض على شكلا من المعرفة التي اقتحمت مساحات كبيرة في حياتي، لذلك أقول أن مسارا طويلا من الحياة التي عشتها منذ مراحل الجامعة إلى ما أنا فيه اليوم قد عرج بي على محطات كبيرة في الحياة استزدت منها واكتسبت الكثير من المعارف، ولعلي آمل أن هذا المسار قد ساهم بشكل ايجابي في وجودي بين هذه المتناقضات المعرفية والعلوم المتنافرة التي ذكرتها في سؤالك. ولكن في النهاية كان لابد من العبور والتقدم وعدم تفويت الفرص لتحقيق أقصى درجات الفائدة والانفتاح على كل جديد ولكل معرفة ذات نفع وفائدة، وبذلك يمكن القول إن هذا التنوع أثرى تكامل الشخصية حين تضافر التخصص مع الهواية والاهتمام، ويربط بينها نسق دقيق فالشعر كيمياء اللغة والشاعر كان وسيلة إعلام المجتمع وسياسة اللغة أصعب من سياسة الناس.

■ قرر المجلس الأعلى في دورته ٢٩ - ديسمبر ٢٠٠٨م «إعداد استراتيجية للعمل الإعلامي المشترك بين دول المجلس على مدى السنوات العشر القادمة» والذي قامت المملكة باقتراحها، فهل توضحون معالي الوزير للقارئ أهم ملامح تلك الاستراتيجية؟

من أهم ملامح استراتيجية العمل الإعلامي المشترك أنها ترسخ على منهجية التعاون بين دول المجلس في إطار إعلامي يحقق

انعكاسا راسخا على دعم الترابط الاجتماعي الخليجي وتعزيز الوعي وتحقيق التكامل بين دول المجلس. بالإضافة إلى التركيز على بعد ثقافي تسعى دول المجلس من خلاله إلى بناء صورة ذهنية ايجابية عنها في إعلامها المحلي والعالمي عبر التعريف بدول المجلس وثقافتها وقيمها المجتمعية.

أما على الجانب الاقتصادي فتركز هذه الاستراتيجية على تسهيل فرص الاستثمار الإعلامي بين دول المجلس وتحقيق مزيد من التوسع والتنسيق بين المؤسسات الإعلامية الرسمية وغير الرسمية، كما تركز الاستراتيجية والتي أتمنى أن تحقق أهدافها لما فيه خدمة دول المجلس، على تنمية الموارد البشرية العاملة في المجال الإعلامي وتوطين الوظائف الإعلامية، وستكون هذه الاستراتيجية عملا رائدا على المستوى الوطني والإقليمي إذا قارناها بالاستراتيجية العربية أو الإسلامية ومتميزة في بنائها وهيكلها وتطلعاتها.

■ معالي الوزير كيف تقيمون مسيرة العمل الإعلامي الخليجي، وما هي رؤيتكم المستقبلية لتطوير هذا الدور؟

العمل الإعلامي بطبيعته عمل تراكمي من حيث الخبرات والمهارات والأدوات المستخدمة، وعندما نتحدث عن مسيرة العمل الإعلامي الخليجي فنحن نتحدث عن كيان جغرافي وثقافي متجانس، لذلك اعتقد أن مسيرة العمل الإعلامي الخليجي تحقق تسارعا كبيرا وايجابيا وتنافسيا بالمقارنة بكيانات جغرافية وسياسية مماثلة، أما فيما يخص تطوير الدور الإعلامي لدول المجلس فأحب أن أشير إلى أن قادة دول المجلس ومن خلال اجتماعاتهم الدورية يركزون على الارتقاء بالبعد الإعلامي في دول المجلس لذلك فتح الإعلام الخليجي فرصا كبيرة للتطوير من خلال ما نشاهده من توسع في قطاع الإعلام بجميع أشكاله وهو ما يمكن أن يسهم بشكل أكبر في ارتقاء منظومة الإعلام الخليجي مستقبلا.

■ كيف تنظرون إلى خطط التكامل الإعلامي بين دول مجلس التعاون وما الخطوات العملية التي تنوي دول المجلس اتخاذها لتطوير أجهزتها الإعلامية؟

التكامل الإعلامي بين دول مجلس التعاون قائم وبشكل كبير على جميع المستويات وفي القطاعين العام والخاص، واستراتيجية العمل الإعلامي المشترك تعكس أهمية التكامل الإعلامي وخططه بين دول المجلس. أما فيما يخص الخطوات العملية التي تنوي دول المجلس اتخاذها لتطوير أجهزتها الإعلامية فهي تكمن في مسارات كثيرة لعل من أبرزها تشجيع فرص الاستثمار في صناعة الإعلام والاتجاه

نحو خصخصة بعض قطاعات الإعلام وكسب الخبرات والتجارب الناجحة عالميا في مجال تطوير صناعة الإعلام.

■ لاشك معالي الوزير أن القنوات التلفزيونية الرسمية بدول المجلس ومن ضمنها المملكة تطورت كثيرا بسبب تواجد القنوات المنافسة، فماذا تم مؤخرا بخصوص تعاون تلك القنوات الرسمية لاستقطاب المشاهدين، وما هي الآلية التي تقترحونها لهذا الموضوع الهام؟

أعتقد أن وجود قنوات منافسة للقنوات الرسمية بدول مجلس التعاون كان أحد الأسباب للارتقاء بأداء القنوات الرسمية في المنطقة، فالخيارات أمام المشاهد جعلت من القائمين على القنوات الرسمية التعامل مع العمل التلفزيوني بحرفية ومهنية عالية جدا، مع الاستمرار بعكس السياسيات الرسمية لدولنا، أي أنه لا يوجد تناقض بين كونك قناة رسمية وان تكون مبدعا في المجال التلفزيوني، وقد يكون مثلا تحويل بعض الأجهزة الإعلامية مثل التلفزيون في دول منطقتنا إلي مؤسسات عامة هو أحد الحلول لدفع العمل الإعلامي للإبداع والمنافسة بعيدا عن البيروقراطية وإعطاء هذه المؤسسات الإعلامية مساحة كافية للحركة وبسرعة، لأن الإعلام وفي وقتنا الحاضر يحتاج إلي السرعة في نقل الإحداث في حال وقوعها حيث تعدد أشكال الإعلام أو ما يعرف بالإعلام الجديد.

ومن هذه الرؤية في دفع العمل التلفزيوني في المملكة قامت الوزارة بدفع بعض المؤسسات الإعلامية المتخصصة بالمشاركة في إدارة وإنتاج بعض البرامج التلفزيونية، وخاصة في المجال الإخباري والبرامج المباشرة، وقد أثبتت هذه التجربة أهمية الاستفادة من الشركات الوطنية الإعلامية في تكوين نماذج شراكات بين القطاع الحكومي والخاص.

■ كيف تنظرون إلى أداء الشركات الإعلامية التي تعاقدت معها الوزارة لتطوير البرامج في عدد من القنوات الرسمية، وهل صحيح أن هناك توجها في تحول وزارتكم إلى مؤسسة عامة... ما صحة ذلك؟

كما سبق وأن أشرت في أكثر من لقاء أن العمل الإعلامي هو عمل إبداعي يحتاج إلى تلاقح وتبادل الخبرات والتطوير المستمر الذي يمكنه من التنافس مع الغير, فالشركات والمؤسسات الإعلامية تكتسب قدرا كبيرا من الخبرة في مجال تطوير العمل الإعلامي, لذا لم نر هناك مانعا من الاستفادة من خبرتها,

بالنسبة لسؤالك عن تحول الوزارة إلى مؤسسة عامة فهناك أمر سامٍ كريم بتحويل كل من التلفزيون والإذاعة ووكالة الأنباء السعودية إلى مؤسستين عامتين, ومازالت الإجراءات في هذا المجال تسلك مسارها المرسوم لها, ونأمل أن يكون ذلك في الوقت القريب, ولما قد يحققه هذا التحويل من نتائج جيدة.

■ تدشين قناة للأطفال وأخرى ثقافية في المملكة العربية السعودية كان له أثر كبير على المشهد التربوي والثقافي السعودي والخليجي والعربي، ماذا تتوقعون عن تأثير هاتين القناتين على المشاهدين؟

المجتمع السعودي اليوم أكثر تطورا وأكثر إدراكا ووعيا في القضايا الإعلامية وغيرها، ولكن ما يهمنا في الوزارة ذلك التسارع الكبير في الوعي الاجتماعي والقدرة على فحص وتقييم ما يشاهده المواطن السعودي، والذي يشكل مادة مطلوبة للقنوات الفضائية لذلك كان من الضروري التوسع محليا نحو مخاطبة المجتمع السعودي وفئاته بقنوات تحقق له فائدة وتساهم في ترسيخ أبعاده الثقافية من خلال هذه القنوات، لذلك جاءت فكرة تلك القنوات التي اختارت فئات مجتمعية أو موضوعات أساسية ليتم صياغتها ونشرها والحديث حولها من خلال قنوات متخصصة تركز في خطابها على المجتمع السعودي. نحن بهذه القنوات ساهمنا في سد فراغ ونقص كان موجودا فيما يخص قنوات الأطفال الموجهة وقنوات الثقافة المتخصصة، حيث كانت قنوات فضائية كثيرة تقوم بدور في مناقشة قضايانا الثقافية أو فيما توفره من قنوات أطفال متخصصة. وها نحن اليوم ندخل كمتخصصين في المجتمع السعودي لنخاطب أطفاله في قنوات متخصصة ونخاطب مثقفيه والاقتصاديين فيه في قنوات مفتوحة للجميع للمشاركة في برامجها بما يحقق الأهداف ويساهم في تعزيز الوعي لدي المجتمع السعودي.

■ معالي الوزير هناك من ينادي بإطلاق محطة فضائية وإذاعة ووكالة أنباء باسم المجلس، كيف ترى هذا الاقتراح؟ وما هي الايجابيات والسلبيات في مثل هذا الطرح؟

مجلس التعاون يسير في اتجاه إيجابي نحو تحقيق التكامل في قضاياها لمشتركة وخلال مسيرة المجلس تحقق الكثير من القضايا التي اتحدت فيها دول المجلس. ولكن لابد من مراعاة أن التكامل لا يأتي دفعة واحدة وهناك الكثير من الخطوات التي تمت في سبيل تكامل دول المجلس، وفي الطريق الكثير من تلك الخطوات، وأعتقد أن اتجاه قادة دول مجلس

التعاون حفظهم الله هو دائما سائر نحو تحقيق التطور والرفعة لشعوب المجلس محليا ودوليا.

■ وما أسباب تأخر إنشاء قناة خليجية مشتركة تتخصص في شتى فروع الإعلام من إخبارية ورياضية واقتصادية واجتماعية؟

التنسيق الإعلامي الخليجي مستمر, وهو يسير في مسار تحقيق الأهداف العامة له وإن كان لم يصل إلى حد الطموح والمأمول منه إلا أن ما نعايشه من تعدد في القنوات الخليجية وتنوعها وتخصصاتها المختلفة، قد لا يحتاج منا في هذه المرحلة إلى إطلاق قناة خليجية مشتركة بقدر حاجتنا إلى تنمية الاستثمارات الإعلامية وتبادل الخبرات بين دول المجلس والموجود الآن هو باقة خليجية متنوعة وكبيرة تشارك فيها.

■ سيتساءل الكثيرون عن نية الوزارة تجاه المدونات الشخصية على الانترنت..هل ستلزمون أصحابها بالترخيص؟، وما مدى صحة توجهكم لتدشين وحدة لمراقبة المواقع الإلكترونية؟

الإعلام الجديد هو نقلة كبيرة وظاهرة غير مسبوقة، فقد أتاح هذا النوع من الإعلام للجميع المساهمة والمشاركة والتفاعل مع الإعلام، ونشأ في رحم ذلك ما يسمى (المدونات) ونحن كإعلاميين نرى في ذلك ظاهرة صحية غير أن ما شهده هذا النوع من الإعلام من فوضى وعدم تحمل للمسؤولية الاجتماعية, تتطلب منا أن نقوم بتنظيمها لحفظ حقوق المدونين والمتلقين لكي لا نترك الأمور هكذا دون ضبط ونترك لها النيل من قيمنا وأخلاقنا, فإنه استشعار لهذه المسؤولية فالوزارة بصدد إصدار نظام قريبا للإعلام الالكتروني, وهو ليس نظام مراقبة كما أشرت في سؤالك إنما هو نظام تنظيمي يضع النقاط على الحروف ويعطي كل ذي حق حقه.

■ هل هناك سيطرة فعلية على ما تبثه القنوات الخاصة التي تتخذ من دول المجلس مقرا لها أو التي يملكها خليجيون؟

أعتقد أن زمن السيطرة لم يعد موجودا اليوم في عالم الإعلام. وهذه الإجابة ليست مبالغا فيها والدليل على ذلك أن ما يمكن السيطرة عليه في قناة فضائية لا يسيطر عليه في قناة أخرى، وخاصة أن مئات من القنوات تبث عبر الفضاء سواء في منطقة الخليج أو غيرها لذلك يصعب اليوم الإيمان بأن هناك من يسيطر على قناة دون غيرها بشكل مطلق، ملاك القنوات الفضائية مستثمرون

ويهمهم المتلقي الذي يستهدفونه لذلك تجدهم منتمون في برامجهم وأخبارهم إلى المجتمع الذي يستهدفونه وهذا قد يفسر في كثير من الأحيان بأنه سيطرة من أحد على تلك القنوات لكن الحقيقة أن الإعلام اليوم ومع التنافسية المحمومة بين القنوات الفضائية أصبحت له أهداف ومستمعون وبيئات مجتمعية يستهدفها بعينها، ولذلك هو ميال إلى تلك البيئات واتجاهاتها السياسية والاقتصادية.

■ كيف يتعامل الإعلام السعودي على وجه الخصوص والإعلام الخليجي على وجه العموم مع الهجمة الإعلامية الغربية المنظمة؟

قبل كل شيء أرغب في تصحيح الفكرة حول الهجمة الإعلامية الغربية كما سميتموها. ليس هناك هجمة بالمعني المطلق هناك مؤسسات إعلامية في بعض الدول تتبنى مناقشة موضوعات تتهم فيها دول الخليج بالتقصير أو نحو ذلك، ولهذا السبب فإن دول المجلس تتعامل مع تلك المغالطات من خلال إيضاح الحقائق وعرضها، والحقيقة أن معظم ما يصدر من مغالطات لا يأتي من خلال مؤسسات رسمية وغالبا تكون القضايا متكررة ومنذ زمن بعيد يتم إحياؤها سنويا. والكثير منا حفظ هذه الموضوعات التي تصدر من خلال تقارير تلك المؤسسات ولكن في النهاية تظل الاستجابة لمثل هذه الحملات مرتكزة على توضيح الحقائق مرة تلو الأخرى وربطها بالواقع الاجتماعي والثقافي والبيئي لدول المجلس وطبيعتها.

■ دور المثقف العربي والخليجي على وجه الخصوص في رسم معالم الطريق هل هو مسئول عن ما آلت إليه مجتمعاتنا من تخلف وثقافة استهلاكية؟

المثقف العربي ليس المسئول الأول وكما أنه ليس الوحيد، الدور المحتمل للمثقف العربي يتمثل في تعزيز الوعي ودعم الإبداع في المجتمع من خلال أطروحات ثقافية متعددة تعيد رسم معالم الطريق، ما نحن فيه يجب أن نقرأه من خلال العالم ومنظومته وليس من خلال مجتمعاتنا. العالم كله يعاني من قصور وتخلف وكل مجتمع يعاني من جانب بعينه وثقافة الاستهلاك هي ثقافة المجتمعات الغربية أيضا التي يعتبرها العالم ثقافة متطورة.

العالم اليوم أصبح مليئا بالفرص لتحقيق التطور فنحن في عصر المعرفة التي أصبحت تشكل منعطفا جديا في بناء حضارات جديدة سوف يشهدها العالم خلال السنوات القادمة، لذلك يجب أن نعيد تعريف دور المثقف الذي أصبح اليوم غير قادر لوحده وغير مسئول لوحده عن كل مشكلاتنا، الأدوار اليوم أصبحت أكثر توازنا بين فئات المجتمع

وأنساقه وبنياته فالاقتصاديون والمثقفون والسياسيون والتربويون كلهم تقاسم الأدوار لتحقيق التطور والخروج من براثن التخلف.

■ فعاليات أيام مجلس التعاون في أوروبا والتي انطلقت نسختها السابعة من لندن خلال شهر أكتوبر الماضي، كيف ترون نتائجها؟ وهل هناك فكرة لتعميمها على بقية القارات؟

إن إقامة فعاليات أيام مجلس التعاون في أوربا، تأتي لتعزيز وترسيخ العلاقات التي تربط دول مجلس التعاون، ودول المنطقة الصديقة، لقد حققت فعاليات أيام مجلس التعاون في أوروبا مستوى متقدما من النجاحات باعتبارها وسيلة من وسائل الاتصال الفعالة، والتي توفر مجالا رحبا للتواصل والحوار بين الجانبين الأوروبي والخليجي، وأتمني في أن تسهم مثل هذه الفعاليات في تعزيز العلاقات بين دول المجلس وبين الدول التي تقام فيها هذه الفعاليات وذلك من خلال إيجاد قنوات للتعاون المشترك في كافة المجالات.

■ يلاحظ أن جهاز تلفزيون الخليج ومؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك كان لهما في الماضي نشاط متميز في التنسيق التلفزيوني بين دول المجلس، إلا أنه لوحظ في السنوات الأخيرة قلة إنتاجهما؟ فما هي الأسباب؟ وما هي رؤيتكم حول تطويرها لتحقق الدور المطلوب منهما؟

سبق وأن أشرت لك في أحدى إجاباتي أن ما نشهده من طفرة في القنوات الفضائية وتنوعها وتخصصاتها, قد لا يجعل من الطريقة التي كان عليها الإنتاج الخليجي في الماضي أولوية، إلا أن هذا لا يعني عدم الحاجة إلى النوع من الإنتاج وإنما هناك حاجة إلى إيجاد نوع جديد من الإنتاج الخليجي، لاسيما إنتاج برامج مشتركة تعرف النشء والجيل بثقافته وتعزز فيه مواطنته ويكون ذلك كما يناسب الجيل ويجذبه.

■ وهل ترون معاليكم أن يتم التوسع في إنشاء مؤسسات مثيلة أخرى، أم ترون أنه من المناسب أن يتم زيادة دعم الأجهزة القائمة؟

لاشك أن ما حققه هذا النوع من المؤسسات من نجاح كان له دور كبير في التثقيف والتوعية فمن منا ينسى برنامج سلامتك، وبرنامج افتح يا سمسم للأطفال إلى غير ذلك من البرامج، إلا أن هذه المؤسسات يجب أن تسعى دوما إلى تطوير ذاتها وهيكلها كي تواكب المستجدات ومتطلبات العصر وحتى لا نكون خارج الزمن.

تصريح معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية بمملكة البحرين حول مستجدات السوق الخليجية المشتركة

«السوق الخليجية المشتركة تجسيد لمبدأ المواطنة الخليجية»

«مملكة البحرين تقوم بتنفيذ كافة القرارات الصادرة في هذا الشأن»

صرح معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية بمملكة البحرين بأن السوق الخليجية المشتركة تمثل مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي الخليجي ونقطة فاصلة على طريق العمل الخليجي المشترك في المجالات المالية والاقتصادية والاستثمارية، حيث سبقتها إنجازات أخرى كان الإطار العام المبدئي لها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة عام 1981 م، والمعدلة بموجب الاتفاقية الاقتصادية التي تم اعتمادها في قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمسقط في 31 ديسمبر 2001م.

وأوضح معاليه أن هذه الإنجازات تشمل على سبيل المثال لا الحصر إقامة منطقة التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون عام 1983 م، والتي تم بموجبها النص على حرية انتقال السلع والمنتجات ذات المنشأ الوطني بين دول المجلس دون رسوم جمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية، وقيام الاتحاد الجمركي في الأول من يناير 2003م والذي ينص على توحيد التعرفة والأنظمة والإجراءات الجمركية وانتقال السلع دون قيود جمركية أو غير جمركية، ومعاملة المنطقة الجغرافية للدول الست الأعضاء كمنطقة جمركية واحدة تجاه العالم الخارجي.

وأكد الوزير أن السوق الخليجية المشتركة التي تم إعلان قيامها اعتبارا من الأول من يناير 2008م، في قمة مجلس التعاون بالدوحة، في الرابع من ديسمبر 2007م، تمثل تجسيدا لمبدأ «المواطنة الخليجية» الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية، بمعنى أن يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز، في كافة المجالات الاقتصادية والأنشطة التجارية والاستثمارية والخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية.

وأضاف أن السوق الخليجية المشتركة تهدف إلى

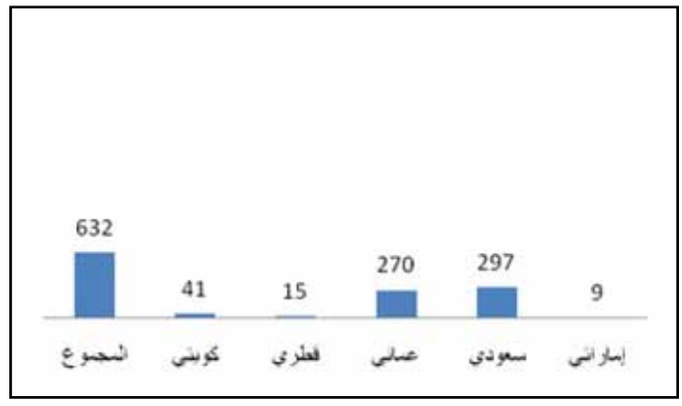

عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الخاص بمملكة البحرين لغاية عام ٢٠٠٩م

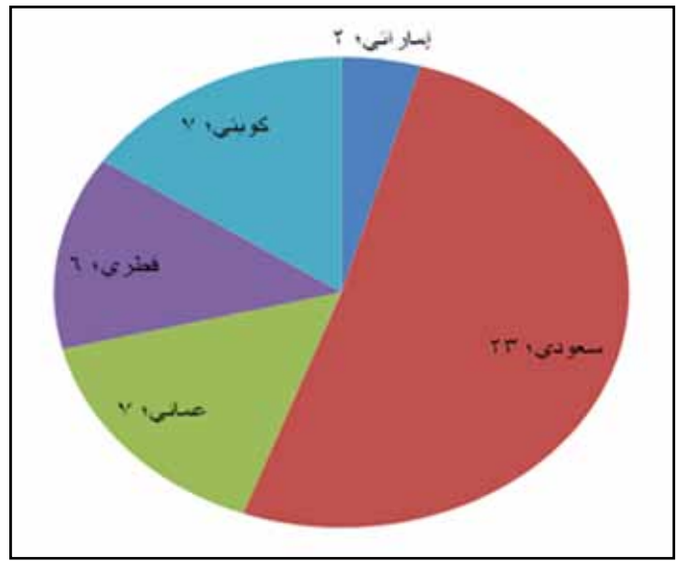

عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الحكومي بمملكة البحرين لغاية عام ٢٠٠٩م

إيجاد سوق واحدة تنعكس آثارها الإيجابية على مواطني دول المجلس، من خلال استفادتهم من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي ككل، مع فتح مجال أوسع للاستثمارات الخليجية وتعزيز تنافسية اقتصادات دول المجلس عن طريق رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، هذا إلى جانب تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها بين التجمعات الاقتصادية الدولية.

وفي هذا السياق أكد معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة التزام مملكة البحرين بتنفيذ كافة القرارات المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة، وذلك من منطلق حرص القيادة الحكيمة على الوصول إلى المزيد من التكامل مع الأشقاء بدول المجلس، وعلى سبيل المثال فقد بلغ عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين بمملكة البحرين في القطاعين الحكومي والخاص 677 مواطنا لغاية عام 2009م.

كما يسمح لجميع مواطني دول المجلس بتداول أسهم الشركات المساهمة في سوق البحرين للأوراق المالية، فعلى سبيل المثال بلغ عدد الشركات الخليجية المساهمة لغاية عام 2009م (44) شركة تمثل القيمة الإجمالية لرؤوس أموالها ما مجموعه 12,186,9 مليون دولار أمريكي.

وبلغ عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول مجلس التعاون لممارسة الأنشطة الاقتصادية بمملكة البحرين (1590) ترخيصا لغاية عام 2009م موزعة على أنشطة تجارية ومهنية وصناعية.

وبلغ عدد مواطني دول المجلس المتملكين للعقار بمملكة البحرين (13223) مواطنا

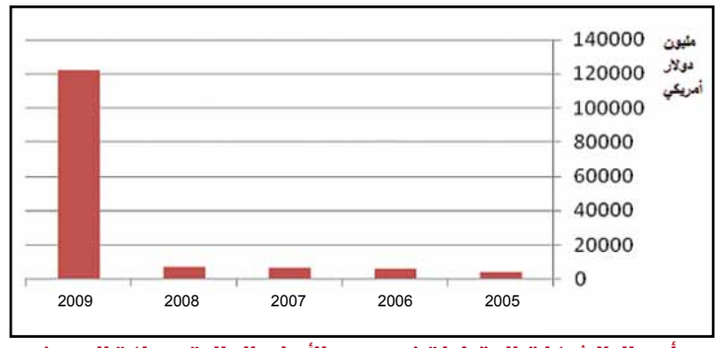

رأسمال الشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية بمملكة البحرين والمسموح لجميع مواطني دول مجلس التعاون بتداولها لغاية عام ٢٠٠٩م.

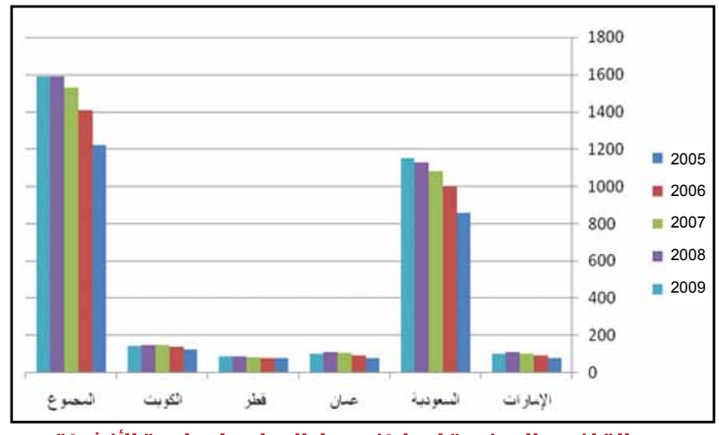

عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية بمملكة البحرين لغاية عام ٢٠٠٩م.

لغاية عام 2009م. ويأتي المواطنون الكويتيون في المقدمة (7181)، ثم السعوديون (3896)، الإماراتيون (1074)، القطريون (945)، العمانيون (127).

وأشار الوزير إلى أن لجنة التعاون المالي والاقتصادي لدول مجلس التعاون، تقوم بالتنسيق مع اللجان الوزارية المختصة الأخرى العاملة في إطار المجلس بمتابعة وتقييم التطورات والمستجدات المرتبطة بتنفيذ السوق الخليجية المشتركة، كما تم إنشاء لجنة مختصة من الفنيين بالدول الأعضاء (لجنة السوق الخليجية المشتركة) للتعامل مع جميع القضايا المتعلقة بالسوق، والنظر في المقترحات والقضايا التي تتم إثارتها ومحاولة حلها ورفعها إلى اللجان الوزارية المعنية، مع تسمية ضباط اتصال من الفنيين بالدول الأعضاء للنظر في معالجة المعوقات التي تواجه القطاع التجاري في الأسواق الخليجية.

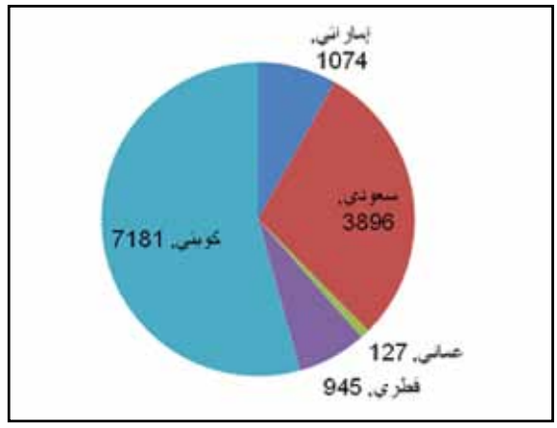

عدد مواطني دول مجلس التعاون المتملكين للعقار بمملكة البحرين لغاية عام ٢٠٠٩م.

واختتم معالي الوزير تصريحه مؤكدا أن ما تم تحقيقه في السوق الخليجية المشتركة يدعو للنظر بتفاؤل نحو إمكانية تحقيق المزيد من التكامل والاندماج بين دول مجلس التعاون، وذلك على النحو الذي يلبي تطلعات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس وشعوب المنطقة، كما أكد أن المرحلة القادمة لمسيرة السوق الخليجية المشتركة تتطلب المزيد من المقاربة والتوحيد بين الدول الأعضاء في مجال الشؤون الاقتصادية والتجارية والمالية، إضافة إلى تسريع وتيرة العمل المشترك وصولا إلى إيجاد نموذج اقتصادي وتنموي خليجي متكامل.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية... ثلاثون عاما من البناء: سمو الهدف وصلابة الإرادة

خالد بن سالم الغساني
نائب الأمين العام المساعد لشؤون الإنسان والبيئة

منذ اللحظة الأولى لإعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج، تجلت بوضوح قضية المواطنة الخليجية، وتصدرت العناوين كافة، باعتبارها تختزل كل الأهداف والمرامي النبيلة والسامية التي ظل ولا يزال يسعى إليها ويعمل من أجلها أبناء هذه المنطقة، ومن ثم احتوتها وتبنتها هذه المنظومة المتجسدة في المجلس التي نجحت في صياغة واقع جديد للمنطقة وشعوبها، مضمونه التسليم بترابط العرى وتماثل وتطابق الأعراف والتقاليد الاجتماعية، وتداخل الرقعة الجغرافية وتشابك المصالح الاقتصادية، بحيث تشكلت كيانا واحدا لكل سكانها بغض النظر عن الحدود السياسية التي فرضتها أحداث ومتطلبات عصرها، هذا عدا عن اللسان الواحد والعقيدة الواحدة.

إن سلامة المنهج، وعمق التجربة قد أكدا التسليم بالمبدأ الذي يشكل الأرضية الواحدة

لشعوب وأبناء هذه المنطقة، باعتبارها مشتركا جغرافيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وروحانيا، توارثته الأجيال واحدا بعد الآخر، أدت إلى إيمانها بحتمية الوحدة التي لا تجزئها.

مصلحة ذاتية أو ظرفية، أو تنقص من شأنها خصوصية أو مصلحة من أي نوع.

والمجلس إذا يدخل عامه الثلاثين، وقد تخطى أعتاب القمة الثلاثين أيضا، فإنه قد أكد جملة من الحقائق، بالرغم من التسليم بأن النجاحات التي حققتها مسيرة المجلس فيما بين الدول الخليجية الست الأعضاء، لا زالت أقل بكثير من طموحات وتطلعات قادة وشعوب دول المنطقة، إلا أن هذه النجاحات، قد أكدت وضوح الرؤية وسمو الأهداف المبتغاة من وراء إنشاء هذه المنظومة من جهة، وصلابة الإرادة والتصميم على بلوغ أعلى درجات سلم تلك الأهداف من جهة ثانية.

ولعل من أهم تلك الحقائق التي أصبحت سمات بينة لمنظومة دول مجلس التعاون تتجلى في التالي:

- تهيئة المناخات والأرضيات اللازمة لغرس مفهوم المواطنة الواحدة لدى أبناء الدول الست، حتى أضحت مسلما من مسلمات التعامل الحياتي اليومي على المستويين الرسمي والشعبي، وتلك من أهم الأهداف التي يؤسس عليها لتحقيق الكثير من الغايات والتطلعات.
- بدا جليا أن هذه المسيرة الخلاقة، قد تسارعت خطى منجزاتها في السنوات الأخيرة ولامست بعضا من الآمال والتطلعات لشعوب المنطقة، ولعل التنقل بالبطاقة الشخصية، ومعاملة المواطن الخليجي معاملة المواطن الواحد في أي من الدول الست، في العلاج والدراسة والنشاط التجاري وغيرها من المميزات تؤكد ذلك، كما أن الموضوعات الاقتصادية الأخرى. الربط الكهربائي . سكة الحديد . الاتحاد الجمركي . وحدة النقد وغيرها من المشاريع الأخرى تشير إلى ذلك الحث المتسارع والمتلاحق وعلى كافة الصعد.

إن من أهم الحقائق التي شكلت منجزا شاخصا من منجزات مسيرة المجلس، تجلت في الحرص الدائم من قبل قادة وشعوب المنطقة على نمو هذا الكيان الذي راهن على استمراره الكثيرين في ظل أوضاع محلية وإقليمية وعالمية عاصفة وخطيرة، امتدت عواصفها وخطورتها لتنال من المنطقة ذاتها، وكانت بذلك أكبر اختبار للمجلس وقدرته على الاستمرار والحفاظ بالتالي على وحدة كيانه، الأمر الذي أكد دائما وضوح المنطلقات وعمق الإيمان بها، تلك المنطلقات التي رسخت ما يربط بين هذه الدول وأبنائها من سمات مشتركة هي أكبر من أي تحدٍ، وأنظمة حكم متشابهة حد التطابق أساسها العقيدة الإسلامية والمثل السامية التي جسدتها تلك العقيدة، ثم وحدة الهدف والإيمان بالمصير الواحد للمنطقة وشعوبها.

لقد استطاعت دول المجلس، خلال تلك المحن كلها، من الثبات على تأكيد ما اختطه النظام الأساسي من أهداف في التنسيق والتكامل والترابط بين الدول في جميع الميادين، تمهيدا للوصول إلى وحدتها التي نستشرف عتباتها في المستقبل القريب المنظور.

ولعله من نافل القول أن نؤكد، ونحن على أعتاب العام الثلاثين، على أن مجالات التكامل أولا والتعاون والتنسيق ثانيا وفي مختلف المجالات، قد شهدت حضورا قويا خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي يعني بأن البناء بدأت ملامح اكتماله تتضح وتشكل شاخصا قويا سواء على المستوى الداخلي لدول المجلس وهو الأهم أو على المستويين العربي والدولي.

أهم التطورات الاقتصادية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٩م

■ د. ناصر بن إبراهيم القعود - نائب الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية - مدير إدارة المال والنقد

النمو الاقتصادي

واصلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتيرة النمو الإيجابي، حيث تضاعف حجم اقتصاداتها خلال الفترة 2002-2008م تجاوبا مع التحسن المستمر في ظروف أسواق الطاقة التي دفعت بأسعار النفط والغاز إلى أرقام قياسية في ظل مستويات عليا من الإنتاج. ويُعزى الارتفاع الكبير لأسعار النفط إلى تراجع الإنفاق الاستثماري لهذا القطاع، فضلا عن التغيرات البنيوية لقوى السوق على صعيد حركتي العرض والطلب والإشكاليات التي تعاني منها مصافي النفط.

وقد ساهمت العوائد النفطية المرتفعة إجمالا في انتهاج دول المجلس سياسات مالية توسعية موجهة نحو تحسين وتحديث البنى التحتية، وتحديث هياكل اقتصاداتها، مما ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي لدول المجلس وبالأخص في القطاعات الاستهلاكية والاستثمارية.

كما عززت تلك الظروف الاقتصادية المواتية من دور القطاع الخاص لدول مجلس التعاون ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن النمو الاقتصادي بدول المجلس قد تباطأ خلال عام 2009م، ويُعزى ذلك بصورة رئيسية لإفرازات الأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلالها على الطلب العالمي من النفط. حيث انخفضت أسعار النفط الخام من أعلى مستوياتها خلال شهر يوليو من عام 2008م من نحو 148 دولارا أمريكيا للبرميل، إلى أدناها خلال عام 2009 عند مستويات 40 دولارا أمريكيا للبرميل. وأدى ذلك التباطؤ إلى تراجع كبير في مسيرة الاستثمار، إلا أن حكومات دول مجلس التعاون، وبتوجيه من قادة دول المجلس رعاهم الله، قامت بتعويض نقص الاستثمار من جانب القطاع الخاص بزيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع التنمية، مما ساهم في احتواء آثار تلك الأزمة.

ويشير الجدول رقم (1) والشكل البياني رقم (1) إلى بيان معدلات النمو الحقيقية في دول المجلس خلال الفترة (2002-2008م)، حيث ساد النمو المنتظم للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في معظم تلك الفترة، إلا أنه نتيجة لآثار الأزمة المالية العالمية تباطأت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسب كبيرة خلال عام 2009م.

ونتيجة لما اتخذته دول المجلس من إجراءات مالية ومصرفية لمواجهة الأزمة المالية، حافظت على عجلة التنمية وتحقيق معدلات نمو جيدة لاقتصاداتها. وما يلاحظ من نشاط اقتصادي بارز على مختلف الأصعدة والقطاعات في دول المجلس، المتمثل في العديد من المشاريع والبرامج الموجهة لتعزيز التنمية البشرية وتطوير البنية الأساسية، ما هو إلا دليل على نجاح تلك الإجراءات في تحقيق الاستقرار لاقتصادات دول المجلس وتحصينها أمام آثار الأزمة المالية العالمية.

إن الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي، لاسيما الأزمة اليونانية، والتطورات في منطقة اليورو، تتطلب المزيد من التقارب والتكامل الاقتصادي، ومزيدا من التنسيق في مجال السياسات المالية بين دول مجلس التعاون، مما سيعزز مسيرة المجلس وجهوده لتنويع القاعدة الإنتاجية، ويقوي مكاسب السوق الخليجية المشتركة، ويزيد من القدرة التفاوضية لدوله أمام

جدول رقم (1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإمارات	2.6	11.9	9.7	8.2	8.7	6.1	5.1	-2.5
البحرين	5.2	7.2	5.6	7.9	6.7	8.4	6.3	3.1
السعودية	0.1	7.7	5.3	5.6	3.2	2.0	4.2	0.6
عمان	2.1	0.3	3.4	4.0	5.5	6.8	12.8	3.6
قطر	3.2	6.3	17.7	7.6	18.6	26.8	25.4	8.6
الكويت	2.8	17.4	11.2	10.4	5.3	4.5	5.5	-4.8

شكل رقم (1): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون (%)

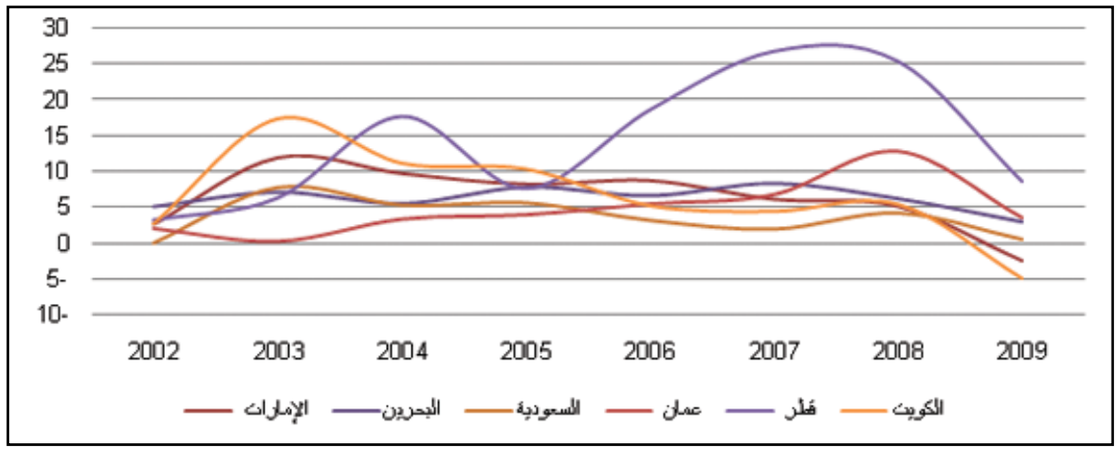

الشركاء الاقتصاديين من الدول والمجموعات الاقتصادية.

لقد دأبت دول مجلس التعاون في إتباع منهجٍ متوازن لتحقيق التنمية، وقد امتازت اقتصادات دول مجلس التعاون بالاستقرار والمرونة العالية لمواجهة أي ظروف اقتصادية دولية، يساعدها في ذلك ما تمتلكه من قاعدة اقتصادية قوية.

وتُعزى قوة الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون إلى حجم الاحتياطيات التي تمتلكها من النفط، والتي تقدر بما يزيد عن 40 في المئة من الاحتياطي العالمي، ولتراكم الاحتياطيات المالية التي تم بناؤها في السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية، إضافة للإصلاحات الهيكلية التي قامت دول مجلس التعاون بإنجازها، وإعطائها دورا كبيرا للقطاع الخاص للقيام بدوره في عجلة النمو الاقتصادي. ويتوقع أن تحقق اقتصادات دول المجلس نموا إيجابيا ملحوظا خلال عامي 2010م و 2011م.

ونتيجة لذلك استمرت اقتصادات دول مجلس التعاون في تحقيق مراكز متقدمة في معظم المجالات وفق التقارير الصادرة عن العديد من المنظمات الدولية، حيث استقطبت دول المجلس استثمارات أجنبية مباشرة تزيد عن 63 مليار دولار عام 2008م، وهذا مؤشر هام على جاذبية اقتصادات دول مجلس التعاون للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلى الاستقرار الذي تتمتع به سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

التضخم

استطاعت دول مجلس التعاون الإبقاء على معدلات التضخم منخفضة خلال العقود الماضية حتى عام 2004م، ويُعزى ذلك إلى السياسات النقدية والمالية المتحفظة التي كانت تنتهجها حكومات دول المجلس. حيث بلغت معدلات التضخم عام 2003م نحو 0.6 في المملكة العربية السعودية كأدنى مستوى لدول المجلس، ومعدل 3.1 كأعلى مستوى لدول المجلس في دولة الإمارات العربية المتحدة. ثم مع بداية عام 2004م ارتفعت معدلات التضخم ارتفاعا كبيرا وبالأخص في دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر. وتُعزى تلك الضغوط التضخمية بصفة عامة إلى التضخم المستورد وإنخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية، إضافة إلى انخفاض أسعار الفائدة، والنمو الكبير في السيولة المحلية، وزيادة الإنفاق الحكومي والخاص، ونقص المعروض من الوحدات السكنية والتجارية، واختلال العرض والطلب على السلع والخدمات وخصوصا الأغذية والمشروبات ومواد البناء وغيرها (جدول رقم 2).

وفي عام 2008م وصلت معدلات التضخم في دول المجلس إلى معدلات قياسية، وعلى الرغم من الوتيرة التصاعدية الحادة للتضخم آنذاك، إلا أنه مازال ضمن الحدود المقبولة في بعض الدول. حيث سجلت دولة قطر أعلى معدلات للتضخم في العام 2008م بين دول المجلس عند 15.1%، مقارنة بنسبة 0.2% خلال عام 2002م، كما سجلت مملكة البحرين أدنى معدلات التضخم عند حوالي 3.5% مقابل نسبة -0.4% في العام 2002م. ويظهر الجدول رقم (10) معدلات التضخم في دول المجلس للأعوام من 2002 حتى عام 2009م.

ولاحتواء الآثار الناجمة عن التضخم، اتخذت دول المجلس كل على حدة عددا من الإجراءات والقرارات الرامية إلى تعزيز القدرة الشرائية

للأفراد ومؤسسات الأعمال. وشملت تلك الإجراءات زيادة رواتب موظفي القطاع العام، وتنظيم قطاعات الإسكان والتأجير من خلال إما إصدار التشريعات لتنظيم هذه القطاعات أو من خلال تحديد سقف لارتفاع الإيجارات كما حدث في دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر، والسعي لتحديث التشريعات الخاصة بحماية المنافسة والوكالات التجارية ومكافحة الاحتكار والغش التجاري، والدعم المباشر لبعض السلع والخدمات الرئيسية. ففي المملكة العربية السعودية اعتمد مجلس الوزراء أكثر من 17 قرارا اقتصاديا لمكافحة الغلاء و دعم السلع الأساسية للتخفيف من حدة الأسعار، كدعم الأرز و الحليب وغيرها. وعلى الطرف الآخر تحركت السياسة النقدية في محاولة كبح جماح التضخم من خلال ما يتاح لها من أدوات. حيث أصدرت مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس حزمة من القرارات للتحكم في سقف الإقراض الاستهلاكي، بهدف السيطرة على النمو في السيولة الموجهة للإنفاق الاستهلاكي في مقابل الانخفاض المستمر في أسعار الفائدة. وزيادة نسب الاحتياطي النقدي.

وساهمت كل تلك الإجراءات مجتمعة، إضافة لتطورات الاقتصاد العالمي، لاحتواء معدلات التضخم المرتفعة وعودتها للمعدلات الطبيعية. حيث تراوحت معدلات التضخم عام 2009م بين (-4.9) في دولة قطر و (2.8) في مملكة البحرين (شكل بياني رقم 2).

جدول رقم (2): معدلات التضخم بدول المجلس (%)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإمارات	2.9%	3.1%	5.0%	6.2%	9.3%	11.1%	12.2%	1.6%
البحرين	-0.4%	1.6%	2.2%	2.6%	2.1%	3.3%	3.5%	2.8%
السعودية	0.2%	0.6%	0.3%	0.7%	2.2%	4.2%	9.9%	5.1%
عمان	-0.3%	0.3%	0.7%	1.9%	3.4%	5.9%	12.4%	3.4%
قطر	0.2%	2.3%	6.8%	8.8%	11.8%	13.7%	15.1%	-4.9%
الكويت	0.9%	1.0%	1.3%	4.1%	3.0%	5.5%	10.6%	4.0%

شكل رقم (2): معدلات التضخم في دول مجلس التعاون

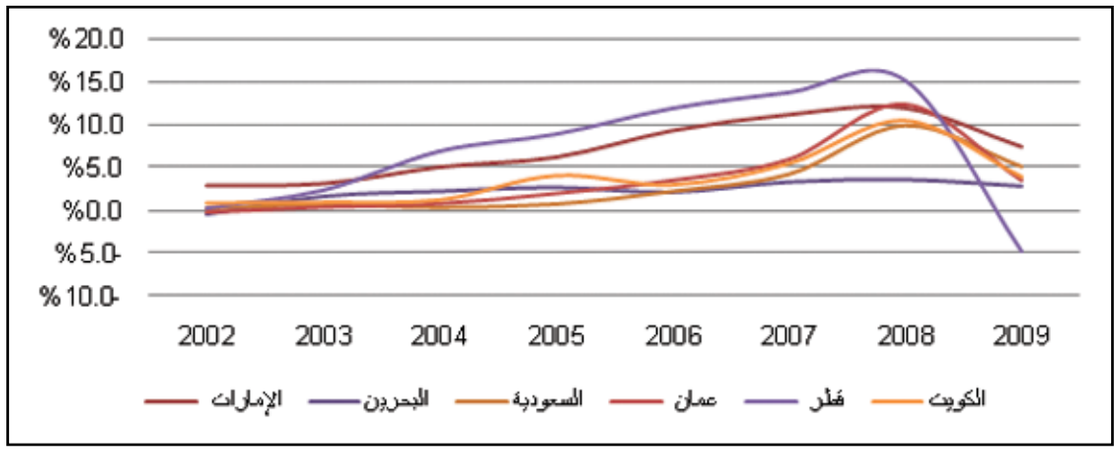

توقعات النمو والأسعار لعامي ٢٠١٠ - ٢٠١١م

نتيجة تحسن أسعار النفط وزيادة الإنفاق الحكومي للتعويض عن تراجع الإنفاق من قبل القطاع الخاص، تجاوزت اقتصادات دول مجلس التعاون الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية واستعادت نموها القوي ابتداء من عام 2010م. وتشير التوقعات إلى أن النمو في عام 2010م يفوق بكثير النمو في عام 2009م، وأن النمو في العام 2011م سيكون أعلى كما توضحه توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في شهر أكتوبر 2010م (World Economic Outlook – OCT. 2010) والمتمثلة في الجدول التالي:

جدول رقم (2): توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)		
	2010	2011
الإمارات	2.4	3.2
البحرين	4.0	4.5
السعودية	3.4	4.5
عمان	4.7	4.7
قطر	16.5	18.6
الكويت	2.3	4.4

كما أن معدلات التضخم عادت للاعتدال في عام 2009م، والمتوقع أن تكون معدلاتها في عامي 2010م و 2011م ضمن حدود معتدلة، حيث المتوقع وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي المشار إليه أعلاه أن تبلغ معدلات التضخم ما يلي:

جدول رقم (2): توقعات معدلات التضخم (%)		
	2010	2011
الإمارات	2.4	3.2
البحرين	4.0	4.5
السعودية	3.4	4.5
عمان	4.7	4.7
قطر	16.5	18.6
الكويت	2.3	4.4

ولعل أهم التحديات التي تواجه اقتصادات دول المجلس، لاسيما المملكة العربية السعودية، هو إيجاد وظائف للأيدى العاملة الوطنية الداخلة إلى السوق بمعدلات متزايدة وتوفير التعليم والتدريب اللازمين للحد من معدلات البطالة من خلال فرص عمل ذات إنتاجية عالية.

مسيرة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

■ محمد أحمد الهيف - مدير إدارة الاتحاد الجمركي

انطلاقا من العلاقات الخاصة بين دول المجلس والسمات المشتركة والأنظمة المتشابهة لهذه الدول، وإيمانا منها بأهمية التعاون والتنسيق فيما بينها، واستجابة لرغبات وطموحات شعوبها في توثيق عرى الروابط والصلات القائمة بينها في مختلف المجالات، تم إنشاء مجلس التعاون في شهر مايو من عام 1981م في قمة البداية، والتي عقدت في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما يخدم مصالح هذه الدول ولما فيه خير وصالح شعوبها، حيث تم إقرار النظام الأساسي لدول المجلس. وفي نفس العام تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، والتي تضمنت الجوانب التجارية والمالية والنقدية والصناعة والأنظمة الجمركية.

وقد نصت المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على أهداف مجلس التعاون الأساسية والتي من بينها «تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء وصولا إلى وحدتها».

وبعد مضي عقدين من العمل الخليجي المشترك، تمكنت هذه التجربة الرائدة، على الرغم مما واجهته من تحديات سياسية وأمنية واقتصادية، وعلى الرغم من قصر عمرها الزمني نسبيا، من تحقيق حصيلة من الإنجازات في مجالات متعددة، ما كان لها أن تتحقق إلا بفضل الله سبحانه وتعالى ثم بفضل وإصرار وعزيمة أصحاب الجلالة والسمو قادة

دول المجلس على المضي قدما في هذه المسيرة المباركة. فلقد سعى القادة، من خلال لقاءاتهم ومشاوراتهم المستمرة، على إرساء وتثبيت قواعد كيان مجلس التعاون وتقوية دعائمه لتحقيق طموحات وتطلعات شعوبه ومواطنيه، وذلك من خلال تعميق مسيرة مجلس التعاون الخيرة والتنسيق في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية وغيرها.

ويشكل العمل الاقتصادي محورا أساسيا من محاور العمل المشترك، لهذا جاءت الاتفاقية الاقتصادية، والتي أقرها قادة دول المجلس في قمة مسقط في ديسمبر من عام 2001م، لتحديد النهج الاقتصادي لمجلس التعاون في مختلف مجالاته، ولتعكس المتغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية وتنمية وتدعيم للروابط الاقتصادية وتقريب لسياساتها التجارية والمالية والنقدية والصناعية وغيرها.

وتعزيزا لمسيرة المجلس المباركة ورغبة في التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، فقد أعلن المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين، والتي عقدت في الدوحة في ديسمبر 2002م، عن قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس في مطلع عام 2003م، وذلك انطلاقا من الأهداف والغايات التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون والاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، وتعزيزا للخطوات والجهود التي قطعتها مسيرة العمل الاقتصادي المشترك، وحرصا منه على تقوية أواصر التعاون بين الدول الأعضاء، وصولا إلى التكامل المنشود لتحقيق آمال وتطلعات مواطني دول المجلس.

واعتبرت تجربة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون بشكل عام من التجارب الناجحة على المستوى الإقليمي والدولي، بعد اتفاقها على قيام الاتحاد الجمركي في عام 2003م حيث أصبحت دول المجلس ضمن جدار جمركي واحد تجاه العالم الخارجي، تستوفى فيه الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية لمرة واحدة فقط في نقطة الدخول الأولى، ويتم انتقال كافة هذه السلع بين دول المجلس دون استيفاء رسوم جمركية مرة أخرى عليها، وهذه الخطوة تعتبر من أهم خطوات الاتحاد الجمركي والتي طبقتها دول المجلس في اليوم الأول من قيام الاتحاد، ويتم معالجة نصيب كل دولة من الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية الخاصة بالسلع الأجنبية التي يتم انتقالها بين الدول الأعضاء من خلال آلية المقاصة.

وعلى الصعيد الإقليمي والدولي أصبح الاتحاد الجمركي لدول المجلس حقيقة ملموسة وكيانا اقتصاديا فاعلا، واحتل في وقت قصير - إذا ما قيس بالتجارب الدولية المشابهة - مكانة لا بأس بها في الاقتصاد الدولي، وبات مقصدا للتجمعات الاقتصادية الدولية وشركاء دول مجلس التعاون التجاريين من الدول الأخرى لإبرام اتفاقيات مناطق تجارة حرة مع دول المجلس. واعتبرت الدول العربية التي تسعى لإقامة اتحاد جمركي عربي، تجربة الاتحاد الجمركي لدول المجلس تجربة ناجحة وأخذت بمعظم مقومات هذه التجربة للاستفادة منها في وضع أسس وخطوات الاتحاد الجمركي العربي. وتبذل الدول الأعضاء جهودا في المحافل الدولية، لتعامل كاتحاد جمركي في معظم المنظمات الدولية كمنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، ويتطلع الجميع لدور

فاعل لهذا الاتحاد في المنظمات الدولية من خلال المشاركة في رسم للسياسات الاقتصادية الدولية، وإبرام الاتفاقيات ذات الصلة بالتبادل التجاري العالمي، بما يتفق ومصالح دول المجلس.

إن ما حققه الاتحاد الجمركي لدول المجلس يأتي تنفيذا للمادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس، والتي نصت على إقامة اتحاد جمركي لدول المجلس يطبق في موعد أقصاه يناير 2003م ويتضمن كحد أدنى ما يلي:

- تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.
- أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.
- نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.
- انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة.
- معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

وفي هذا الإطار طبقت دول المجلس تعرفة جمركية

موحدة تجاه العالم الخارجي، كما طبقت القانون الجمركي الموحد منذ عام 2002م وحقق هذا الإنجاز فوائد كبيرة لإدارات الجمارك بالدول الأعضاء، وبمجرد أن يعمل ما يزيد عن 60 منفذا جمركيا بدول المجلس بقانون جمركي موحد، فهو إنجاز تفخر به دول المجلس، ومن خلاله تم العمل بأنظمة وإجراءات جمركية موحدة في كافة المنافذ الجمركية في الدول الأعضاء.

وفيما يخص نقطة الدخول الواحدة، التي يتم بها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة على البضائع المستوردة لدول المجلس، فقد طبقت جميع إدارات الجمارك بالدول الأعضاء هذا المطلب منذ قيام الاتحاد الجمركي بشكل جيد، وطبقت جميع الإجراءات الجمركية على جميع السلع الأجنبية الواردة للدول الأعضاء في نقطة الدخول الأولى في أي من دول المجلس. ويقوم المنفذ الأول الذي دخلت عن طريقه البضاعة بإجراءات التفتيش والمعاينة على هذه البضائع والتأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها، وتنتقل السلعة فيما بعد دون استيفاء رسوم جمركية عليها

في الدول الأعضاء الأخرى التي تنتقل إليها داخل دول المجلس. وقد حقق انتقال السلع الوطنية والأجنبية نموا ملحوظا فاق ال 27% سنويا منذ قيام الاتحاد الجمركي، واستفادت معظم الصناعات الوطنية من المزايا التي وفرها الاتحاد الجمركي، خلال الفترة التي مضت منذ بدء العمل به، كما تم الاتفاق منذ قيام الاتحاد الجمركي على عدد من الجوانب الإجرائية الهامة للعمل بنقطة الدخول الواحدة.

وتضطلع إدارات الجمارك في دول مجلس التعاون بمسئوليات كبيرة لمكافحة التهريب في إطار الاتحاد الجمركي والتعاون الدولي، وتبذل إدارات الجمارك في الدول الأعضاء جهودا من خلال التنسيق المستمر والتعاون في مكافحة التهريب، حيث تولي هذه الإدارات أهمية قصوى لتبادل المعلومات وسرعة وصولها للمتلقين على جميع الأصعدة، سواء بالنسبة لمكافحة المخدرات أو البضائع المقلدة والمغشوشة أو الأسلحة والمتفجرات وعمليات غسل الأموال، أو المحافظة على حقوق الملكية الفكرية أو مراقبة المواد المعرضة للانقراض من الحيوانات والنباتات البرية. ويتم

تبادل المعلومات بين المكاتب الإقليمية والمحلية وتفعيل دور الجمارك المحلية في مكافحة الجريمة المنظمة.

وعلى الرغم مما يبذله رجال الجمارك في المنافذ الجمركية في الدول الأعضاء من جهود جبارة لمكافحة التهريب، إلا أن دول مجلس التعاون ومواطنيها لا زالت مستهدفة وبإصرار من قبل عصابات تهريب المخدرات، وهذا الاستهداف حتم على جميع من له صلة مباشرة أو غير مباشرة بمكافحة التهريب، في إدارات الجمارك بالدول الأعضاء، التعاون والتنسيق المستمر فيما بينهم وتبادل المعلومات على مدار الساعة لمحاربة هذه العصابات والتصدي لها بكل قوة والحيلولة دون وصولها لأهدافها الإجرامية، فكل منفذ جمركي في دول المجلس يكمل المنافذ الجمركية الأخرى.

وعلى اعتبار أن إدارات الجمارك في الدول الأعضاء

هي الخط الأول الذي يتصدى لمحاولات التهريب بكافة أنواعها لدول المجلس، فقد تم اتخاذ العديد من التوصيات والقرارات التي تدعم التعاون بين المنافذ الجمركية في الدول الأعضاء، ومضاعفة الجهود في مكافحة التهريب واتخاذ كافة السبل الكفيلة بدعم وتشجيع العاملين بالمنافذ الجمركية، وتوفير برامج التدريب المتخصصة لهم في داخل دول المجلس وخارجها، وتوريد أحدث الأجهزة المستخدمة في الكشف على البضائع. ونتيجة لذلك نجحت إدارات الجمارك في دول مجلس التعاون في درء الكثير من المخاطر عن شعوب دول المجلس، من خلال إحباط العديد من عمليات التهريب الكبيرة بفضل التنسيق والتعاون فيما بينها.

لقد كان للجنة الاتحاد الجمركي لدول المجلس جهود مميزة في مسيرة الاتحاد الجمركي، ومن الواجب الإشادة بها والثناء عليها وتدوين ما توصلت إليه من دعم ومتابعة للاتحاد الجمركي في سجل إنجازات دول المجلس، فقد حافظت هذه اللجنة على دعم العمل بالاتحاد الجمركي من خلال معالجة قضاياه وتقليص عددها إلى حد ملحوظ، وتمكنت من وضع الآليات اللازمة للعمل به ومتابعة تنفيذ متطلباته. وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت هذه اللجنة في عملها إلا أنها كانت دائما تتجاوز هذه الصعوبات بفضل من الله تعالى ثم بفضل توجيهات المسئولين في الدول الأعضاء، وما يتمتع به أعضاؤها السابقون والحاليون من خبرة وبعد نظر وحرص على مصلحة دول المجلس، حيث أسسوا خلال ما يزيد على خمسين اجتماعا خلال السنوات الماضية التي مرت من عمر الاتحاد الجمركي دعما واضحا لهذه المسيرة، ولعل المرحلة القادمة للاتحاد الجمركي ستكون أفضل من سابقتها وتعكس ما يتطلع إليه قادة دول المجلس وشعوبها.

وبعد مضي ما يقارب الثمانية أعوام على إقامة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون، والتي تم العمل خلالها بفترة انتقالية،

ومن خلال التبادل التجاري فيما بين الدول الأعضاء، والاتفاق خلال هذه الفترة على العديد من الآليات والإجراءات الجمركية التي تسهل انتقال السلع بين دول المجلس، يمكننا القول بأن الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون قد حقق معظم الأهداف التي تمت إقامته من أجلها، ونتطلع للوصول بمشيئة الله تعالى لوضعه النهائي المتمثل في إنهاء الدور الجمركي في المراكز الجمركية البينية، وانتقال السلع عبر هذه المراكز دون قيود جمركية أو غير جمركية، مع الإبقاء على الرقابة الأمنية والمحجرية.

وحرصا من مقام المجلس الأعلى على متابعة تنفيذ الاتحاد الجمركي لدول المجلس، فقد قرر تكليف اللجان الوزارية المختصة بمتابعة تطبيق الاتحاد الجمركي بالدول الأعضاء لضمان حسن سير العمل به وتسهيل انسياب حركة السلع بين أسواق دول المجلس، وإزالة المعوقات الجمركية وغير الجمركية التي تحد من حركة التجارة بينها، واستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي لدول المجلس للوصول لوضعه النهائي.

إن أي عمل مشترك بهذا الحجم بحاجة لتظافر الجهود من مختلف الجهات ذات الاختصاص بالدول الأعضاء بالاتحاد لإبرازه لحيز الوجود، وكما تم إرساء قواعد الاتحاد الجمركي لدول المجلس على أرض الواقع، وتمت متابعة تنفيذه وتذليل العقبات التي اعترضت تنفيذ متطلباته، بجهود مخلصة من قبل الدول الأعضاء، وبمتابعة مستمرة من الأمانة العامة بتوجيه من معالي الأمين العام لمجلس التعاون، الذي يولي مسيرة الاتحاد الجمركي جل اهتمامه، إيمانا منه بالفوائد التي ستعود على المواطن الخليجي من العمل به، فإن تحقيق كامل التطلعات في المرحلة القادمة يتطلب من المختصين بالدول الأعضاء جهدا كبيرا ومتواصلا لمتابعة استكمال ما تبقى من متطلبات الاتحاد الجمركي، فنجاح أي اتحاد جمركي رهن بإرادة وتصميم الجميع على نجاحه والإيمان بفوائده والعمل على إزالة العقبات التي تعترض تنفيذ متطلباته، الأمر الذي سيعزز من مكانة هذه الدول بين التجمعات الاقتصادية الدولية ويدفع العمل الاقتصادي المشترك إلى آفاق أرحب وتعاون أوثق. ومهما تأخر الوصول للوضع النهائي للاتحاد الجمركي، فإنه يبقى هدفا معلنا لدول المجلس يحرص الجميع على الوصول إليه، ولن يتم التراجع عنه، وستستمر هذه المسيرة بفضل جهود رجال دول المجلس المخلصين، الذين سيتمكنون بمشيئة الله من التغلب على جميع العوائق والعراقيل التي حدت حتى الآن من الاستفادة المثلى من الاتحاد الجمركي بشكل كامل، ليترك كل من ساهم في نجاح مسيرة الاتحاد الجمركية بصمة خالدة لهم جميعا تبقى على مدى الأجيال، ويحظون بشرف إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء وفتح الحدود بين دول المجلس بشكل كامل، وتحقيق حلم شعوب دول المجلس في الوحدة الاقتصادية فيما بينها.

الاتحاد النقدي ومحطات الإرادة السياسية

د.سالم ناصر القظيع - المستشار الاقتصادي بمكتب معالي الأمين العام

بالنظر إلى الطبيعة الاستراتيجية لمشاريع التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، وعلى وجه التحديد مشروع الإتحاد النقدي، نجد أن المسوغات السياسية قد تتغلب على الحاجة الاقتصادية لهذه المشاريع في أغلب الأحيان. فهناك رغبة صادقة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية ضمن قالب رصين من التآخي السياسي مدفوعا برؤية أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، وأهداف مجلس التعاون التي تجسدها المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون، والتي تنص الفقرة الأولى منها على «تحقيق التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها». وعليه فإن هذه الفلسفة الوحدوية والقناعة بالمصير المشترك والروابط السياسية والاجتماعية بين الدول الأعضاء تساعد في تهيئة مسار تنفيذ المشاريع المشتركة.

من هذا المنطلق، يمكن القول بأن مشاريع التكامل الاقتصادي تنطلق من ثوابت وقناعات سياسية بالدرجة الأولى، لتنصهر لاحقا في برامج عمل وخطط تنفيذية. ولعل مشروع الإتحاد النقدي، يجسد مثالاً لأهمية هذه الثوابت للخروج بمشروع تكاملي ناجح ليساهم لاحقا في خدمة الرؤية الوحدوية السياسية والاقتصادية.

إن ما مر به مشروع الاتحاد النقدي خلال الفترة من 2001 وحتى 2010م، يحمل في ثناياه

محطات سياسية هامة لمشاريع العمل الاقتصادي المشترك، ناهيك عن دورها الهام في تذليل الكثير من العوائق.

تتجسد المحطة السياسية الأولى في الاتفاق على الدولار كمثبت مشترك وإقرار الجدول الزمني للاتحاد النقدي في القمة الثانية والعشرين (مسقط، 2001م). أما المحطة الثانية، فتتمثل في إقرار معايير التقارب الاقتصادي اللازمة للاتحاد النقدي وذلك في القمة السادسة والعشرين في أبوظبي 2005م). وكانت المحطة السياسية الثالثة لمشروع الاتحاد النقدي في القمة الثامنة والعشرين (مسقط، 2008م) عندما اعتمد المجلس الأعلى اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي، والذي تلاه توقيع وزراء خارجية الدول الأطراف في الاتحاد النقدي على اتفاقية الاتحاد النقدي في شهر يونيه 2009م. وكانت قمة الكويت (ديسمبر 2009م) هي المحطة السياسية الرابعة لمشروع الاتحاد النقدي ، والتي تم التوجيه فيها بالبدء في بناء مؤسسات الاتحاد النقدي، وذلك بعد استكمال الخطوط العريضة للجوانب التشريعية للاتحاد النقدي.

يجري العمل حاليا على استكمال المتطلبات الفنية والتشريعية والتنظيمية اللازمة للاتحاد النقدي، وهذا الأمر بطبيعة الحال سيضع المشروع أمام ثلاث محطات سياسية جديدة وهامة. تتمثل أولى هذه المحطات في الاتفاق على جدول زمني جديد وملزم للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي، بينما تتمثل المحطة الثانية في الاتفاق على النظام الأساسي للبنك المركزي، بحيث يكون شاملا ومنظما لعمل منطقة العملة الموحدة والأطراف ذات العلاقة. أما المحطة السياسية الثالثة، فتتجسد في الاتفاق على الجوانب الفنية ذات البعد السياسي (كتسمية العملة الموحدة، ومواصفاتها، وآليات الالتزام بمعايير التقارب الاقتصادي).

في الختام، إن ما حققته قرارات المجلس الأعلى خلال الفترة الماضية، وضعت مشروع الاتحاد النقدي في مقامه السياسي المناسب، ومهدت الطريق أمام برامج العمل التنفيذية لهذا المشروع. وهذا الأمر يجعلنا نستبشر خيرا بأن المحطات السياسية القادمة لمشروع الإتحاد النقدي، ستكون كما المحطات السابقة، تجسيداً ناجحا لرؤية مجلس التعاون نحو الوحدة الاقتصادية و وسائل هامة لتحقيق الاتحاد النقدي والخروج به إلى أرض الواقع من خلال عملة موحدة تجسد المصير المشترك لدول مجلس التعاون وتعبر عن عمق الإخاء السياسي بينها.

مختصر انجازات إدارة الموارد البشرية في قطاع الإنسان والبيئة

■ سعيد بن سالم الهاشمي - مدير إدارة الموارد البشرية - قطاع الإنسان والبيئة

تلقي الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على عاتقها مسئولية متابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى لأصحاب الجلالة والسمو، قادة دول المجلس، وقرارات المجلس الوزاري، وكذلك قرارات اللجان الوزارية. وتتمثل هذه المسئوليات بكافة قطاعاتها . الإنسان والبيئة والسياسية والعسكرية والأمنية إضافة إلى القطاع الاقتصادي. وحيث أن إدارة الموارد البشرية جزء لا يتجزأ من التقسيمات التنظيمية لقطاع شؤون الإنسان والبيئة، فإن عليها أيضا مسؤولية متابعة تنفيذ تلك القرارات ومتابعة تنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات، ذات الصلة بالخدمة المدنية، والتنمية الإدارية والعمل والتقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية.

فمنذ قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحققت العديد من المنجزات على أرض الواقع وشملت كافة جوانب المجالات، ويسرني بهذا الصدد أن استعرض ما تم تحقيقه من قرارات ومشروعات تختص بها الخدمة المدنية والتنمية الإدارية والعمل والتقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية. ولعل من أهمها وأبرزها المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس أثناء الخدمة في القطاع الحكومي والأهلي كما جاء قرار المجلس الأعلى في مسألة معالجة مشكلة الآثار السلبية للعمالة الوافدة وذلك باتخاذ الأجهزة والمؤسسات والهيئات بدول المجلس في القطاعين العام والخاص الإجراءات التنفيذية للحد من العمالة الوافدة وإحلال العمالة المواطنة محلها.

وفيما يتعلق بتوفير الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس العاملين خارج دولهم في أي دولة عضو فيما بعد الخدمة في القطاعين العام والخاص فقد حظي هذا الموضوع بالاهتمام من قبل أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، حفظهم الله، حيث صدر عن المجلس الأعلى في دورته الخامسة والعشرين «ديسمبر 2004م، المنامة» الموافقة على مد مظلة الحماية التأمينية للمواطنين العاملين خارج دولهم في أي دولة عضو، على أن يكون التطبيق اختياريا لمدة سنة واحدة تبدأ من أول يناير 2005م، وإلزاميا من أول يناير 2006م.

كما أن مشاريع العمل المشترك، التي تضم دول المجلس في مجال الخدمة المدنية والتنمية الإدارية، لها الأثر الإيجابي لما يخدم تطوير العمل المشترك في هذا القطاع وكان من أبرزها إعداد دراسة كاملة لمشروع الدليل الاسترشادي لإيجاد أو تطوير نظام الجودة في الأجهزة الحكومية بدول مجلس التعاون من خلال تطبيق معايير (iso 9001- – 2000)، والإطار العام الاسترشادي لاستراتيجية تنمية الموارد البشرية في قطاع الخدمة المدنية وتصميم وتنفيذ البوابة الالكترونية، والموافقة على الوثيقة الاستراتيجية للتدريب عن بعد، وإقرار استراتيجية التعاون والتكامل بين معاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية، إضافة إلى إقرار مشروع نظام خدمات المعلومات في مجال التوثيق والمكتبات.

جهود دول مجلس التعاون
في التقارب بين البيئة والتنمية المستدامة

■ أحمد بن علي الشرياني - إدارة البيئة

عرّف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1987م التنمية المستدامة على أنها «التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة». وبمعنى آخر، فإن التنمية المستدامة هي التنمية التي تأخذ الأجيال الحالية من الموارد الطبيعية حاجتها منها، دون استنزاف لهذه الموارد، ليُتاح للأجيال القادمة الاستفادة من هذه الموارد.

وبالرغم مما شهدته دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من تنمية متسارعة خلال العقود الأربعة الماضية في كافة المجالات، التي عادة ما تكون لها إفرازات سلبية على البيئة إذا لم يُأخذ بالاعتبارات البيئية للمشاريع التنموية، إلا أن دول المجلس، وبعد التوفيق من الله، وبفضل التوجيهات السديدة لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس – حفظهم الله – جعل سلبيات التنمية على البيئة قليلة جدا.

ولقد بذلت دول المجلس جهودا كبيرة في مجال الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية، شملت سنّ القوانين والتشريعات البيئية، وإنشاء المؤسسات والأجهزة البيئية، وإيجاد البرامج التوعوية والتعليمية والتدريبية في مجال البيئة. وكان الهدف الرئيسي من تلك الجهود ضمان أن مشاريع التنمية لا تؤثر على عناصر البيئة أو أن تكون تأثيراتها في أقل مما يكمن. ففي مجال القوانين والتشريعات البيئية اعتمد المجلس الأعلى لقادة دول المجلس في دوراته المختلفة ما يربو على عشرين قانونا وتشريعا ونظاما بيئيا، كان في مقدمتها السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة لدول المجلس والنظام العام لحماية البيئة والنظام الموحد للتقييم البيئي والنظام الموحد لحماية الحياة الفطرية. وفي مجال المؤسسات والأجهزة البيئية فإن دول المجلس، ومنذ الثمانينيات من القرن الماضي، أنشأت مؤسسات للبيئة على مستوى وزارات وهيئات عامة ومجالس عليا. أما في المجال التوعوي والتعليمي والتدريبي فان لدول المجلس الكثير من البرامج، سواء على المستوى الإقليمي لدول المجلس أو على المستوى الوطني لكل دولة.

ومن أبرز الجهود التي تبذلها دول مجلس التعاون، والتي تساهم في التوازن بين البيئة والتنمية، مشروع المبادرة الخضراء للحفاظ على البيئة في دول المجلس الذي يهدف إلى تنفيذ مشاريع بيئية مشتركة بين دول المجلس تشمل مكافحة التصحر، وحماية البيئة البحرية، والحفاظ على الموارد المائية، والتحكم في انبعاثات ملوثات الهواء. كما أن جائزة دول مجلس التعاون لأفضل الأعمال البيئية، والتي تمنح مرة كل سنتين للأفراد والمؤسسات البيئية على مستوى دول المجلس، لها دور كبير في نشر الوعي والتثقيف البيئي. أما مركز دول مجلس التعاون لمواجهة الكوارث الذي تقوم دول المجلس بإنشائه فسوف يساهم في الحد أو التقليل من آثار الكوارث الطبيعية التي قد تتعرض لها دول المجلس، لا سمح الله، خاصة أن وتيرة مثل هذه الكوارث قد ازدادت في الآونة الأخيرة على مستوى العالم. إضافة إلى الجهود التي تبذلها اللجان ومجموعة وفرق العمل المشتركة بين دول المجلس، ومنها مجموعة العمل لدول المجلس المكلفة بمتابعة ودراسة التطورات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو، حيث تحرص هذه المجموعة، من خلال اجتماعات ومؤتمرات الأطراف التفاوضية التي

تحضرها باستمرار، على مصالح دول المجلس وأن لا تكون للقرارات التي تُتخذ في مثل هذه المحافل نتائج سلبية على السياسات المعتدلة التي تنتهجها دول المجلس في مجال التوازن بين البيئة والتنمية.

هناك جوانب قد تحتاج دول مجلس التعاون التركيز عليها خلال المرحلة المقبلة لضمان وجود ذالك الترابط بين البيئة والتنمية المستدامة، ولضمان الاستمرار في الأخذ بالاعتبارات البيئية للمشاريع التنموية المتسارعة التي تشهدها دول المجلس. ومن هذه الجوانب مشكلة العجز المائي، حيث تؤكد الإحصاءات أن معظم دول المجلس تقع تحت خط الفقر المائي. ووفقا للأمم المتحدة، فإن جميع دول مجلس التعاون تصنف من الدول التي تعاني من «ندرة حادة» في المياه، مما يعني أن نصيب الفرد في هذه الدول من المياه المتجددة سنويّا أقل من 500 متر مكعب. ويرى خبراء البيئة أنها تقترب من 100 متر مكعب في السنة، ومن المتوقع أن موارد المياه لن تفي سوى بنسبة 67% من السكان بحلول 2015م.

وتواجه دول المجلس مشكلة مرتبطة بشكل وثيق مع مشكلة المياه، وهي مشكلة تدهور الأراضي وتصحرها أي خسارة إنتاجيتها ووظائفها الحيوية وتنوعها الحيوي، والذي يتطلب بذل جهود إضافية للتغلب عليها أو الحد منها. ومن المعروف أن غالبية مساحة دول مجلس التعاون هي أراض جافة معرّضة للتدهور وذات أنظمة بيئية هشة وتنوع حيوي حسّاس، وتمتلك دول المجلس مساحات محدودة جدا من الأراضي الصالحة للزراعة. وقد أكدت التقارير أن التصحر يصيب منطقة غرب آسيا بنسبة 79.3% من الغطاء الأرضي، منها نسبة 16.3% عرضة للتصحر، بما فيها شبه الجزيرة العربية . كما أشار (تقرير المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2007م) إلى أن نسبة 2.4% فقط من مساحة الأراضي فقط يمكن أن يقال أنها خارج حزام خطر التصحر. وبلا شك فإن هناك انعكاسات بيئية قوية للتصحر على خطط التنمية، فقد أدى مثلا زحف الكثبان الرملية على بعض القرى والمناطق الزراعية في دول المجلس نتيجة هبوب الرياح إلى ردمها، وأدى هذا الردم إلى تعطيل حركة الحياة بما فيها من حياة نباتية وحيوانية وحتى الحركة العمرانية .

ومن الجوانب الأخرى التي لا تقل أهمية، والتي لها تأثير مباشر على التنمية في دول مجلس التعاون، وخاصة المناطق الساحلية، هي مشكلة تلوث البيئة البحرية والمناطق الساحلية. وبالرغم من أن مشكلة التلوث البحري تعتبر ظاهرة أو مشكلة كثيرة الحدوث في العالم نتيجة للنشاط البشري المتزايد وحاجة التنمية الاقتصادية المتزايدة للمواد الخام الأساسية والتي يتم عادة نقلها عبر البيئة البحرية، ويقدر أن نحو 60% من إجمالي البترول المستورد في العالم ينقل عبر مضيق هرمز. وقد أصبحت هذه المشكلة من المشاكل البارزة على مستوى منطقة الخليج العربي نتيجة للموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة، وما يتمتع به هذا الموقع من وجود احتياطيات عالية للنفط والغاز على مستوى العالم. وتعتبر حوادث ناقلات النفط أحد المصادر الرئيسية لتلوث البيئة البحرية والمناطق الساحلية لدول المجلس، بالإضافة إلى ما يسمى بمياه التوازن والتي تقوم ناقلات النفط بتفريغها في البيئة البحرية، وغالبا ما تكون هذه المياه ملوثة بمواد هيدروكربونية أو كيميائية أو حتى مواد مشعة. ومن المعروف أن حماية البيئة البحرية تعتبر إحدى ركائز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية التي تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتشير الدراسات إلى أن هناك أكثر من 67 محطة للطاقة وتحلية مياه البحر على سواحل دول مجلس التعاون تنتج وحدها نحو 43% من إجمالي المياه المحلاة في العالم.

ومما لا شك فيه أن هناك ارتباطا وثيقا بين البيئة والتنمية. وقد قيل: «إن التنمية التي لا تأخذ في الاعتبار إمكانات استيعاب النظم الأيكولوجية تؤدي إلى تدهور بيئي، بحيث تصبح البيئة عبئا على الاقتصاد، وفي المقابل، تعطي البيئة السليمة قوة للاقتصاد، وأن صافي الوفرة من الموارد البيئية هو المقياس الحقيقي لمعدل وفرة الاقتصاد».

التنمية الاجتماعية في مسيرة العمل المشترك

■ د. آمل الشنفري - مدير الإدارة الاجتماعية

تهدف التنمية بمفهومها العام إلى تحقيق بناء حضاري متكامل يعكس به المجتمع هويته وذاته، حيث أن التنمية أساسها مبدأ المشاركة الجماعية الفاعلة، وهي تخطيط وتوظيف وتسخير لكافة الجهود المبذولة، مع الاهتمام بكافة القطاعات والفئات الاجتماعية الأكثر حاجة لتطوير قدراتها وتحسين أوضاعها.

وإيمانا من مبدأ أن الإنسان هو الثروة الحقيقية للمجتمعات والمستهدف الأول والأخير من التنمية التي تهدف إلى توسيع خيارات البشر، وتحقيق مبادئ العيش الكريم وتوفير فرص الإنتاج والإبداع، وضمان الحريات الإنسانية، فإن دول المجلس سعت جاهدة منذ بداية تأسيسها إلى ترسيخ هذه المبادئ في مجتمعاتها، حيث وظفت الجهود الرامية لتحقيق الرخاء والرفاه لجميع مواطنيها، ولتصبح بذلك في مقدمة دول العالم في مضمار التنمية وفق تقارير الأمم المتحدة. وتعتبر التنمية الاجتماعية هي أهم أركان التنمية، حيث أنه لا يمكن سير عجلة أي تنمية دون معالجة القضايا الاجتماعية، وتلبية حاجات المجتمع الأساسية.

لقد اهتمت دول المجلس بدعم كافة شرائح مجتمعاتها بداية بالطفل وانتهاء بالمُسن. ولتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان فرص الحياة الكريمة لجميع المواطنين قامت دول المجلس بإنشاء المؤسسات والهيئات والمراكز المختلفة التي تخدم القضايا الاجتماعية وتعمل على وضع البرامج التي

تلبي حاجات أفراد المجتمع. فعلى صعيد العمل المشترك، فقد تم تأسيس هيئات ومؤسسات رفيعة المستوى لوضع الاستراتيجيات والخطط التي تخدم العمل الاجتماعي المشترك، ومتابعة تنفيذ قرارات وزراء الشؤون والتنمية الاجتماعية. ومن أهم هذه المؤسسات التي تنسق العمل الاجتماعي المشترك، هي: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون، والإدارة الاجتماعية بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون. كما تقوم هذه المؤسسات بالتنسيق فيما بينها لمتابعة كل التطورات في مجال التنمية الاجتماعية ووضع التوصيات التي من شأنها أن تعزز سير عجلة التنمية الاجتماعية في دول المجلس.

ونتيجة لاهتمام قادة دول المجلس بفئات المجتمع المختلفة، تم إصدار القرارات وإجراء الدراسات في عدة مجالات منها الاهتمام والحد من الإعاقة، الاهتمام بقضايا ورعاية الطفولة، الاهتمام بشؤون المرأة وتحسين أوضاعها، الاهتمام بالمسنين، الاهتمام برفع مستوى معيشة الأفراد، وغيرها من المواضيع التي تحقق العيش الكريم في مجتمعات دول المجلس. ومن أهم الفئات التي أولتها مسيرة مجلس التعاون بالاهتمام هي فئة ذوي الاحتياجات الخاصة. حيث تكاتفت الجهود لتطوير هذه الفئة من المواطنين وتوفير العيش الكريم لهم من خلال تأهيلهم للاندماج في مجتمعاتهم وتوفير كافة السبل والإمكانيات لتحقيق ذلك. ففي هذا المجال تم إصدار القرارات التي تهتم برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وإجراء الدراسات التي تتناول كيفية تحسين أوضاعهم.

كما أن للطفولة حيزا كبيرا في مسيرة دول المجلس، حيث أن قيادات دول المجلس يملؤها الإيمان الصادق بأجيال المستقبل وتأهيلهم على أكمل وجه وذلك ليستطيعوا أن يواصلوا مسيرة البناء لمجتمعاتهم وأوطانهم. فانضمت دول المجلس إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، الصادرة عن الأمم المتحدة، وصدقت على اتفاقية العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، حيث أثمرت تلك السياسات والجهود عن خلو دول المجلس من استغلال الطفل بطرق منافية للقيم والأخلاق والأعراف والاتفاقيات الدولية. كما أن سياسات دول المجلس تجاه الطفولة دُعمت بمنظومة متكاملة من التشريعات التي تعالج وتسد أي منافذ لوقوع الطفولة تحت طائلة الحاجة والحرمان، بالإضافة إلى أن هذه التشريعات حظرت عمل الأطفال وكفلت توفير التعليم الأساسي ورسخت نظم الرعاية والضمان الاجتماعي التي قُدمت لحماية رب الأسرة وأفراد عائلته في حالة الشيخوخة والمرض أو العجز عن العمل أو اليتم أو الترمل.فدول المجلس سارت على نهج متكامل منذ زمن، واتجهت إلى تعزيز الطفولة من خلال العمل على إنماء ملكات الطفل الإبداعية وتعزيز انتمائه الاجتماعي والوطني.

واستكمالا للجهود الرامية إلى النهوض بفئات المجتمع المختلفة من منطلق الإيمان بمبدأ أن «البشر هم الثروة الحقيقية للأمم»، فقد استثمرت دول المجلس المال والجهد والوقت من أجل إحداث التنمية الشاملة. وقد كان النهوض بالمرأة يشكل جزءا أساسيا من هذه التنمية فحظيت باهتمام القيادات السياسية والمؤسسات المجتمعية إيمانا منها بأن المرأة تشكل ركنا أساسيا من أركان

العملية التنموية، وعملت دول المجلس على سن القوانين والتشريعات التي تكفل مشاركة المرأة الكاملة في عملية التنمية، فقد نصت الدساتير والنظم الأساسية لدول المجلس على المساواة بين جميع المواطنين ذكورا وإناثا في الحقوق والواجبات. فأصبح للمرأة حق التعليم بجميع مراحله وحق العمل والرعاية الاجتماعية والصحية، مع تمتعها بالأهلية القانونية وحق التملك وإدارة الأعمال وغيرها من المكتسبات. وتأكيدا على التزام دول مجلس التعاون بمنح المرأة كافة حقوقها، فقد انضمت دول المجلس إلى الاتفاقيات الدولية المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، كما قام المجلس الأعلى في دورته الرابعة والعشرين المنعقدة في دولة الكويت (24 ديسمبر 2003م)، بإقرار مرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى الخاصة بالمرأة وتأكيد دورها الاقتصادي والاجتماعي والأسري وإحالتها إلى الجهات المختصة في هذا الشأن وبما يناسب أنظمة كل دولة.

كما أن الجهود الرامية، التي تهدف إلى حماية الإنسان وتوفير العيش الكريم له والتي تسعى حكومات دول المجلس لتوفيرها لجميع مواطنيها، لم تغفل الاهتمام بالإنسان وهو في شيخوخته وفي أضعف مراحل حياته. فقد التزمت السياسات الاجتماعية بدول المجلس بالتأكيد على ضرورة إشراك المسنين بصفة مستمرة في الأنشطة الاجتماعية، والاقتصادية، والدينية، والثقافية، والمدنية، والعمل على تعزيز الصحة وتوفير البيئة المناسبة لذلك. كما التزمت تلك السياسات بضرورة التنسيق

بين مختلف البرامج والقطاعات والخدمات الحكومية وغير الحكومية لتقديم كافة خدمات الرعاية للمسنين صحيا واجتماعيا، وثقافيا، وروحيا . بالإضافة للتنبيه على أهمية مواجهة التحديات المتوقعة التي تسببها ظاهرة (الكهولة) ومنها ضعف استعداد النظم الصحية للتعامل مع هذه الفئة صحيا ونفسيا واجتماعيا وإنسانيا .

كما أن تحقيق الرخاء الاجتماعي يمثل دائما هدفا راسخا في مسيرة مجلس التعاون، لذلك كان الاهتمام برفع مستوى معيشة الأفراد من خلال إرساء مبدأ حب العمل بين أسر الضمان الاجتماعي، بهدف زيادة دخل الأسر لمساعدتهم في الاعتماد على الذات، وبناء أسر منتجه والانتقال من حياة الأخذ إلى حياة العطاء، من خلال نشر شبكة الأمان الاجتماعي والإعفاء من الرسوم الخدمية لتلك الفئات.

وأخيرا، فإن دول المجلس تسعى، عبر الجهود المنظمة المبذولة وفق مخطط تنموي مرسوم، إلى تحقيق أعلى مستويات المعيشة والحياة الاجتماعية بجميع نواحيها لأفراد مجتمعاتها بهدف الوصول لمستويات متقدمة من الرفاهية الاجتماعية لتحقق بذلك التنمية المنشودة لبلدانها في ظل حياة رغيدة.

الرياضة في دول مجلس التعاون

■ عبد الله يوسف السليطي - مدير إدارة الرياضة

لقد كانت نظرة ثاقبة واكبت رأيا سديدا يسجل بأحرف من ذهب لقادة دول مجلس التعاون، يحفظهم الله ويرعاهم، عندما ارتأوا أن الأنشطة الرياضية تعد من أهم المجالات التي تستدعي تسخير الجهود والموارد لها، إيمانا منهم بأهمية النشء وضرورة المحافظة عليه ورعايته وإيجاد أفضل السبل له ليكتسب القوة والمهارة والتفوق في المجال الرياضي.

فجاءت مباركتهم السامية في هذا الشأن ليعلن وزراء الشباب والرياضة في اجتماعهم الأول، الذي عقد في المملكة العربية السعودية بمدينة الرياض في العام 1983م، عن بدء انطلاقة العمل الرياضي المشترك بدول مجلس التعاون، لتكون إحدى الدعائم التي تسهم في تعزيز أواصر التعاون والتقارب والترابط بين شباب ورياضيي دول المجلس.

ومنذ ذلك الوقت والمنظومة الرياضية الخليجية تنمو وتتطور يوما بعد يوم، بفضل من الله تعالى ثم بفضل ما تناله من رعاية كريمة واهتمام كبير من قبل أصحاب السمو والمعالي رؤساء اللجان الأولمبية بدول المجلس، وبفضل الجهود التي يبذلها أصحاب السعادة أعضاء المكتب التنفيذي.

فعندما بدأ العمل الرياضي المشترك خطواته الأولى كانت كبيرة وهامة شملت احتضان الأنشطة الرياضية للألعاب الأكثر شعبية في ذلك الوقت مثل (كرة القدم، كرة الطائرة، كرة السلة، كرة اليد) فأنشئ لها ما يعرف باللجان التنظيمية وقد جاء ذلك تطبيقا لوضع الآليات المناسبة لتنفيذ السياسات الكفيلة بتطوير العمل الرياضي المشترك، ففي العام 1985م أقر مجلس أصحاب السمو والمعالي رؤساء اللجان الأولمبية تشكيل اللجان التنظيمية لتلك الألعاب ليناط بها مسؤولية العمل على تحقيق التنسيق والتعاون بين الاتحادات الرياضية في دول المجلس، في كل ما يتعلق ببرامجها وأنشطتها، وخاصة فيما يتعلق بتنظيم المسابقات بين منتخبات وفرق دول المجلس.

وتعتبر هذه اللجان بمثابة اتحادات رياضية خليجية تنتقل رئاستها بالتناوب بين الاتحادات الأعضاء فيها، حسب ترتيب الحروف الأبجدية لدول

المجلس، ويستضيف الاتحاد الذي يترأس اللجنة مقرها لدورة أولمبية كاملة.

إن ما يميز هذا النظام المعمول به في انتقال رئاسة ومقرات اللجان التنظيمية هو إتاحة الفرص المتساوية لجميع الاتحادات الخليجية للقيام بدورها في الإسهام بتطوير اللعبة المعنية بها لجنته التنظيمية.

وتزامنا مع الجهود الخاصة بإنشـــاء وتشكـيل اللـجان التنظيمية، بذلت جهود أخرى كبيرة ومخلصة من قبل مكتب أصحاب السعادة أعضاء المكتب التنفيذي لإعداد أنظمة ولوائح نظام العمل الرياضي المشترك، والتي تم اعتمادها من قبل مجلس أصحاب السمو والمعالي رؤساء اللجان الأولمبية. وهذه اللوائح تشتمل على (لائحة مجلس أصحاب السمو والمعالي رؤساء اللجان الأولمبية، لائحة المكتب التنفيذي، اللائحة الموحدة للجان التنظيمية، واللائحة الموحدة لمنتخبات مجلس التعاون).

وما تزال جهود أعضاء المكتب التنفيذي في هذا السياق مستمرة حيث تخضع هذه اللوائح للمراجعة المتواصلة من قبلهم، ويتم العمل على رفع مقترحات لتطويرها وتحسينها كلما دعت الحاجة لذلك، لتواكب المتغيرات والمستجدات التي تطرأ على الساحة الرياضية، ولتبقى كنبراس مضيء دائما يهتدي به جميع القائمين والعاملين في المنظومة الرياضية بدول مجلس التعاون.

إن ما استطاعت أن تحققه المنظومة الرياضية بدول المجلس من قفزات وإنجازات، منذ تاريخ ولادتها إلى يومنا هذا، يعد لافتا للنظر لو تمت مقارنته مع إنجازات المنظومات الرياضية المشابهة لها المنبثقة عن التجمعات الإقليمية السياسية، سواء على المستوى العربي أو القاري أو العالمي، فعلى سبيل المثال نجد أن المنظومة الرياضية المنبثقة عن المفوضية الأوربية ينحصر نشاطها في إقامة الندوات والدراسات، ونجد من جانب آخر أن المنظومات الرياضية القارية الأخرى تقيم نشاطا رياضيا واحدا كل عامين أو أكثر.

أما المنظومة الرياضية الخليجية فقد وصل عدد اللجان التنظيمية التابعة لها في العام 2010م إلى 26 لجنة تشرف على الألعاب التالية (كرة القدم، كرة الطائرة، كرة اليد، كرة السلة، ألعاب القوى، الفروسية، الهجن، السباحة، رياضة المرأة، رفع الأثقال، كرة الطاولة، الأسكواش، البلياردو والسنوكر، البولينج، التايكوندو، التنس، الجمباز، الجودو، الجولف، الدراجات، المبارزة، الرماية، الشراع، الكاراتيه، الملاكمة، المعاقين)، وكل لجنة من هذه اللجان التنظيمية تقيم نشاطين رياضيين أو أكثر وتعقد اجتماعين لمجلس إدارتها وتقيم أنشطة تدريبية متعددة كل ذلك في العام الواحد، فلك أن تتخيل عدد وحجم الأنشطة والفعاليات والحراك داخل هذه المنظومة الرياضية الخليجية.

إضافة إلى تلك الأنشطة، فقد أقر مجلس أصحاب السمو والمعالي رؤساء اللجان الأولمبية إقامة الألعاب المصاحبة على هامش دورات كأس الخليج لكرة القدم، فنظمت تلك الألعاب لأول مرة في دولة قطر على هامش دورة كأس الخليج السابعة عشرة التي أقيمت في العام 2004م، تلا ذلك إقامتها تباعا في دورات كأس الخليج الثامنة عشرة والتاسعة عشرة اللتين أقيمتا في دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، وشملت الألعاب المصاحبة الألعاب التالية (كرة الطائرة، السلة، كرة اليد).

وقد صدر القرار التاريخي لمجلس أصحاب السمو والمعالي رؤساء اللجان الأولمبية، في دورته الرابعة والعشرين، التي عقدت في دولة الكويت في مارس من العام 2010م، بشأن اعتماد مشروع دورة الألعاب الشاطئية ودورة الألعاب الرياضية، والذي يعد تتويجا للأنشطة الرياضية الخليجية ونقطة تحول في تاريخ مسيرتها، حيث ستنقل هذه الدورات أنشطة العمل الرياضي المشترك من مستوى التنافس في مجال اللعبة الواحدة إلى مستوى التنافس في ألعاب متعددة في نفس الوقت وتحت مظلة دورة واحدة.

إن النجاح الباهر، الذي ظهرت به الدورة الأولى للألعاب الشاطئية بدول مجلس التعاون، والتي أقيمت في مملكة البحرين خلال الفترة من 9 إلى 17 أكتوبر 2010م، لم يكن ليتحقق لولا المستوى العالي من التنسيق والتعاون الذي وصلت إليه اللجان الأولمبية بدول المجلس ضمن إطار نظام العمل الرياضي المشترك.

لقد سعت اللجان الأولمبية لتحقيق عدة أهداف من وراء إقامة هذه الدورة الشاطئية، منها العمل على نشر الألعاب الشاطئية بدول مجلس التعاون ورفع مستواها وإبراز المعالم الشاطئية والترويج لها وإعداد المنتخبات الوطنية لدول المجلس للاستحقاقات القادمة في الدورات الشاطئية الدولية.

كما أن هذه الدورة ستكون بوابة العبور لإقامة الحدث الرياضي الهام الآخر ألا وهو دورة الألعاب الرياضية الخليجية، والتي جاءت الموافقة على إقامتها تنفيذا لمقترح خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله حول تسريع الأداء وإزالة العقبات التي تعترض مسيرة العمل المشترك. وهذه الدورة سوف تشتمل على الألعاب التالية (كرة القدم، كرة الطائرة، كرة اليد، كرة السلة، ألعاب القوى، السباحة). ولقد نصت لائحة الدورة على أنه يحق للدولة المنظمة اقتراح إضافة بعض الألعاب الأخرى على الدورة بشرط مشاركة أربع دول بحد أدنى على أن يكون لهذه الألعاب لجان تنظيمية قائمة.

وتعتبر دورة الألعاب الرياضية بمثابة أولمبياد خليجي يهدف إلى جمع رياضيي دول مجلس التعاون في ميدان التنافس الرياضي، بغرض توثيق التقارب والمحبة من خلال نشر مبادئ الحركة الأولمبية وغرس الروح الرياضية ونبذ الفرقة خلال هذه الألعاب، وستقام الدورة الأولى بمشيئة الله في مملكة البحرين في العام 2011م.

إن كل هذه الفعاليات والأنشطة والأحداث الرياضية، التي تقام ضمن نظام العمل الرياضي المشترك، ما هي إلا ثمرة واحدة من ثمرات هذا الكيان الشامخ - مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الذي أثبت للعالم أجمع مدى قوته وثباته وصموده في وجه جميع الصعاب والمحن التي مرت بها المنطقة، فاستمر في مسيرته العطرة والمتواصلة وزاد من عطائه المتجدد على مختلف الأصعدة لما فيه خير ومصلحة دول وأبناء مجلس التعاون، مستمدا هذه القوة والشموخ والعطاء والسخاء من رموزه وأسس كيانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس يحفظهم الله ويرعاهم.

إن النجاح الباهر الذي ظهرت به الدورة الأولى للألعاب الشاطئية بدول مجلس التعاون، والتي أقيمت في مملكة البحرين، لم يكن ليتحقق لولا المستوى العالي من التنسيق والتعاون الذي وصلت إليه اللجان الأولمبية بدول المجلس ضمن إطار نظام العمل الرياضي المشترك.

الوقاية خير من العلاج : صمام الأمان للتنمية المستدامة في دول مجلس التعاون

د. فهمي حسن أمين العلي
مدير إدارة حماية البيئة

أبرزت الكثير من الدراسات والأبحاث المتخصصة بأن التنمية المستدامة، في كافة القطاعات التنموية في دول مجلس التعاون، لا يمكن أن تتحقق ويكتب لها الاستمرار والتواصل من دون تغيرات جوهرية في الأسلوب الذي تتبعه الدول في تخطيط وإدارة وتكامل مواردها الاقتصادية مع قطاعاتها التنموية المختلفة، بحيث تتناسب وتتلاءم مع نشاطات تلك القطاعات. ولا شك في أن الهدف لتحقيق هذه التغيرات يمثل تحديا وهاجسا لكل دول العالم، بما فيها دول مجلس التعاون. ولقد تم التعبير عن ذلك في قرارات القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرج 2002م والمؤتمر العالمي للبيئة والتنمية «ريدو جانيرو» 1992 م، في أن المسؤولية في إدارة شؤون القطاعات التنموية، ولعلي أعني هنا بالتحديد الاقتصادية والبيئة وإدارة الحياة الفطرية والموارد الطبيعة، موزعة بين وضمن العديد من الوزارات والأجهزة المسؤولة، وهذا بالطبع يؤدي إلى إهمال الكثير من المسائل المتعلقة بالمحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية بغياب التنسيق. ولذا فقد ذهبت كثير من الدول في الاتجاه المعاكس في تسابق عجيب بحثا عن الرفاهية المؤقتة والتقدم الصناعي دون مراعاة للتوازن المفترض بين البيئة والتنمية ودون احتساب للآثار الجسيمة لهذا التقدم الصناعي على الأوساط البيئية المختلفة، وهذا بالطبع جعل التنسيق والمتابعة أمرا صعبا في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى أن التكرار والازدواجية في العمل قد أديا إلى إضاعة الجهد والوقت والمال. ولذا فلا بد من التخطيط والتنسيق لتكامل تلك الجهود، وأن يتم التعامل مع البيئة بعقلانية للمحافظة على التوازن المطلوب بين التنمية المنشودة والحفاظ على بيئة نقية.

إن التحدي الذي يواجه العالم اليوم يكمن في أن آثار التدهور البيئي وانقراض الحياة الفطرية وانحسار الموارد الطبيعية أصبح أمرا شاخصا ولا يحتاج

إلى برهان للتدليل عليه، ولا يتطلب من الدول البحث عن دليل ملموس أو محسوس ليؤكد هذا التدهور أو الاستنزاف حتى تعد له العدة وترصد له المبالغ اللازمة والضرورية لإصلاحه وإعادة تأهيله كما كان في السابق، لأن المورد الذي ينضب، والكائن الحي الذي ينقرض ويفقد المنطقة تنوعها البيولوجي، والشجرة الخضراء التي تقتلع وتحتطب، والهواء الذي يلوث والبيئة البحرية والشواطئ الساحلية التي تدمر، والآثار التاريخية التي تندثر، ليس بالسهولة أن تعود لوضعها الطبيعي بين عشية وضحاها، بل يتطلب علاج تلك المشاكل وقتا وجهدا ومالا وهذا بالطبع أسلوب مكلف وقد يكون غير ناجح في كثير من الأحيان. وهناك تجارب عدة توضح أن الأسلوب والنهج الذي يتبع في معظم دول العالم، بما فيها دول مجلس التعاون، لمعالجة المشاكل البيئية والآثار التي تنجم بعد حدوثها لا يكفي لأن المعالجة قد تكون آنية محددة بمشكلة معينة دون الرجوع إلى الأسباب الأساسية والجوهرية التي ترتب عليها حدوث المشكلة، التي قد يكون منشؤها أساسا تضارب السياسيات الزراعية أو الصناعية أو الاستراتيجيات التنموية الأخرى، والتي لم تبن أساسا على التقييم البيئي أو التي لم تأخذ بالحسبان المردود البيئي وآثاره في تلك المشاريع. وعلى المدى القصير فإن هناك العديد من العلاجات الهادفة إلى التخفيض من الضرر البيئي والتي تظهر بالنجاح وللوهلة الأولى، ولكن على الأمد الطويل يتضح أن هذا النجاح ما هو إلا سحابة صيف عابرة، لأن جذور المشكلة وتداعياتها لم تحل مما يطيل بقاءها. وفي نظري أن المفتاح والمخرج الوحيد والسبيل الأكثر فعالية للتنمية المستدامة في دول مجلس التعاون تكمن في التصرف السليم والمرشد للموارد حتى تتمكن الأجيال القادمة من العيش بمستويات مشابهة أو أفضل من الأجيال الحاضرة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف فلا بد أن تعمل الدول على رفض السياسات والممارسات، التي همها تدعيم مستويات المعيشة الوقتية، عبر استنزاف القاعدة الإنتاجية بما فيها الموارد الطبيعية. ومن هذا المنطلق فإنه لا بد بل يجب إدراج الاهتمامات البيئية ضمن الخطط التنموية للدول والأخذ بالحسبان للاعتبارات البيئية والمردود البيئي في كل القطاعات التنموية بدون تحديد. ويجب على الاقتصاد أن يأخذ بعين الاعتبار التكاليف البيئية لموارد تم إغفالها وتجاهلها في كل الحسابات الاقتصادية التنموية، فالماء والهواء النقي والأراضي الرطبة موارد أساسية للحياة، إلا أنها ليس لها سعر «قيمتها لا محدودة». لقد أولت دول مجلس التعاون اهتماما كبيرا للمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة والحياة الفطرية وإنمائها، إذ شملت خططها التنموية بنودا كاملة وشاملة لتحقيق هذا الهدف من خلال السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة، التي اعتمدها المجلس الأعلى في دورته السادسة في مسقط «1985 م»، أو من خلال بنود وبرامج المبادرة البيئية الخضراء لدول المجلس، والتي اعتمدها المجلس الأعلى في دورته «28» في الدوحة ـ دولة قطر ديسمبر/2007م، وتكليف الدول الأعضاء لوضع البرامج وخطط العمل الفعالة لتنفيذها.

أخيرا يمكن القول أن العمل والتعايش مع المبدأ القائل « درهم وقاية خير من قنطار علاج » في كل شؤون الحياة، وبالذات حماية البيئة والموارد الطبيعية هو بالتأكيد أقل تكلفة وأكثر فعالية من معالجة المشكلات بعد حدوثها.

■ د. هلال بن سعود بن حمد أمبوسعيدي - مدير إدارة الزراعة

أولا:نظرة عامة إلى الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تعتبر دول المجلس سباقة في تعميق تعاونها الزراعي، فقد أقر المجلس الأعلى في دورته السابعة عشرة (الدوحة / 1996) السياسة الزراعية المشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. إضافة إلى ذلك فهناك برامج ومشاريع زراعية مشتركة في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والأسماك منها ما هو في طور الإعداد ومنها ما أنجز مثل تطوير المحاجر البيطرية والزراعية والمسوحات السمكية وبحوث النخيل. ويمكن التأكيد على أهمية الزراعة بما أولته دول المجلس من رعاية واهتمام بها، تمثل في تشكيل لجنة التعاون الزراعي بالأمانة العامة، وما يتبعها من لجان فنية وفرق عمل وإصدار القوانين والتشريعات المشتركة مثل قانوني الحجر الزراعي والبيطري وغيرهما.

وظهرت أزمة الأمن الغذائي التي عالجتها دول المجلس بكفاءة واقتدار مكنها من تلافي آثارها السلبية. غير أن هذه الأزمة أظهرت الحاجة الماسة لدول المجلس للمعالجة الجماعية لها. وهناك نوعان من الأمن الغذائي المطلق والنسبي، فالمطلق هو إنتاج الغذاء محليا لدرجة الاكتفاء الذاتي، أما النسبي فهو مقدرة الدولة على توفير الغذاء كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من احتياجات المجتمع للسلع الغذائية. ونظرا للطبيعة الجغرافية لدول المجلس ولنظامها الغذائي فالأمن الغذائي النسبي هو ما تسعى لتحقيقه. ويتطلب تحقيق الأمن الغذائي القدرة على إنتاج أو استيراد السلع الغذائية، وكذلك تخزينها وتوزيعها وضمان الحصول عليها من كافة طبقات المجتمع بأسعار منصفة. وقد ارتفع الطلب على المواد الغذائية في دول المجلس بفعل ثلاثة عوامل رئيسية، النمو السكاني والفقر المائي والنمطالاستهلاكي،حيثالرفاهية والاستقرار السياسي والاقتصادي والاعتماد المتزايد على اللحوم ومشتقات الحليب.

كذلك من أبرز معوقات التنمية الزراعية بدول المجلس التهديدات الايكولوجية الناشئة عن التصحر، والملوحة، وندرة المياه . وحيث أن الزراعة تستهلك نسبة تزيد عن 80% من المياه، فالثروة المائية في دول المجلس نادرة إلى حد ما، لموقع المنطقة في نطاق الحزام الصحراوي. كذلك أثرت عوامل نمو الدخل والنمو السكاني، والتوسع العمراني في زيادة الطلب على المنتجات الزراعية

والحيوانية. ويعتبر الإنتاج والطلب هما المحددان الرئيسيان للتوقعات المتعلقة بالفجوة الغذائية في الأجل الطويل في دول المجلس. إن نسبة الاكتفاء في دول المجلس من اللحوم الحمراء 42% و مجموعة الحبوب 20.5% والبقوليات 1.6% مما يعني الاعتماد على المصادر الخارجية في توفير السلع الغذائية الأساسية، وتتأرجح نسب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي لدول المجلس إلى ما دون 4% متأثرة بارتفاع وانخفاض أسعار النفط التي تشكل أعلى نسبة في الدخل القومي.

ونظرا للآثار السلبية التي تسببها أزمة الأمن الغذائي اقتصاديا واجتماعيا وتنمويا، خصوصا مع التزايد في ارتفاع الأسعار وتشابه البيئة الزراعية والمعيشية مع الترابط الأسري بين دول المجلس، فإن التفرد في معالجة هذه القضية سلبياته أكثر من إيجابياته، ومن ذلك إضعاف القدرة الشرائية وتعرض كل دولة لشروط الاستثمار أو الاستيراد الخارجي التي قد تكون مجحفة، كذلك عدم القدرة في التحكم في الاستثمار من حيث النوعية والكم والمكان التي تتحكم بها الجهة المستثمر فيها وبشروطها الخاصة التي عادة تكون غير عادلة وربما تكون غير مضمونة. أما الاستثمار الجماعي فيعطي دول المجلس قوة سياسية واقتصادية متوازية، مع تأثيرها الإقليمي والعالمي كونها سوقا اقتصادية واعدة بعد التوقيع على السوق الخليجية المشتركة في 2008م، كذلك كون دول الخليج تمتلك أكبر كمية لإنتاج واحتياط الطاقة الأحفورية العالمية.

مثل هذه التحديات تستلزم إتباع وسائل ومنهجية مدروسة لزيادة الإنتاج الزراعي والحيواني، أي التوسع الزراعي، ولكن إزاء محدودية الموارد المائية المتاحة ونقص المساحات الزراعية، يتطلب الأمر الموازنة بين الأمن المائي والأمن الغذائي والإمكانيات المتاحة لذا فإنه من الأولويات الاستراتيجية لترسيخ هذه الموازنة هو انتهاج أساليب وتقنيات ترفع من كفاءة استخدام المياه. كذلك فان التوسع في أنواع معينة من الزراعات كزراعة البيوت المحمية، و الزراعة المائية «الهيدروبونكس» التي يمكن من خلالها خفض كمية ماء الري إلى مستويات متدنية. إضافة إلى البحث عن وسائل جديدة وعن مصادر مياه جديدة ومتجددة، مثل تحلية المياه باستخدام الطاقة البديلة. أيضا دعم الدراسات والأبحاث والتي يمكن اعتبارها القاعدة الأساسية لإعطاء المعلومة الصحيحة وطريقة تنفيذها ولا شك أن تربية أو اختيار أصناف أو جلب أنواع جديدة زراعية تتحمل الجفاف والملوحة ونجاح زراعتها سيعمل على تقليص كمية الاستهلاك المائي، وبالتالي زيادة كفاءة استهلاك المياه.

ثانيا: مسببات الفجوة الغذائية والمائية في دول المجلس:-

يمكن تلخيص الأسباب التي ساهمت وتساهم في اتساع الفجوة الغذائية والمائية في دول مجلس التعاون في المكونات التالية :

أ. الطبيعة الجغرافية، حيث المناخ الشبه قاري، إذ يبلغ معدل هطول الأمطار 150 ملم وكذلك ضيق المساحة الزراعية وندرة المياه الجوفية.

ب. قلة الطاقة الإنتاجية للصناعات الغذائية، وضعف قدرتها على تلبية احتياجات السوق كما ونوعا.

ج. محدودية التنسيق الخليجي والمشروعات المشتركة في المجال الزراعي، وقلة التمويل الموجه للنشاط الزراعي المقدم للمزارعين، والصعوبات التي تواجه المزارعين في تسويق منتجاتهم.

د. الزيادة السكانية وتحسن مستوى المعيشة، والاعتماد على استيراد السلع الغذائية الرئيسية.

توضح الجداول المرفقة ضرورة تبني استراتيجية مشتركة لتجنب الأزمة الغذائية وسد الفجوة، على ضوء المعلومات المتوفرة. فجدول (1) يوضح أن المساحة المستغلة في الزراعة لدى جميع دول المجلس صغيرة، مقارنة بالمساحة الكلية لكل دولة بسبب الطبيعة الصحراوية

وندرة المياه وغيرها من الأسباب التي ذكرت أعلاه. وعلى الرغم من أن نسبة الأرض المستغلة في دولة الإمارات العربية المتحدة بلغت 94% وفي مملكة البحرين ودولة الكويت تخطت 50% من مساحة الأراضي القابلة للاستزراع، إلا أن ذلك لم يصل بالاكتفاء الذاتي في أي منها بنسبة توازي نصف المساحة المزروعة، والسبب الرئيسي عدم قابلية زراعة المنتجات الرئيسية، مثل الحبوب كالقمح والذرة والأرز لندرة الأمطار وشح المياه الجوفية لري هذه المحاصيل.

جدول (١): المساحة الكلية ومساحة الأراضي المزروعة.

(المساحة الكلية / الف كلم2 و مساحة الأرض المزروعة (ألف دونم))

الدولة		السنة	المساحة الكلية	مساحة الأراضي القابلة للزراعة	مساحة الأراضي المستغلة	نسبة الأراضي المستغلة من الأراضي القابلة للزراعة
	دولة الإمارات العربية المتحدة	2006	83.6	2431.9	2228.7	%91.6
		2007	83.6	2392.3	2180	%91.1
		2008	83.6	-	-	-
	مملكة البحرين	2006	0.74	64	44	%69
		2007	0.75	64	43	%67
		2008	0.758	64	42.1	%66
	المملكة العربية السعودية	2006	2250.0	(2003) 488990	43570	(2003) %8.9
		2007	2250.0	488990	43570	%8.9
		2008	2250.0	488990	43570	%8.9
	سلطنة عمان	2006	309.5	-	174	-
		2007	309.5	-	174	-
		2008	309.5	-	174	-
	دولة قطر	2006	11.5	650	71.5	%11.4
		2007	11.5	650	84.6	%10.7
		2008	11.5	650	122.7	-
	دولة الكويت	2006	17.8	198.5	101.4	%51.1
		2007	17.8	198.5	198.5	-
		2008	17.8	198.5	-	-

المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء (2010)، «النشرة الإحصائية: العدد الثامن عشر»، (الرياض، مطبعة الأمانة العامة)

كما يشير جدول (2) إلى أن نسبة الاكتفاء في دول المجلس من اللحوم الحمراء 42% و مجموعة الحبوب 20.5% والبقوليات 1.6%، مما يعني الاعتماد على المصادر الخارجية في توفير السلع الغذائية الأساسية.

جدول (٢): الاكتفاء الذاتي من مجموعات الغذاء الأساسية في دول مجلس التعاون

البيان	الاكتفاء الذاتي ٪
الأسماك	82.7
البيض	81.8
جملة الخضر	63.4
جملة الفاكهة	59.3
اللحوم البيضاء	45.8
اللحوم الحمراء	82.7

البيان	الاكتفاء الذاتي ٪
الألبان ومنتجاتها	81.8
مجموعة الحبوب	63.4
مجموعة البقوليات	59.3
الزيوت والشحوم الغذائية	45.8
السكر	0

المصدر: عبد الله بن ثنيان الثنيان (2008)، « الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : رؤية للمستقبل»، ورقة مقدمه لندوة «الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - التحديات والحلول – مجلس التعاون لدول الخليج العربية – الأمانة العامة: الرياض 25-26 أكتوبر 2008 م

وتشير توقعات منظمة الأغذية والزراعة الدولية إلى أن ينفق العالم 1035 مليار دولار على استيراد المواد الغذائية في عام 2008بزيادة قدرها 215 مليار دولار عن السنة 2007 وعليه فإن الغذاء لم يعد سلعة رخيصة كما كان من قبل.

ثالثا: الخاتمة.

أظهرت إحصائيات عام 2007 أن الغذاء يشكل نحو 36% من مؤشر السلع الاستهلاكية في دولة الكويت ونحو 30% في سلطنة عمان ونحو 25% في المملكة العربية السعودية و 19% في دولة قطر و14% في دولة الإمارات العربية المتحدة . وهي نسب عالية إذا ما قورنت بمستوى الدخل الفردي، وتمثل معضلة مستقبلية إذا لم يتم تدارك تداعيات ارتفاع أسعار المواد الغذائية، خصوصا أن الارتفاع مستمر كما أشير إليه سابقا.

كذلك فإن الاستثمار الزراعي الخارجي، وخصوصا في الدول ذات المزايا النسبية، والتي تتمتع بالاستقرار السياسي والشفافية مع مراعاة حماية المستثمر الخليجي داخل تلك الدول وضمان تسويق منتجاته في دول المجلس وتسويق الفائض من هذه المنتجات خارجيا، كفيل بضمان الأمن الغذائي، وعليه يترتب وضع استراتيجية خليجية مشتركة للاستثمار الزراعي الخارجي تتركز في زراعة المنتجات الزراعية التي تستهلك كميات كبيرة من المياه، مثل الأرز والقمح والشعير والذرة والسكر والأعلاف الخضراء والثروة الحيوانية، علما بأن الحبوب والقمح والأرز تشكل 40% من استهلاك دول مجلس التعاون. كذلك ضمان وضع مخزون من السلع الغذائية الرئيسية لمدة لا تقل عن 3 أشهر مع تفعيل الربط بين هذه المخازين عند الطوارئ. وتعتبر بعض الدول العربية مثل السودان والمغرب والجزائر وسوريا تمتلك مزايا نسبية تشجع على الاستثمار فيها. وقد بلغت نسبة الأراضي المزروعة في الوطن العربي 5% من إجمالي الأراضي القابلة للزراعة والمقدرة ب 1406 مليون هكتار، أي أن الأراضي المستغلة فقط 70 مليون هكتار مما يعني أن الفرصة سانحة لاستغلال المزيد من الأراضي القابلة للزراعة في المنتجات التي تعزز الأمن الغذائي، وبالتالي تلبية الطلب المتنامي على السلع الغذائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

التعليم في قرارات المجلس الأعلى

■ د. ابراهيم مبارك الدوسري - مستشار بمكتب معالي الأمين العام

يجد المتتبع لمسيرة مجلس التعاون أن التعليم قد شغل حيزا واسعا في القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى، وعلى الأخص خلال السنوات العشر الماضية. وقد يختلف هذا الواقع عن انطباع سائد لدى عدد من الناس مؤداه أن جل نشاط المجلس منحصر في الجوانب السياسية والاقتصادية. لكن التعمق في الأسس التي ارتكزت عليها المسيرة، وبخاصة الأهداف والغايات التي احتواها كل من النظام الأساسي للمجلس والاتفاقية الاقتصادية، سيكشف أن الانشغال بقضية التعليم لم يكن ترفا ولم يصدر عن فراغ. فالاهتمام الذي توليه دول المجلس لنظمها التعليمية، سيوضح أن التعليم يحظى بالأولوية في خطط الدول وسياساتها التنموية، وأن ذلك لا بد أن يجد طريقه إلى قضايا العمل المشترك. ودون أن نتتبع كل القرارات التي صدرت عن المجلس الأعلى في مجال التعليم منذ نشأة مجلس التعاون، فإنه كاف لإبراز هذا الاهتمام الإشارة إلى اثنين منها حملا أصداء واسعة من حيث الممارسة والتطبيق.

الخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم:

في ضوء التوسع الكمي الذي شهده التعليم في دول مجلس التعاون، سواء من حيث انتشاره بين مختلف الفئات العمرية أو ارتفاع نسب الاستيعاب والزيادة في أعداد المعلمين والمدارس والمنشآت التعليمية، وإدراكا بأن المرحلة التي بلغها التعليم تستدعي تركيزا على تجويد مناهجه وممارساته، وجه المجلس الأعلى وزراء التربية والتعليم بإعداد خطة مشتركة لتطوير مناهج التعليم العام. وبعد دراسات متعمقة لاحتياجات التطوير، قدم الوزراء خطة تضمنت حزمة من البرامج والمشروعات التي رؤي أنها تفي بتوجيه المجلس الأعلى وما تستدعيه المرحلة الراهنة. وقد أتت الخطة بالفعل شاملة من حيث تركيزها على العناصر الأساسية في مناهج التعليم، وبالأخص الأهداف التعليمية، ومحتوى المواد الدراسية، والمعلم، وطرق التدريس والتقويم والإدارة والتقنيات التعليمية، وعلى إعطاء دور محوري للجانب الميداني في التنفيذ. وفور اعتماد المجلس

الأعلى في دورته الحادية والعشرين (مسقط، 2000) للخطة شرع مكتب التربية العربي في جدولة تنفيذ برامجها عبر عدد من دوراته المالية، لينجز بذلك أول خطة شاملة للعمل التربوي المشترك على مستوى المجلس.

دراسة التطوير الشامل للتعليم:

ركزت مداولات القمة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى (الدوحة، 2002)، على عدد من القضايا التعليمية، تبعها إصدار القادة جملة واسعة من التوجهات المتعمقة لتطوير التعليم، وتكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة شاملة تنتهي ببرامج محددة لتفعيلها. كما تبنى المجلس الأعلى ، في الدورة نفسها ، التوجهات التي انتهت إليها الدراسة التي أعدها فريق مختص حول الجوانب التعليمية التي تطرقت إليها وثيقة الآراء لخادم الحرمين الشريفين في الجانب التعليمي، والتي سبق تقديمها إلى القمة التشاورية للمجلس (جدة، مايو 2002).

وعكف فريق من أبرز المختصين التربويين في دول المجلس على إعداد الدراسة المطلوبة، وتضمينها عددا من المشروعات والبرامج الكفيلة بتحقيق ما ورد في توجيهات المجلس الأعلى. وقد تبنى المجلس الأعلى في دورته الرابعة والعشرين (الكويت، ديسمبر 2003) ما ورد في الدراسة ووجه لجنة وزراء التعليم العالي والمؤتمر العام لمكتب التربية العربي بتنفيذ ما تضمنته من البرامج والمشروعات، مع الأخذ في الاعتبار القرارات التي سبق أن اتخذها المجلس بشأن الخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم العام، ومرئيات الهيئة الاستشارية في التعليم، ووثيقة الآراء لخادم الحرمين الشريفين.

ومما يدعو إلى الاهتمام في هذه الوثيقة أن المشروعات والبرامج التي تضمنتها أتت شاملة للتعليم العام والعالي، وداعمة للبرامج التي سبق تبنيها في الخطة المشتركة لتطوير المناهج وللجهود التي قطعتها مسيرة العمل المشترك في مجال التعليم العالي.

وتتضمن التقارير التي تعدها الأمانة العامة ومكتب التربية العربي بشكل دوري للعرض على المجلس الأعلى تفاصيل عن مستوى تقدم العمل في برامج الوثيقة، لعل أكثرها تفصيلا الإصدار المعد بمناسبة عقد القمة الثلاثين (الكويت، ديسمبر 2009).

ومع أهمية هذين القرارين والأبعاد التي حملاها لمنظومة التعليم سواء على المستوى المشترك، أو على مستوى الدول، إلا أنهما لم يكونا كافيين للإحاطة بالأهمية التي يوليها مجلس التعاون لقضية التعليم. فقد وجه المجلس الأعلى في قمته التشاورية (الرياض، مايو 2005) بإعداد خطة لتطوير مناهج التربية الإسلامية، كما وجه في دورته (الرياض، ديسمبر 2006) بتنفيذ مجموعة من البرامج لتفعيل المقترحات الواردة في ورقة دولة الكويت والتي قدمتها إلى القمة التشاورية (الرياض، مايو 2006). وحاليا تعكف لجان من وزارات المالية والتعليم وجامعة الخليج العربي على تطوير برامج للاستثمار التعليمي تفعيلا لما ورد في ورقة دولة قطر المقدمة إلى القمة التشاورية العاشرة (الرياض، مايو 2009) تمهيدا لعرضها على القمة الحادية والثلاثين في أبوظبي.

أبرز الجهود الداعمة لمسيرة التعليم من قبل المجلس الأعلى لمجلس التعاون

■ محسن مبارك الدوسري - مدير الإدارة التعليمية

حظي التعليم بعناية واهتمام منذ انطلاق مسيرة مجلس التعاون، وذلك من منطلق دوره البارز في تحقيق التنمية الشاملة بدول المجلس. وعلى أثر ذلك شهد العقد الثالث من عمر مجلس التعاون، صدور عدد من القرارات المصيرية ذات العلاقة المباشرة بتطوير التعليم في دول المجلس، وذلك من قبل المجلس الأعلى، والتوجيه بالإسراع في إحداث التحولات الكفيلة بإنفاذ الخطط الإجرائية للارتقاء بالعملية التعليمية الهادفة لإحداث نقلة نوعية تلبي تطلعات شعوب دول المجلس في مجالات التعليم المختلفة.

ونتيجة للدعم السياسي اللا محدود من أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، حفظهم الله، والذي يبدو واضحاً في قرارات المجلس الأعلى، وتبنيهم مرتكزات رئيسية في تطوير التعليم بشقيه العام والعالي بدول المجلس، شهدت العملية التعليمية تطورا ملموسا بكامل جوانبها، شمل المجالات الآتية:

- افتتاح كليات وجامعات علمية جديدة.
- تطوير البرامج الأكاديمية والمناهج التعليمية بما يسهم في تحسين العملية التعليمية ورفع كفاءتها.
- تحقيق التنمية المهنية لأعضاء الهيئة التدريسية وشاغلي الوظائف التعليمية وتطوير المهارات القيادية لدى القادة التربويين.
- تطوير النظام التعليمي التربوي، بصفته الكيان المسئول عن تحديد عناصر العملية التعليمية وطبيعة العلاقات فيما بينها وتنظيمها وإدارتها وتوطيدها.
- توظيف التقنية العلمية التوظيف الأمثل لخدمة العملية التعليمية بكافة جوانبها.
- تنمية الشراكة المجتمعية وتطويرها، إدراكا للدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص في تطوير التعليم والمساهمة في شؤونه.
- تكثيف البعثات، والتركيز على الجودة والاعتماد الأكاديمي.

وقد أسهم التجانس بين دول المجلس في تمكينها من تبني مواقف موحدة تجاه العديد من القضايا، وعلى رأسها القضايا التعليمية، حيث أكد قادة دول المجلس عزمهم على النهوض بالتعليم والرقي به لمصاف الدول المتقدمة، لذا تمت موافقة المجلس الأعلى على تبني العديد من الجهود والمبادرات بهذا الخصوص نشير إلى أهم مضامينها وفقا لما يلي:

1. اعتماد المجلس الأعلى للتوجيهات الخاصة بالجانب التعليمي في وثيقة الآراء المقدمة من خادم الحرمين الشريفين الملك / عبدالله بن عبدالعزيز عن مسيرة العمل المشترك (الدوحة، 2002م).
2. اعتماد التوجيهات الخاصة بالتعليم (الدوحة، 2002م).

3. موافقة المجلس الأعلى على خطة تطوير مناهج التعليم العام (الدوحة،2003م).
4. الموافقة على دراسة التطوير الشامل للتعليم في دول المجلس (الكويت، 2003م).
5. موافقة المجلس الأعلى على خطط التنمية الاستراتيجية بعيدة المدى لدول مجلس التعاون (2000 – 2025م) المرتبطة بالتعليم، أو ما يتعلق بالبعد الاجتماعي، مثل قرار المواطنة والمساواة والمواءمة.
6. تحقيقا لقرار المجلس الأعلى الخاص بالتطوير الشامل للتعليم، اعتمد المؤتمر العام لمكتب التربية العربي لدول الخليج (الكويت، فبراير 2005م) مشروع تطوير التعليم، والذي يتكون من (34) برنامجا تشمل عدة مجالات.
7. الموافقة على الخطة الخمسية الموحدة لعمل لجان العمل المشترك في مجال التعليم العالي، من قبل لجنة رؤساء ومديري الجامعات ومؤسسات التعليم العالي (جامعة قطر، ديسمبر 2005م).
8. الجانب التعليمي والتنموي في ورقة دولة الكويت (الدوحة، ديسمبر 2007م).
9. إقرار السوق الخليجية المشتركة.
10. موافقة المجلس الأعلى على رؤية دولة قطر بشأن تشجيع الاستثمار المشترك في التعليم (الرياض – 2009م).

ولعل من المناسب رصد مضامين هذه القرارات الصادرة من المجلس الأعلى لمجلس التعاون المتعلقة بالتعليم، بوصفها داعما وموجها للمنجزات التي تم تحقيقها في مجال التعليم والبحث العلمي بدول المجلس، وباعتبارها محكا معياريا يتسنى لنا من خلاله معرفة مستوى تنفيذ القرارات الخاصة بالتعليم العالي في كل دولة من دول المجلس. وفيما يلي استعراض لأهم ملامح الإنجازات التي تحققت في هذا الخصوص:

1. تشجيع الاستثمار في مجال التعليم.
2. الحرص على تأكيد مبدأ الجودة الكمية والنوعية في مؤسسات التعليم العالي.
3. التحول إلى اقتصاد المعرفة، والتوسع في التعليم التقني لتحقيق المواءمة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل.
4. خلق جو من الود والتواصل والتفاعل بين مؤسسات التعليم والمجتمع.
5. زيادة الإنفاق على مراكز البحوث العلمية ودعمها ماديا ومعنويا.
6. الاهتمام بمجال الترجمة والتعريب.
7. تشجيع هيئة أعضاء التدريس وتهيئة البيئة العلمية المناسبة لهم.
8. ربط برامج التعليم العالي بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل.
9. تفعيل الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وبين المؤسسات التعليمية الأخرى المحلية والإقليمية والعالمية.
10. تطوير الخطط والاستراتجيات المحفزة للبيئة التعليمية.

الجدير بالذكر، بأن العقود الثلاثة الأخيرة شهدت قفزات تنموية هائلة بدول مجلس التعاون، وذلك من خلال الخطط التنموية التي جرى تنفيذها في تلك الدول وصاحب ذلك بالطبع نهوض في مجال التعليم والبحث العلمي، مما كان له أكبر الأثر في رفد تلك القفزات التنموية بالكوادر الوطنية القادرة على المساهمة في مختلف مجالات التنمية، حيث شكلت مخصصات التعليم نسبا عالية من الإنفاق الحكومي. والميزانيات العامة في دول المجلس، خلال تلك الفترة، فاقت النسبة العالمية المعتمدة والتي تقدر بنحو 14%. كما حدث أيضا، جراء التنمية المتسارعة في دول المجلس، تغيير ملحوظ في نمط الحياة، وتطور ملموس لمسيرة التنمية خلال السنوات القلائل الماضية، وصاحب هذا التغيير والتطوير اهتماما بالغ وحرص متزايد بالعملية التعليمية. الأمر الذي أفضى إلى انطلاقة تعليمية على المستوى الجمعي والفردي لدول المجلس، شملت استراتيجيات التعليم وسياساته، وإداراته وبرامجه وبنيته ومختلف عناصره ومكوناته وأنماطه ومستوياته، مما أنتج نموا متسارعا وزيادة كبيرة في أعداد المدارس والمنشآت والمرافق التعليمية (مدارس – جامعات – مراكز تدريب، مراكز بحوث).

أنشطة المكتب الفني للاتصالات بدول مجلس التعاون خلال شهر أكتوبر ٢٠١٠م

1. الاجتماع الأول للمختصين بدول المجلس لوضع آلية لتشغيل أنظمة الاتصالات المستخدمة للنطاق العريض في المناطق الحدودية بين الدول الأعضاء:

نظرا لازدياد استخدام خدمات الاتصالات اللاسلكية ذات النطاق العريض بدول المجلس، ولتفادي أي تداخلات ضارة بين هذه الأنظمة في المناطق الحدودية بين الدول الأعضاء، فقد تم عقد الاجتماع الأول للمختصين بدول المجلس لوضع آلية لتشغيل الأنظمة المستخدمة للنطاق العريض (Broadband Wireless Access Systems) في المناطق الحدودية بين الدول الأعضاء، وذلك في مقر المكتب الفني للاتصالات لدول مجلس التعاون في مملكة البحرين خلال الفترة 10-11 أكتوبر 2010م. شارك في الاجتماع هيئات تنظيم الإتصالات وعدد من مشغلي هذه الأنظمة بدول المجلس. وكان من أهم التوصيات التي توصل إليها الاجتماع النقاط الآتية :

- أن تشتمل الآلية على أسس تشغيل جميع الأنظمة والشبكات اللاسلكية الثابتة (FWS) التي تستخدم النطاقات (2300 2400- و 2500 2690- و 3400 3600-) ميجاهرتز، في المناطق الحدودية بين دول المجلس.
- وافقت سلطنة عمان على صياغة مسودة الآلية، بناء على أوراق العمل التي تم استعراضها ومناقشتها في الاجتماع خلال فترة أقصاها نهاية شهر فبراير 2011م، ويتم تعميمها على الدول الأعضاء لأخذ ملاحظاتهم بشأنها تمهيدا لوضعها في صورتها النهائية واعتماد العمل بين دول المجلس.
- تم تسمية منسقين من الدول الأعضاء لتبادل المعلومات الفنية فيما بينهم حول تشغيل أنظمة النطاق العريض في دول المجلس، والتنسيق المباشر عند رصد أي تداخلات على هذه الشبكات بين الدول الأعضاء.
- التأكيد على مشغلي الأنظمة المستخدمة للنطاق العريض بدول المجلس، عند التخطيط لتشغيل شبكاتهم في المناطق الحدودية، مراعاة عدم التسبب في تداخلات ضارة وتغطية متجاوزة للحدود داخل حدود الدول المجاورة إلى أن يتم الانتهاء من وضع الآلية المطلوبة.
- اعتماد الحدود الدولية بين دول المجلس لوضع الآلية المطلوبة أما في حالات الحدود المتداخلة بين دول المجلس، فيتم دراسة وتحديد الآلية المناسبة ثنائيا في الاجتماعات التنسيقية بين الدول الأعضاء، أسوة بما تم تطبيقه في تشغيل شبكات الهاتف النقال (GSM) في المناطق الحدودية بين دول المجلس.

2. الاجتماع الثنائي الأول بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية لوضع أسس تشغيل شبكات (تترا) في المناطق الحدودية بين البلدين:

رغبة في التنسيق بين الجهات المختصة في كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، لوضع أسس تشغيل الشبكات الرقمية اللاسلكية المتنقلة (تترا) في المناطق الحدودية بين البلدين، وذلك لتفادي أي تداخلات ضارة بين هذه الشبكات نظرا لأهمية الخدمة والجهات المستخدمة لها، فقد تم عقد اجتماع تنسيقي بين البلدين لوضع أسس تشغيل شبكات (تترا) في المناطق الحدودية وذلك في مقر المكتب الفني للاتصالات لدول مجلس التعاون خلال الفترة 19-20 أكتوبر 2010م.

وبعد استعراض ومناقشة تقارير التداخلات المتبادلة بين البلدين واستعراض مشغلي هذا النظام في البلدين لخطط تطوير وتشغيل هذه الشبكات في المناطق الحدودية بينهما، تم الاتفاق على عدد من التوصيات كان من أهمها الآتي :

- تبادل المعلومات المتعلقة بالترددات المستخدمة لنظام (Tetra) في البلدين ومواقع المحطات في المناطق الحدودية بينهما ومواصفاتها الفنية، وذلك لوضعها في الاعتبار عند تخطيط وتطوير الشبكات من قبل مشغلي هذا النظام في البلدين.
- تم الاتفاق على أن لا تتجاوز قوة الإشارة الصادرة من شبكة (تترا) في البلدين عن (100dBm -) عند شواطئ الدولة المجاورة.
- رغبة في تفادي التداخلات على الترددات المستخدمة في البلدين لنظام (تترا) في المناطق الحدودية، فقد تم الاتفاق على تقاسم القنوات بين البلدين في هذه المناطق، وتم تحديد (40) قناة لكل جانب يستخدمها في المناطق الحدودية بين البلدين لا يتم استخدامها من الجانب الآخر في شبكته ولا يسبب أي تداخلات عليها.
- تم تبادل أسماء منسقين من الجانبين، لتسهيل تبادل المعلومات الفنية والتنسيق المباشر لحل مشاكل أي تداخلات يتم رصدها على شبكات (تترا) في البلدين.

3. الاجتماع الثنائي الأول بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين لمناقشة التداخلات المتبادلة بينهما على شبكات (WiMAX):

نظرا لما تم رصده من وجود تداخلات متبادلة على شبكات (WiMAX) لنقل المعلومات عن طريق النطاق العريض في المناطق الحدودية بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، ونظرا لتعذر إيجاد حلول لهذه التداخلات عن طريق المخاطبات المباشرة بين مشغلي هذه الشبكات في البلدين، فقد تم عقد الاجتماع الثنائي الأول بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين لمناقشة التداخلات المتبادلة بينهما على شبكات (WiMAX) في المناطق الحدودية بين البلدين، وذلك في مقر المكتب الفني للإتصالات خلال شهر أكتوبر 2010م. حضر الاجتماع هيئتا تنظيم الاتصالات ومشغلي شبكات (WiMAX) في البلدين، إضافة إلى الأمانة العامة (المكتب الفني للاتصالات لدول مجلس التعاون).

تم في الاجتماع استعراض ومناقشة تقارير التداخلات المتبادلة بين البلدين، وتم الاتفاق على عدد من التوصيات كان من أهمها النقاط الآتية:

- تم الاتفاق على أن تقوم شركة (ميناتلكوم) باتخاذ الإجراءات الفنية الممكنة في شبكتها لإيقاف التداخلات التي تسببها شبكتها على شبكة الاتصالات المتكاملة (ITC) في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية.
- الاتفاق على تنفيذ قياسات ميدانية مشتركة في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية بين شركة الاتصالات المتكاملة (ITC) بالمملكة العربية السعودية وشركة (ميناتلكوم) بمملكة البحرين، وبمشاركة من هيئتي تنظيم الاتصالات في البلدين والمكتب الفني للاتصالات لدول مجلس التعاون، وذلك للتعرف على قوة الإشارة المستلمة داخل الأراضي السعودية والصادرة من شبكة شركة (ميناتلكوم).
- بعد ظهور نتائج القياسات الميدانية المشتركة، تم الاتفاق على عقد اجتماع في موعد ينسقه المكتب الفني للاتصالات بين الجانبين، للاطلاع على نتائج القياسات الميدانية وتحديد نسب التداخلات والاتفاق على الإجراءات التي يجب اتخاذها لإيقاف هذه التداخلات بين الجانبين.
- تم تبادل المعلومات المتعلقة بالمحطات والترددات التي يستخدمها مشغلو شبكات (WiMAX) في المناطق الحدودية بين البلدين، وذلك لأخذها في الاعتبار عند التخطيط لتشغيل وتطوير هذه الشبكات في المناطق الحدودية بينهما.

الشباب بدول مجلس التعاون وسبل شغل أوقات فراغهم

■ وليد الفرحان - مدير إدارة الشباب

وقت الفراغ هو ذلك الوقت الذي يكون للفرد فيه الحرية الكاملة لقضائه كيف يشاء، وذلك بعد انتهائه من كل اهتماماته وواجباته اليومية، لهذا فإن أسلوب شغل أوقات الفراغ له أهمية كبرى في حياة الإنسان إذا أحسن استغلاله، وهيئت له الظروف والإمكانيات التي تساعده على الإفادة والاستفادة فيما يعود عليه وعلى مجتمعه بالخير، فوقت الفراغ – وخصوصا للشباب – فرصة مواتية لهم لتنمية ذكائهم، وصقل مواهبهم، وظهور إبداعاتهم، ومن ثم مشاركتهم كأعضاء منتجين، في خدمة أنفسهم ومجتمعهم.

ومن هذا المنطلق أقرت الاستراتيجية الشبابية لدول مجلس التعاون، برعاية وعناية أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، وتكليف وزراء الشباب والرياضة، والأمانة العامة لدول المجلس لتنفيذ تلك الاستراتيجية وفق منهجية يتم تطبيقها خلال الأنشطة الشبابية التي تنفذ على مستوى دول المجلس جميعها، من هنا فقد أضحى الهدف الاستراتيجي

الذي يحظى بالأولوية على ما عداه هو كيفية سبل شغل أوقات الفراغ.

لقد حرصت جميع دول أعضاء مجلس التعاون على الاهتمام بكل ما يقدم من برامج وأنشطة، من خلال المؤسسات الشبابية الحكومية والمؤسسات الأهلية، وذلك على المستوى المحلي أو الإقليمي، والعمل على تبادل الخبرات في مجال شغل أوقات الفراغ مع الدول الأخرى وذلك لمواكبة الاتجاهات الشبابية الحديثة في المعارف والتوجهات والتقنيات ولتجديد وتحديث الإطار المعرفي والثقافي للمنهج الشبابي والارتقاء به.

كما حرصت كافة دول المجلس على العناية بالمؤسسات الشبابية والرياضية التي تسهم في تقديم البرامج الترويحية الهادفة، والأنشطة التي تشغل وقت الفراغ بكل ما هو مفيد للفرد ومجتمعه.

ومن هذه المؤسسات الشبابية:

- مراكز الشباب.
- مراكز الفتيات.
- الساحات الشعبية.
- الأندية الرياضية الشاملة والمتخصصة.
- بيوت الشباب الخليجية.
- الهيئات الشبابية التي تضم الجوالة والمعسكرات والأنشطة المسرحية.
- الأندية العلمية.

وتقوم كل مؤسسة من المؤسسات سالفة الذكر بإعداد وتقديم برامج وأنشطة متعددة، نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

- الاهتمام والتركيز على ألون الأنشطة والبرامج التي تتعلق بالدين والثقافة والتراث الوطني.
- الأنشطة الاجتماعية.
- البرامج والأنشطة الفنية.
- البرامج والأنشطة الرياضية.
- البرامج والأنشطة العلمية.
- برامج نشاط الحاسب الآلي.
- الأنشطة المسرحية الهادفة.
- برامج الفنون والألعاب الشعبية.
- نشاط الكشافة والجوالة للشباب.
- نشاط الزهرات والمرشدات للفتيات.
- نشاط السباحة.
- نشاط الكراتية.
- النشاط الترويحي.

والجديد بالذكر أن هذه الأنشطة والبرامج، وأن كانت تختص بفئة الشباب ويتم ممارستها من قبل الشباب والفتيات في كل دول المجلس، الا أنه يتم تنظيم فعاليات في الكثير من الأنشطة بمشاركة فاعلة من الدول الأعضاء حيث

تتم استضافة تلك الفعاليات بين دول المجلس ومنها على سبيل المثال:

- تنظيم مسابقات القرآن الكريم والحديث الشريف.
- إقامة الملتقيات الثقافية للشباب من الجنسين.
- لقاءات مسئولي بيوت الشباب وتبادل الزيارات بين أعضاء بيوت الشباب للدول أعضاء المجلس.
- إقامة الملتقيات العلمية للشباب والصغار.
- تنظيم الرحلات الشبابية بين شباب دول المجلس لتعميق التواصل فيما بينهم.
- إقامة مهرجانات الرياضة للجميع «شباب وفتيات».
- إقامة ندوات علمية للرياضة للجميع.
- إقامة مهرجانات الفنون والألعاب الشعبية.
- إقامة المنتديات الفكرية.
- إقامة ملتقيات علمية خارجية في إحدى الدول الأجنبية.
- تنظيم لقاءات بين شباب دول المجلس مع أقرانهم من شباب دول العالم.
- المشاركة في الملتقيات والفعاليات والدورات العربية التي تستضيفها الدول الأعضاء في الاتحاد العربي لبيوت الشباب والاتحاد الدولي لبيوت الشباب.
- المشاركة الرياضية في الدورات والمسابقات التي يتم تنظيمها على مستوى دول المجلس.
- المشاركة في برامج المنظمة العالمية لاستثمار أوقات الفراغ بالعلوم والتكنولوجيا.
- إقامة ورش عمل بين دول المجلس يشارك بها متخصصون في الأنشطة الشبابية لتبادل الخبرات والتجارب.
- إقامة لقاءات اجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة.
- إقامة معسكرات للعمل الشبابي المشترك.
- إقامة مهرجانات الرياضة للجميع (رجال . نساء) بدول المجلس.
- إقامة اللقاءات البرية ـ البحرية للشباب مواكبة لرغبات الشباب التي تميل إلى حب روح المغامرة والتحدي واكتشاف المجهول وتجريب كل ما هو جديد في مجال الأنشطة، التي تهدف إلى تدريب شباب دول المجلس على الاعتماد على النفس وحب المغامرة وتجاوز الصعاب.

وقبل الوصول إلى الخاتمة فإننا نأمل العمل لمزيد من تفعيل استراتيجية رعاية الشباب وكل الدراسات التي يجب أن تتناول بالحث والتدقيق والتحليل كل ما يقدم من برامج وأنشطة للشباب، سواء كان ذلك في المجال الشبابي أو الرياضي، وذلك بهدف العمل على إدخال أنشطة وبرامج جديدة وكذلك السعي إلى تطوير وسائل الأداء والتنفيذ للأنشطة الحالية، بما يتلاءم وطموحات الشباب ورغبات الفئات العمرية الأخرى التي تمارس هواياتها في كافة المجالات الرياضية والثقافية والاجتماعية.

آملين أن يتحقق لدول المجلس كل ما تصبو إليه من رفعة وتقدم في كافة المجالات.

إنجازات الأمانة العامة في مجال التطوير الإداري والتدريب ٢٠٠٤ – ٢٠١٠م

■ أحمد عبدالله الفضالة - رئيس وحدة التدريب والتطوير الإداري

انطلاقا من مبدأ الاهتمام بالعنصر البشري، والذي هو حجر الزاوية في تحسين الأداء والإنجازات، اهتمت الأمانة العامة بتدريب الموظفين، بالتوازي مع التطوير المستمر للجهاز الإداري والذي عصبه الأساسي هو العنصر البشري، ومن هذا المنطلق قام معالي الأمين العام بتفعيل وحدة التدريب والتطوير الإداري لممارسة مهامها وفقا للتنظيم الإداري للأمانة العامة.

وقد أنيط بالوحدة إنجاز المهام التالية :

أولا : في مجال تطوير التنظيم الإداري وأساليب العمل :

1. الإشراف على دراسة الهيكلة والتنظيم الإداري.
2. اقتراح ووضع البرامج المساعدة التي تنسجم نحو إعادة الهيكلة وتطوير الأنظمة بالأمانة العامة.
3. متابعة تطوير الأنظمة والهياكل الإدارية مستقبلا ، من منطلق أن تلك عملية متواصلة من التحديث والتحسين.
4. اقتراح ما من شأنه تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد البشرية في الأمانة العامة، والعمل على ضم الكوادر الشابة المؤهلة لجهاز الأمانة بدون تكاليف إضافية.
5. متابعة إعداد اللوائح الإدارية والمالية وطبعها في كتاب بعد دراستها، وإضافة التغييرات التي تمت عليها بموجب توصيات اللجان والقرارات الوزارية.
6. إعداد كافة البيانات الخاصة بأوضاع الموظفين وتبويبها لتكون جاهزة للأغراض الإحصائية والتنظيمية.
7. تقديم الاستشارات الإدارية والتنظيمية لكافة أجهزة وقطاعات الأمانة العامة.

ثانيا : في مجال التدريب :

1. وضع الإطار العام لسياسات وأهداف التدريب في الأمانة العامة.
2. وانطلاقا من ذلك تقترح الوحدة خطة للتدريب بالتعاون مع لجنة التدريب وقطاعات الأمانة العامة
3. وضع برامج تدريبية محلية لتلبية متطلبات وأولويات

العملية التدريبية في الأمانة العامة تتلاءم مع الإمكانيات المتاحة.

4. تفعيل التدريب الداخلي بمقر الأمانة عن طريق تحديث أجهزة مركز التدريب (أجهزة حاسب آلي، جهاز عرض، وسائل تدريب حديثة... الخ).
5. عمل برامج تدريب تشجيعية إلزامية لبعض الوظائف الفنية والمتخصصة مثل إعداد وتحرير المحاضر، ودورات متقدمة في النسخ والطباعة لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم.
6. عمل دورات إدارية متخصصة للمسئولين والقيادات بالأمانة العامة لمعرفة ومواكبة المستجدات في مجال العمل الإداري.
7. التعاون مع مراكز التدريب المحلية والخليجية.

ثالثا : مهام أخرى :

1. تمثيل الأمانة العامة في المنظمات والمحافل الدولية والعربية والخليجية المتعلقة بالتنظيم الإداري والتدريب.
2. أي مهام أخرى تكلف بها الوحدة من معالي الأمين العام.
3. تقديم المشورة الإدارية لكافة القطاعات والمكاتب التابعة للأمانة العامة.

كما إن الوحدة تقوم بتمثيل الأمانة العامة في المنظمات والمحافل الدولية والعربية والخليجية، وتحرص على تقديم المشورة الإدارية لكافة القطاعات والمكاتب التابعة للأمانة العامة، بالإضافة للقيام بأي مهام أخرى تكلف بها من معالي الأمين العام.

وبالتوازي مع عمل الوحدة قام معالي الأمين العام بتشكيل لجنة التدريب، وهي لجنة مكونة من خبراء ومسئولي الأمانة العامة أنيط بها رسم السياسة العامة، ووضع خطط التدريب بناء على الحاجة الفعلية لأجهزة الأمانة العامة، وذلك بعد التعرف على الاحتياجات التدريبية الفعلية لكل قطاع ومكتب عن طريق المقابلة الشخصية للمسئولين وعمل الاستقصاءات التحريرية. كما تم تشكيل لجنة أخرى للتطوير الإداري.

الإنجازات :

أولا : في مجال التدريب :

1. تم التعرف على الاحتياجات التدريبية الفعلية لكل قطاع ومكتب، عن طريق المقابلة الشخصية للمسئولين وعمل الاستقصاءات التحريرية.
2. تنفيذ مشروع الأمين العام في تأهيل موظفي الأمانة العامة من حملة الثانوية العامة، بتنفيذ الدورات الأساسية (الحاسب الآلي، الأرشفة الالكترونية، كتابة التقارير والمحاضر)، وقد استفاد من هذا البرنامج (68) موظفا وموظفة تم تأهيلهم ورفع مستوى قدراتهم.
3. تشغيل مركز التدريب الداخلي وتحديث أجهزته. حيث تم عقد (64) دورة داخلية تدرب بها (490) موظفا وموظفة.
4. ترتيب زيارات للهيئات والمنظمات الدولية للمعنيين في الأمانة العامة للاستفادة من تجارب الآخرين.
5. رشيح بعض الدورات المناسبة والتخصصية التي تعقدها أجهزة التدريب بدول المجلس، وبالدول الأجنبية بمشاركة متدربين من مختلف قطاعات الأمانة العامة.
6. وحيث أن مكتب براءات الاختراع لدول المجلس يحتاج لدورات خاصة ومتخصصة تقوم بتنفيذها مكاتب منح البراءات العالمية في كل من النمسا، والصين، فقد تم الاهتمام بهذا الجانب، وتم وضع خطة لتأهيل وتدريب منسوبي المكتب مع التركيز على تأهيل الفاحصين الفنيين بالمكتب داخليا وخارجيا، وكانت حصيلة ذلك كما يلي:

- التدريب على رأس العمل: استفاد فاحصو المكتب من (31) فرصة تدريبية للتدرب على رأس العمل على فحص طلبات براءات الاختراع موضوعيا في مكاتب البراءات في دول أخرى، كذلك تم التعاقد عام 2005م مع خبير فحص براءات من مكتب البراءات الألماني لتدريب الفاحصين على فحص الطلبات داخل المكتب لمدة (3) أشهر.
- التدريب الخارجي: استفاد المكتب من منحة لدراسة الماجستير في الملكية الفكرية و(25) منحة تدريبية قدمتها منظمة (ويبو) و(10) منح تدريبية من مكتب البراءات الأوروبي وجهات أخرى.
- التدريب والتعلم عن بعد: استفاد المكتب من (45)

دورة تدريبية في مجال الملكية الفكرية عن طريق التعلم عن بعد، ضمن برامج أكاديمية المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو).

- اللغة الإنجليزية: قام المكتب بإلحاق (40) موظفا في برنامج تدريبي مسائي للغة الإنجليزية بالرياض.
- الحاسب الآلي: استفاد (15) موظفا من الدورات التدريبية التأهيلية التي نظمتها الأمانة العامة بهدف تطوير المهارات الأساسية للموظفين في مجال الحاسب الآلي.

وفيما يلي بيان بالدورات التدريبية التي نفذت على مستوى الأمانة العامة

- دورة تعريفية بمجلس التعاون.
- دورة إدارة الاجتماعات وكتابة التقارير.
- دورة الحاسب الآلي IC3.
- دورة في نظام البور بوينت.
- دورة تنمية المهارات التفاوضية.
- دورة في السكرتارية التنفيذية.
- دورة إدارة الوقت، وأولويات العمل.
- دورة تنمية مهارات موظفي الاستقبال.
- دورة إعداد التقارير المالية.
- دورة اتخاذ القرارات وحل المشكلات الادارية.
- دورة صياغة الأخبار.
- دورة في الأوت لوك.
- دورة في الانترنيت.
- دورة في الطباعة والنسخ للناسخين المستجدين في الأمانة.
- دورة في الجداول الالكترونية (الأكسل) لموظفي الشئون الإدارية.
- دورة التوثيق والفهرسة الالكترونية.
- دورة في نظام الوورد.
- دورة مكثفة في اللغة الإنجليزية لمدة ثلاثة أشهر.
- كما تمت الاستفادة من التدريب الذي قدمته مؤسسات ومعاهد التدريب الحكومية بدول المجلس، حيث قامت المعاهد التالية بتوفير منح مجانية لمنسوبي الأمانة:
- معهد التنمية الإدارية بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- معهد الإدارة العامة بسلطنة عمان.
- معهد التنمية الإدارية بدولة قطر.
- معهدا الإدارة والدراسات الدبلوماسية بالمملكة العربية السعودية.

ثانيا : في مجال التطوير الاداري :

1. وفقا للتوسع وزيادة الأعمال الملقاة على عاتق جهاز الأمانة العامة، ونتيجة حتمية لمتطلبات العمل، تم استحداث إدارات عامة جديدة،ومكاتب فنية متخصصة، حيث تم عمل هيكلة تنظيمية لها مثل :

- مكتب براءات الاختراع.
- بعثة مجلس التعاون لدى الأمم المتحدة.
- المكتب الفني لمكافحة الإغراق.
- الإدارة العامة للدراسات والبحوث والنشر.
- الإدارة العامة للعلاقات الدولية والمفاوضات.
- إدارة المجالس التشريعية والنيابية.
- الإدارة العامة لدواوين المحاسبة والمراقبة.
- إدارة المتابعة.

2. متابعة مشروع دراسة الهيكلة لجهاز الأمانة العامة، والذي تم إعداده من قبل معهد التنمية الادارية، وقد رأت الدول التريث في إقرار الدراسة، للنظر في حاجات الأمانة العامة الفعلية وتماشيا مع التوسع في مهام ونشاطات الأمانة العامة.

3. مراجعة، وإعادة طباعة نظام شئون الموظفين بعد التعديلات المتعددة التي أدخلت عليه بموجب قرارات المجلس الوزاري منذ إقراره عام 1981 م ولغاية عام 2010م.

4. وباعتبار أن التدوير يسهم في تنشيط وتطوير جو العمل، تم إجراء العديد من التنقلات للموظفين بين أجهزة، وإدارات الأمانة المختلفة، بهدف الاستفادة من الخبرات في كافة قطاعات وأجهزة الأمانة العامة.

5. إجراء العديد من الترقيات لمنسوبي الأمانة العامة، عملا بمبدأ التحفيز والتشجيع للكفاءات العاملة.

6. إيجاد، وتوفير حوافز مادية ومعنوية لتحسين الوضع المعاشي لكافة منسوبي الأمانة العامة من خلال إقرار زيادات وعلاوات في الرواتب، مثل إقرار بدل المعيشة والغلاء،كما تم رفع بدل الانتداب اليومي الذي يصرف للموفدين في مهمات رسمية تماشيا مع الزيادة في التكاليف.

براءات الاختراع في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية

م. عبدالله بن صالح المزروع - مدير إدارة الفحص الموضوعي - مكتب براءات الاختراع

حظيت براءات الاختراع في السنوات الأخيرة بالكثير من الاهتمام والاستقطاب العالميين الذي امتد بدوره ليشمل دول مجلس التعاون، كونها جزءا فعّالا ضمن المنظومة العالمية. ويعزى نشوء هذا الاهتمام وتناميه في مجمله إلى الترابط والتقاطع القوي بين براءات الاختراع بصفة خاصة وقضايا الملكية الفكرية بصفة عامة وبين حركة التجارة الدولية من جهة، وبروز اتجاهات العولمة في الكثير من الميادين، خاصة تلك المرتبطة بالشأن الاقتصادي، وما اقترن بذلك من ظهور منظمة التجارة العالمية WTO واتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية TRIPS Agreement المنبثقة عنها من جهة أخرى.

وتندرج براءات الاختراعPatentضمن مصطلح الملكية الفكرية Intellectual Property الذي ينسحب على مختلف الإبداعات الفكرية للعقل البشري في الجانبين المتعارف عليهما، جانب الملكية الصناعية والذي بدوره يشمل مجالات منها براءات الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية والمؤشرات الجغرافية، وجانب حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لهذه الحقوق. وتكفل حقوق الملكية الفكرية على اختلاف فئاتها حماية مصالح المخترعين والمبدعين، من خلال منحهم نظير إبداعاتهم حقوق ملكية استئثارية لمدة محددة ضمن نطاق جغرافي محدد.

وقد كان أول ظهور تشريعي لقوانين الملكية الفكرية في مجال براءات الاختراع، على نطاق دول مجلس التعاون، في دولة الكويت حيث تم في العام 1962م إقرار قانون براءات الاختراع، تلاه إصدار قانون براءات الاختراع في المملكة العربية السعودية في العام 1989م، ثم توالى إصدار القوانين الوطنية في دول المجلس ففي الإمارات العربية المتحدة صدر القانون المعني ببراءات الاختراع في العام 1992م، وفي سلطنة عمان في العام 2000م، وفي مملكة البحرين في العام 2004م، وأخيرا قانون براءات الاختراع لدولة قطر في العام 2006م.

ولمواكبة المستجدات على المستوى الدولي في هذا الشأن، وما تضمنته من مرونات واستثناءات في الحقوق الممنوحة لمالك البراءة، وللوفاء بالطلب المتنامي للحصول على الحماية القانونية بموجب براءات الاختراع ولتلبية الحاجات المستجدة، قامت

دول المجلس بإجراء التحديث والتعديل على هذه القوانين، حيث شملت تلك التحديثات قوانين كل من الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، في الأعوام 2002 و2003 و2004 و2006م، على التوالي، وكان آخر هذه التحديثات ما تم على النصوص القانونية المعنية ببراءات الاختراع المدرجة ضمن قانون حماية الملكية الصناعية لسلطنة عمان الصادر في العام 2008م.

وفي إطار مجلس التعاون قامت دول المجلس، في مجال براءات الاختراع، بعدد من الخطوات، مكّنتها من توفير ومنح الحماية القانونية لبراءات الاختراع داخل كامل الإقليم الجغرافي لدول مجلس التعاون، ومن ذلك إصدار النظام الأساسي لمكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون في العام 1992م، وإقرار نظام براءات الاختراع لدول مجلس التعاون في العام 1992م ولائحته التنفيذية في العام 1996م، وفي سياق التحديثات التي تقوم بها دول المجلس في أنظمتها المختلفة، تم إقرار تعديل نظام براءات الاختراع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ودخل حيز النفاذ في العام 2000م.

ويظهر من ذلك جليا مدى اهتمام دول مجلس التعاون البالغ بحفظ حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع على وجه الخصوص، وذلك من خلال إقرارها للتشريعات والقوانين المعنية. ومع ما تم سنه من قوانين هامة في مجال براءات الاختراع، إلا أن الأمر قد يستدعي تطوير وتحديث عدد من القائم منها لتلبية الحاجات والمتطلبات المستجدة، ولتتناغم مع الحراك الحاصل للكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، ومنها على وجه الخصوص الاستثناءات والمرونات في الحقوق الممنوحة بموجب براءات الاختراع، التي جاءت بها اتفاقية (التربس)[1] وأكد على جانب منها ما أصبح يطلق عليه إعلان الدوحة[2] الصادر في العام 2001م، المتضمن إعطاء الأولوية لحماية الصحة العامة وتقديمها على منح الحقوق الاستثنائية بموجب براءات الاختراع في حال وجود تقاطع بينهما، حيث يشكل إدراج هذه المرونات في قوانين براءات الاختراع لدول المجلس أهمية بالغة، لذا قد ترى دول المجلس أهمية النظر في أخذ تلك المرونات في الاعتبار عند إجراء أي تعديل أو تحديث لقوانين براءات الاختراع فيها، ومن هذه المرونات، إمكانية منح السلطات الوطنية لتراخيص باستغلال براءة الاختراع دون موافقة مالك البراءة(الترخيص الإجباري) وذلك في حالات وظروف محددة، ومنها كذلك استثناء الاستخدام غير التجاري والحكومي من كونه انتهاكا للبراءة الممنوحة، والاستيراد الموازي، والاستثناءات من الحقوق الحصرية الممنوحة لمالك البراءة مثل ما يسمى باستثناء بولار المتعلق بالشروع في إنتاج الأدوية الجنيسة (Generic) قبل انتهاء فترة الحماية للدواء الأصلي، وذلك إضافة إلى الفترات الانتقالية في تطبيق أحكام اتفاقية (التربس) للدول النامية والأقل نموا.

ولم تكتف دول المجلس بإصدار وإقرار القوانين والتشريعات الخاصة ببراءات الاختراع، بل تعدى ذلك إلى إنشاء مكاتب وجهات في جميع دول المجلس تعنى بإصدار وثائق الحماية لبراءات الاختراع، ويأتي ذلك انسجاما مع ما نصت عليه المادة الثانية عشرة من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية الموقعة عليها خمس من دول المجلس، يشار إلى أن جميع هذه المكاتب تتبع لوزارات التجارة والصناعة والاقتصاد

1 المنبثقة من منظمة التجارة العالمية والمنظمة للعلاقة بين التجارة والملكية الفكرية.
2 الذي خرج به اجتماع المجلس الوزاري للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية WTO

والعدل في دول المجلس، باستثناء واقع الحال في المملكة العربية السعودية حيث تتبع» الإدارة العامة للملكية الصناعية» لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية KACST.

وفي إطار مجلس التعاون، تم إنشاء مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مقر الأمانة العامة للمجلس. ومن الأهداف الأساسية المرصودة لهذا المكتب تشجيع البحث العلمي والتقني بين دول المجلس، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، والإسهام في نقل وتطويع التقنية، وتشجيع وتطوير التقنيات المحلية، وتحفيز الأفراد والشركات نحو استثمار إبداعاتهم في مختلف المجالات الاقتصادية المثمرة، ويتأتى هذا كله نظير قيام المكتب بالدور المباشر له في منح براءات الاختراع للطلبات المودعة لديه في مختلف مجالات المعرفة.

ويصف كثير من المتابعين، مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون، والذي بدأ منذ أكتوبر 1998م، في استقبال طلبات براءات الاختراع من داخل دول المجلس ومن خارجها، بأنه تجربة ناجحة ومشهود لها في مجاله، استطاع خلال فترة وجيزة في ظل التوجيه والدعم غير المسبوق الذي حظي به من معالي الأمين العام حفظه الله من أن يستقطب اهتمام كبريات الشركات العالمية المهتمة بالابتكار والاختراع، وأن يساهم بدور فاعل في زيادة الوعي بأهمية الاختراعات ودورها الهام في نمو المجتمعات وتطورها، وسبل الحصول على الحماية القانونية لهذه الاختراعات، كما تمكن المكتب في ظل الاهتمام الدائم الذي يحظى به من إقامة علاقات تعاون مع عدد من المنظمات الدولية ذات العلاقة، للاستفادة من الخبرات المتراكمة لديها، في مجال بناء القدرات من خلال التدريب المتخصص، والاستعانة بالخبراء لتقديم المشورة في مختلف الجوانب، فضلا عن المشاركة في الفعاليات الدولية ذات الصلة بأعمال المكتب ومهامه.

ويأتي انضمام دول المجلس للاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة ببراءات الاختراع ليؤكد مجددا اهتمامها وحرصها البالغين بحماية هذا النوع من الحقوق، كما يأتي مكملا للأساس التشريعي الذي تتطلبه هذه القوانين المتمثل في إصدار وإقرار القوانين والتشريعات الوطنية، وإنشاء المكاتب الوطنية التي تفعِّل هذه القوانين، وأخيرا الانضمام للاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية.

ومن الاتفاقيات المتعلقة ببراءات الاختراع، التي أنظمت لعضويتها دول مجلس التعاون، اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (Paris Convention) ومعاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT) ومعاهدة قانون البراءات (PLT) واتفاقية التربس (TRIPS) وفضلا عن هذه الاتفاقيات فإن جميع دول المجلس أعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO والتي تعد إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وتعني بقضايا الملكية الفكرية على مستوى العالم.

وكان لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في العام 1981م، الذي نص نظامه الأساسي في مادته الرابعة على أن من أهداف مجلس التعاون «وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين» أن جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، الموقعة بين دول المجلس في نوفمبر من العام 1981م، لتؤكد في مادتها الرابعة عشرة على أهمية استنباط مجالات التعاون الفني بين الدول الأعضاء، ثم أكدت مجددا الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس في العام 2001م، والتي حلّت محل الاتفاقية الأولى، على أهمية التعاون بين الدول الأعضاء في مجال الملكية الفكرية وتوفير الأنظمة الكفيلة بحماية حقوق المبدعين، حيث نصت المادة العشرون منها على « تقوم الدول الأعضاء بـ .....، وتتعاون في مجال الملكية الفكرية وتطوير الأنظمة والإجراءات الكفيلة بحماية حقوق المبدعين

والمخترعين، وتنسيق سياساتها في هذه المجالات تجاه الدول والتجمعات الإقليمية الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية» واستنادا على هذه المرجعيات تمكنت دول المجلس في إطار مجلس التعاون، في مجال براءات الاختراع، من تحقيق عدد من الانجازات والخطوات الهامة منها:

- إصدار قانون براءات الاختراع لدول مجلس التعاون الذي تم إقراره في العام 1992 م وإقرار لائحته التنفيذية في العام 1996 م.
- إقرار تعديل قانون براءات الاختراع في العام 1999 م والذي دخل حيز النفاذ في العام 2000م.
- النظام الأساسي لمكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تم إقراره في العام 1992 م
- إنشاء مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- إنشاء لجنة خاصة مشتركة بين دول المجلس للفصل في تظلمات مقدمي الطلبات المتعلقة ببراءات الاختراع المقدمة للمكتب وتفعيل دورها في هذا الجانب.
- التفاوض مجتمعة مع الدول والتكتلات الاقتصادية في مجال حقوق الملكية الفكرية ومن ضمنها براءات الاختراع، وذلك في إطار اتفاقيات التجارة الحرة FTAs واتفاقيات التعاون الأخرى بين دول المجلس وهذه الدول والتكتلات.
- التنسيق والتعاون بين دول المجلس في مجال براءات الاختراع كإقامة الفعاليات والأنشطة المشتركة، فضلا عن دراسة إمكانية توحيد المزيد من القوانين ذات العلاقة بالملكية الفكرية.

ويعد إنشاء مكتب براءات الاختراع لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي يحظى بمتابعة واهتمام دائمين من معالي الأمين العام حفظه الله، من الخطوات البناءة والداعمة لمسيرة العمل الخليجي المشترك، وعلى الأخص في شأنها الاقتصادي، تلك المسيرة التي حققت بفضل الله ثم بالتوجيهات الحكيمة والرؤى السديدة لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس حفظهم الله ورعاهم الكثير من الانجازات والمكاسب المشهودة.

وتكمن أهمية مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون، في كونه المكتب الإقليمي الوحيد على مستوى العالم العربي، والخامس على مستوى العالم، الذي يمنح الحماية الإقليمية، بموجب براءة اختراع، للطلبات التي يتم تقديمها لديه من داخل دول المجلس ومن مختلف دول العالم على حد سواء، والتي بلغت حتى تاريخه ما يقارب 17000 طلب براءة اختراع، استقبل في العام 2009م، لوحده حوالي 2500 طلب، ويجري العمل تباعا في التعامل مع الطلبات السارية المفعول منها بمهنية، وفق القواعد والخطوات المتعارف عليها في هذا الشأن، وقد انتهى ذلك إلى قيام المكتب بمنح أكثر من 1150 براءة اختراع في مختلف المجالات العلمية، لمخترعين من داخل وخارج دول المجلس، لم يتم الاعتراض على أي منها من أي طرف على مستوى العالم، وذلك خلال المدة القانونية المحددة لذلك، يشار إلى أن براءات الاختراع التي يمنحها المكتب تكون سارية المفعول في جميع دول المجلس، ولا تحتاج إلى أية إجراءات أخرى في الدول الأعضاء.

هذا، وإلى جانب طلبات براءات الاختراع التي يتم إيداعها مباشرة لدى مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون، الذي يوصف بأنه المكتب الإقليمي لإيداع طلبات براءات الاختراع في إطار مجلس التعاون، تستقبل مكاتب براءات الاختراع الوطنية في الدول الأعضاء، كل على حدة، طلبات براءات اختراع لطلب الحماية الوطنية ضمن الإقليم الجغرافي للدولة العضو، حيث أجازت التشريعات لمقدم الطلب الجمع بين الحماية الوطنية والإقليمية.

حجر الزاوية : الاستثمار في العنصر البشري

د. غانم علوان الجميلي
سفير العراق لدى المملكة العربية السعودية

تعتبر سياسة توجيه الاستثمارات واحدة من أهم المعايير الدالة على أولويات الأمم والأفراد في الحياة. إذ إن من المعلوم أن أيسر طريقة لمعرفة اهتمامات الناس النظر إلى الوجهة التي يستثمرون فيها أموالهم، فعلى سبيل المثال نرى دولا وشعوبا تنفق الأموال الطائلة على مشاريع البناء والإعمار الضخمة. وهنالك أمم تهدر ما آتاها الله من مال على الاستهلاك فقط، او تنفقه في معاملات البورصة والمضاربة بالمشتقات المالية في مداولات أقرب ما تكون للمقامرة وأبعد ما تكون عن الاستثمار الرصين. كل ذلك طمعا في الربح السريع وسعيا وراء المال من أقصر الطرق وبأقل جهد حتى أصبح الربح مثل السراب الذي يحسبه الظمآن ماء. وفي المقابل نرى مجتمعات وفقها الله لما فيه خيرها فتراها تنفق المال في وجهاته الصحيحة وهي بناء الجامعات والمدارس والمستشفيات وصروح العلم والإنفاق على طلبة العلم وإعداد الأجيال لما هو آت. وهذا هو الاستثمار الصحيح لأنه استثمار في الإنسان الذي يعتبر أهم عنصر في بناء الأمم.

إن عملية الاستثمار في العنصر البشري ليست بدعة من بدع الزمان التي نراها يوما ثم تختفي بعده، وإنما هي سمة بارزة من سمات فكرنا وتراثنا العربي الإسلامي الذي تركناه خلفنا، عندما كانت الأولوية في زاهر العهود مدارس العلم والإنفاق عليها وعلى العلماء والأطباء ووضع الأموال في أوقاف توفر مصدر دعم دائم لها. وللتدليل على ذلك اخترت قصة مشهورة من تراثنا المليء بالأدلة على أهمية بناء الإنسان والمردود الكبير الذي يمكن أن يأتي من الاستثمار فيه، وتلكم هي قصة التابعي الجليل ربيعة بن عبد الرحمن وأمه رحمها الله تعالى.

كان فروخ أبو ربيعة، يعيش في المدينة المنورة وقد خرج في البعوث إلى خراسان وزوجه حامل بربيعة وترك عندها ثلاثين ألف دينار. وطال بفروخ الغياب وعاد بعد سبع وعشرين سنة، وكان وصوله في الليل لكنه اهتدى إلى منزله وعندما فتح الباب خرج ربيعة وقال يا عدو الله أتهجم على منزلي؟ فقال لا ، ولكن أنت رجل دخلت على حرمتي فتواثبا حتى اجتمع الجيران ووصل الخبر إلى مالك بن أنس، فقال مالك أيها الشيخ لك سعة في غير هذه الدار ، فقال الشيخ هي داري وأنا فروخ صاحب هذه الدار ، فسمعت امرأته كلامه فخرجت وقالت هذا زوجي وهذا ابني الذي خلفه وأنا حامل به، فتعانقا وبكيا. ثم دخل فروخ البيت وقال لزوجه أخرجي المال الذي عندك وهذه أربعة آلاف دينار معي، فقالت: المال دفنته وأنا أخرجه بعد أيام.

ثم خرج ربيعة إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلس في حلقته فأتاه مالك بن أنس والحسن بن زياد وغيرهم من أشراف أهل المدينة وتعلقت بربيعة الأبصار ، فقالت أم ربيعة لزوجها فروخ اخرج للصلاة في المسجد فخرج فصلى، ثم رأى حلقة كبيرة فأتاها وتوقف عندها فنكس ربيعة رأسه يوهمه أنه لم يره وعليه قلنسوة طويلة شك أبوه فيه، فقال من هذا الرجل؟ فقالوا: هذا ربيعة بن عبدالرحمن... فقال لقد رفع الله ابني. فرجع إلى البيت، وقال لامرأته: لقد رأيت ابنك على حال ما رأيت أحدا من أهل العلم عليها، فقالت: أيما أحب إليك: ثلاثون ألف دينار ، أو هذا الذي

هو فيه من الجاه؟ فقال بل هذا. فقالت: فإني قد أنفقت المال الذي تركته عندي عليه وعلى تعليمه. فقال والله ما ضيعته.

والعبرة من هذه القصة القصيرة بما تحمله من دروس ومعان كثيرة، لعل من أهمها وأعظمها النتائج الكبيرة التي تحصل من الاستثمار في العنصر البشري. فهذه المرأة الحكيمة مع أنها من الموالى لكنها عرفت بفطرتها السليمة الفرصة الأفضل لاستثمار المال الذي أودعه إياها زوجها واستطاعت أن تحقق لابنها ولعائلتها وأمتها أفضل النتائج التي لا يمكن الحصول عليها من أي استثمار آخر اقتصاديا كان أو غيره. وكانت النتيجة أن ربيعة أصبح فقيه أهل المدينة ومن كبار فقهاء جيل التابعين، لأنه نهل العلم عن جماعة من أصحاب رسول الله، وعنه أخذ مالك بن أنس وغيره رضي الله عنهم جميعا، وكان إماما حافظا فقيها مجتهدا بصيرا بالرأي ولذلك لقب بربيعة الرأي.

هذا المثال واضح الدلالة على النتائج الكبيرة التي يمكن أن تتحقق من الاستثمار في العنصر البشري وخصوصا إذا كان الاستثمار موجها في وجهته الصحيحة. لأن المرأة – الأم - آمنت بأن غاية المال هي بناء الإنسان والاستثمار فيه لكي ينمو ويكبر بعلمه وقدراته التي تخلق المال.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو، كم منا يوقن بأنه لو ترك مالا مع زوجته فإنها سوف توظفه لتعليم أبنائها كما فعلت أم ربيعة؟ ومع أن الجواب معروف، إلا أن تحديد السبب وراء تلك الإجابة هو المقصود من طرح السؤال، وهو أن مجتمعاتنا أهملت المرأة وتركت الاستثمار في تثقيفها وتوعيتها وإعدادها لتكون عنصر بناء الأجيال في المجتمعات، وبسبب هذا الإهمال قامت شركات التسويق بملء الفراغ عند المرأة فحولتها إلى آلات استهلاك وإنفاق وترف لا عناصر بناء وتربية.

إن المطلوب هو إعادة ترتيب أولويات المجتمع وتوجيه الجهود والموارد نحو إعادة بناء الإنسان في مجتمعاتنا وجعل ذلك على رأس الأولويات وعدم إهدار الثروات على وسائل الراحة والترف والترفيه التي لا تسمن ولا تغني من جوع. إن عملية الاستثمار في العنصر البشري تتطلب جهودا مدروسة واستثمارات هادفة للوصول إلى غايات محددة مترابطة بمعايير واضحة من أولها المرأة والاستثمار في تربيتها وتعليمها وإعدادها الإعداد الصحيح لكي تكون العنصر البنّاء في المجتمعات. وهذه القضية تتطلب مراجعة شاملة لمناهج التعليم وأساليبه ووسائله وخصوصا منها الموجهة إلى الطالبات. وما علينا إلا أن نتذكر بأن أعظم فقهاء الأمة من جيل التابعين كانوا من تلامذة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ومنهم عروة بن الزبير وعطّاء بن رباح إمام الحرم المكي بعد عبد الله بن عباس ومسروق بن الأجدع إمام الكوفة وغيرهم. ولم يقتصر دورها على تلامذتها بل تجاوز ذلك إلى أقرانها من الصحابة حتى أن الصحابي الجليل أبا موسى الأشعري قال: «ما أشكل علينا أصحاب محمد حديث قط فسألنا عائشة إلا وجدنا عندها منه علما».

مجلس التعاون والقضايا الإقليمية

خالد بن عمر المرهون
نائب الأمين العام المساعد للشئون السياسية

منذ انطلاقة مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981م، وهذه المسيرة تمثل حركة متواصلة من العمل الجماعي الدؤوب، لتحقيق التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وتعميق وتوثيق الروابط والصلات، وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين، السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية والبيئية وغيرها.

وإن تجانس دول مجلس التعاون من حيث الأنظمة مكنها من وضع محددات للسياسة الخارجية، مكنتها من تبني مواقف موحدة تجاه القضايا السياسية المختلفة. وهذه المحددات ترتكز على مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للغير، واحترام سيادة كل دولة على أراضيها ومواردها، واعتماد مبدأ الحوار السلمي وسيلة لفض المنازعات، الأمر الذي أعطى مجلس التعاون مصداقية على الساحة الدولية، وفاعلية، على المستويين الإقليمي والدولي.

وقد ساهم هذا التطابق السياسي والتقارب الجغرافي في تمكين دول المجلس من تبني سياسات موحدة تجاه قضاياه الإقليمية، ومن أهمها: قضية الجزر الإماراتية المحتلة، والملف النووي الإيراني، والقضية الفلسطينية ومسيرة السلام في الشرق الأوسط، والأوضاع في كل من العراق، ولبنان، والسودان، والصومال.

وسنستعرض بإيجاز المواقف السياسية لمجلس التعاون تجاه هذه القضايا الإقليمية:

- فيما يتعلق بقضية احتلال إيران لجزر الإمارات العربية المتحدة الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، فمنذ عام 1992م أصبح موضوع الجزر الثلاث بندا ثابتا على جدول أعمال المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، ولقد ساندت دول المجلس مواقف الإمارات العربية المتحدة من قضية الجزر، وطالبت إيران بإنهاء احتلالها للجزر الإماراتية، والدخول في مفاوضات مباشرة مع الإمارات حول قضية الجزر الثلاث المحتلة، أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.
- وحول العلاقات مع إيران، فكم تمنت دول المجلس ألا يشكل الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث، عامل قلق يحد من إمكانية توسيع العلاقات الجماعية بين دول المجلس وإيران. وعملت دول المجلس في هذا السياق، على وضع إطار جماعي للعلاقات، حيث تبنى مجلس التعاون أسسا ثابتة تؤكد على أهمية الالتزام بالمرتكزات الأساسية لعلاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل وحل الخلافات بالطرق السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مع الحرص على علاقات ودية بينها وبين جمهورية إيران الإسلامية.

- وفيما يتعلق بأزمة الملف النووي الإيراني، أيدت دول المجلس ولا تزال تؤيد كافة الجهود الدولية القائمة لحل أزمة الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية والدبلوماسية، وخاصة جهود مجموعة(5+1)، بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة، ويكفل حق دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفق معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها. وحث إيران على مواصلة الحوار الدولي والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما طالب مجلس التعاون بجعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل.
- أما بالنسبة للأوضاع في الأراضي الفلسطينية، ومنذ قيام مجلس التعاون، في 25 مايو من العام 1981 م، ولقناعة دول المجلس المطلقة بعدالة هذه القضية، فقد كان لمجلس التعاون لدول الخليج العربية مواقف معلنة وثابتة تجاه القضية الفلسطينية، تمثلت في دعم حقوق الشعب الفلسطيني، ورفض السياسات والإجراءات العدائية ضده، وبذل الجهود والمساعي لإيجاد حل عادل وشامل، ودائم، للصراع العربي . الإسرائيلي. وانطلاقا من تأييدها للسلام في الشرق الأوسط كخيار استراتيجي عربي، أيدت دول المجلس المبادرات والمقترحات، والتي كان أهمها، مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 م، وما انبثق عنه من مباحثات ثنائية ومتعددة واتفاقيات ومبادرات من أجل دفع عملية السلام، مثل خطة «خارطة الطريق»، التي تنص على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والتوصل إلى إقامة دولة فلسطينية بحلول عام 2005م، وتنفيذ الالتزامات التي بنيت على أساس مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الشرعية الدولية. وقد دعمت دول المجلس، وساندت جهود المجتمع الدولي، وخاصة الجهود الأمريكية لتنفيذها، بالتوافق مع أسس مبادرة السلام العربية، التي قدمها خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ولى عهد المملكة العربية السعودية آنذاك، وأقرتها القمة العربية في بيروت في العام 2002م. وبالرغم من قتامة المشهد، أعلنت دول المجلس عن أملها أن يفضي استئناف المفاوضات المباشرة، على المسار الفلسطيني . الإسرائيلي، إلى الوصول إلى حل نهائي لقضايا القدس واللاجئين والاستيطان والحدود والمياه وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، إلا أن سلوك إسرائيل الاستيطاني، المستخف بالشرعية الدولية، لم يعط فرصة لاستمرار هذه المفاوضات.
- وفيما يتصل بالشأن العراقي، فإن دول مجلس التعاون يهمها أن يستعيد العراق الشقيق عافيته واستقراره ودوره الإقليمي الايجابي، لذا أكدت دول المجلس دوما على احترام سيادة العراق واستقلاله ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية وعدم التدخل في شئونه الداخلية والحفاظ على هويته العربية والإسلامية. ونحن، في دول المجلس، نتطلع إلى تشكيل حكومة إجماع وطني في العراق بعيدا عن الطائفية والعرقية والتدخلات الخارجية. وعبر المجلس مرارا عن تأكيده على ضرورة استكمال العراق تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، وحث الأمم المتحدة والهيئات الأخرى ذات العلاقة على الاستمرار في جهودها المشكورة لإنهاء موضوعي التعرف على من تبقى من الأسرى والمفقودين من

مواطني دولة الكويت، وغيرهم من مواطني الدول الأخرى، وإعادة الممتلكات والأرشيف الوطني لدولة الكويت.

- وفي الشأن اللبناني، حظي لبنان باهتمام خاص من دول مجلس التعاون التي واصلت دعم استقراره السياسي والاقتصادي والأمني، والوقوف معه ضد الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية على سيادته واستقلاله، ودعوة المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى اتخاذ كافة الإجراءات الجادة لمواجهة هذه التهديدات. وأكدت في أكثر من موقع على ضرورة تلاحم ووحدة صف الشعب اللبناني. وفي هذا الإطار، دعمت دول المجلس ما تضمنه اتفاق الطائف، الذي رعته المملكة العربية السعودية وساهمت في تنفيذه، وتوصلت من خلاله الأطراف اللبنانية في عام 1989 م إلى وفاق وطني بعد الحرب الأهلية، كما دعمت دول المجلس اتفاق الدوحة عام 2008م، الذي جاء كثمرة للرعاية الكريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، للحوار الوطني اللبناني، وأرسى مرحلة جديدة من تاريخ لبنان، قائمة على معادلة حكومة وحدة وطنية يشارك فيها كافة الأطراف اللبنانية، وواصلت دول المجلس دعمها لهذا الاتفاق، حيث دعت إلى استكمال تنفيذ بنوده، مشيدة بجهود الحكومة اللبنانية لدعم الأمن والاستقرار في لبنان وتعزيز وحدته الوطنية.
- وحول الوضع في السودان، وفي إطار مواقفها الداعمة لوحدة السودان واستقراره، فان دول المجلس رحبت بالاتفاقيات التي تم توقيعها، بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة، بالدوحة، برعاية كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر. كما إن دول المجلس لم تدخر وسعا في دفع عملية الاعمار والتنمية في دارفور، وفي هذا الإطار، بادر حضرة صاحب السمو، أمير دولة قطر، بإنشاء بنك للتنمية في دارفور، برأس مال قدره 2 مليار دولار، دفعا لعملية التنمية والإعمار. وقد تضامنت دول مجلس التعاون مع جمهورية السودان بعدم القبول بالإجراءات التي اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية بشأن النزاع في دارفور، كما رفضت التهم التي وجهتها المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك تهمة الإبادة الجماعية، للرئيس السوداني عمر حسن البشير. وترى دول المجلس أن الزج بهذه التهم، وفي هذا الوقت بالذات، لا يساعد في دعم جهود السلام والمصالحة في السودان.

وأخيرا، سوف أتطرق بإيجاز إلى الشأن الصومالي، حيث أولى مجلس التعاون اهتماما كبيرا بالوضع في الصومال وعبر عن أسفه لاستمرار تدهور الأوضاع في الصومال، وجدد دعوته لكافة الأطراف الصومالية لوقف العنف والتخلي عن كافة العمليات التي تضع العراقيل في طريق جهود المصالحة الوطنية. وفي هذا السياق، أكد المجلس دعمه للاتفاق، الذي تم التوصل إليه في جيبوتي في عام 2008م، وحث كافة الأطراف الصومالية على الالتزام بالاتفاقات والتعهدات التي تم توقيعها في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، والهادفة إلى وضع حد للمعاناة الإنسانية وتوفير الأمن والاستقرار والرخاء لأبناء الشعب الصومالي، كما أكدت دول المجلس دعمها وتأييدها للرئيس شيخ شريف أحمد وحكومته الشرعية، ودعت، ولازالت تدعو، كافة الأطراف الصومالية المعنية إلى تحكيم العقل، والتعاون مع الحكومة الشرعية، وتؤكد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بمساعدة الصومال للخروج من محنته.

د. أنور يوسف العبدالله
أمين عام هيئة التقييس
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

هيئة التقييس
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC Standardization Organization

دور هيئة التقييس لدول مجلس التعاون في المساهمة بتحقيق التكامل الاقتصادي

يعتبر القرار الذي اتخذه المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في دورته الثانية والعشرين التي عقدت في مسقط خلال الفترة 30-31 ديسمبر 2001م، القاضي بإنشاء هيئة خليجية للمواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحت مسمى (هيئة التقييس لدول مجلس التعاون) قرارا حكيما يدعم الجهود الساعية لتحقيق أهداف الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، المتمثلة في الاتحاد الجمركي ونقطة الدخول الواحدة، والسوق الخليجية المشتركة التي تعتبر في مجموعها أهم الركائز الأساسية للارتقاء بالوحدة الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

وإدراكا من هيئة التقييس بأهمية الدور الموكل إليها، وحجم المسؤوليات والأهداف النبيلة التي تهدف إلى تحقيقها، فإنها اختطّت لنفسها توجها استراتيجيا يعتمد على إصدار مواصفات قياسية خليجية موحدة للسلع والمنتجات والمواد، وتوحيد أنظمة الرقابة والتفتيش وسحب العينات وطرق الإختبار ونظم الجودة واعتماد المختبرات، والتي تشكل في مجملها ما يعرف بإجراءات التحقق من المطابقة حيث تعتبر معوقا كبيرا للتجارة في حالة عدم توحيدها أو مواءمتها.

وتساعد هذه الإجراءات بشكل كبير في بناء البنية التحتية للجودة، وتدعم مسيرة الإتحاد الجمركي ونقطة الدخول الواحدة، عن طريق إزالة أية معوقات فنية للتجارة بين الدول الأعضاء بحيث تصبح المواصفات القياسية واللوائح الفنية الخليجية وإجراءات التحقق من المطابقة الصادرة عن هيئة التقييس هي أساس التبادل التجاري البيني بين الدول الأعضاء في السوق الخليجية المشتركة، وبين هذا السوق ومختلف الأسواق العالمية. وستساهم هذه الإجراءات في تعزيز القدرات التفاوضية للدول الأعضاء في جهودها عند التفاوض مع الدول الرئيسية والتكتلات الاقتصادية العالمية لإبرام اتفاقيات للتجارة الحرة معها.

ويمكن حصر أهم الأنشطة والمهام التي تقوم

بها الهيئة في إطار نظامها الأساسي والتي تصب في خدمة أهداف العمل المشترك بين الدول الأعضاء، فيما يلي:

- **توحيد المواصفات القياسية الخليجية للسلع والمنتجات بين الدول الأعضاء**

تعتبر المواصفات حجر الزاوية في دعم التبادل التجاري وإزالة المعوقات الفنية للتجارة بين الشركاء التجاريين، وبشكل خاص بين الدول الأعضاء في الهيئة، لذلك فإن الهيئة تبذل جهودا كبيرة لإصدار أكبر عدد ممكن من المواصفات القياسية واللوائح الفنية الخليجية بشكل مستدام، وخاصة للسلع والمنتجات ذات الحجم الأكبر في قوائم التبادل التجاري والقدر الأكبر من الاستهلاك من قبل عموم المستهلكين، لتكون أساسا للتبادل التجاري بين الدول الأعضاء بالهيئة وتخدم متطلبات السوق الخليجية المشتركة.

وقد أصدرت الهيئة حتى الآن ما يزيد على 6000 مواصفة قياسية ولائحة فنية خليجية تغطي مختلف القطاعات الاقتصادية، مثل الغذاء والزراعة والكهرباء والالكترونيات والبناء والتشييد والنفط والغاز وغيرها. ويشارك في إعداد هذه المواصفات لجان فنية خليجية من الدول الأعضاء تمثل هذه القطاعات المختلفة، ويتمثل فيها القطاعان التجاري والصناعي العام والخاص وبقية الشركاء المعنيين بالمواصفات.

- **تطوير البنية الأساسية للجودة على مستوى الدول الأعضاء**

تولي الهيئة أهمية قصوى لتطوير وترسيخ بنية أساسية فعالة للجودة تُمكّن الدول الأعضاء من الارتقاء بالتقييس والأنشطة المرتبطة به، وتطبيق المواصفات القياسية واللوائح الفنية الخليجية المعتمدة بشكل فعال يخدم متطلبات الاستيراد والتصدير ومتطلبات السوق الخليجية المشتركة، إضافة إلى تلبية احتياجات الصناعة الوطنية في مجالات ضبط وضمان الجودة ودعم الصادرات لتحقيق حصة أكبر في الأسواق الدولية.

ولتحقيق هذا الهدف الطموح، فإن الهيئة تعمل على استكمال المكونات الأساسية لمشروع تطوير نشاط التحقق من المطابقة للدول الأعضاء، والتي تتمثل في إيجاد منظومة تشريعية متكاملة لضبط تداول المنتجات في السوق الخليجية المشتركة، ومنها على سبيل المثال اللائحة العامة لسلامة المنتجات وشارة المطابقة الخليجية والجهات المقبولة للتحقق من المطابقة ونظام تبادل المعلومات حول المنتجات الخطرة والضارة بين الدول الأعضاء بشكل عاجل.

وللارتقاء بالبنية التحتية للجودة، فقد اعتمد مجلس إدارة الهيئة عددا من المشاريع والأنظمة بهدف تعزيز هذه البنية، ومن أهمها ما يلي:

- إعتماد نظام خليجي موحد للقياس مقرونا بعدد من الأدلة التفسيرية، حيث يساهم هذا النظام في ضمان صحة القياسات التي تُجرى على مستوى الدول الأعضاء ويزيد الثقة في نتائج الفحص والإختبار، ويمهد الطريق إلى الإعتراف المتبادل ويسهم في نشر الطمأنينة بين أفراد المجتمع من خلال ضمان العدالة في التعامل التجاري.
- إنشاء تجمع خليجي في مجال المترولوجيا لتلبية متطلبٍ دولي بإيجاد تنظيم إقليمي معترف به دوليا في مجال القياس، يمكن من خلاله التأكد من القدرات والإمكانيات الفنية لمختبرات القياس الوطنية المشاركة في هذا التجمع، تمهيدا لتحقيق الإعتراف الدولي بالقياسات التي تجرى في نطاقه.
- إنشاء مركز خليجي للإعتماد، حيث يساهم هذا المركز في تحقيق الثقة في أعمال التحقق من المطابقة بين الدول الأعضاء، ويساعد على إبرام اتفاقيات للاعتراف الدولي المتبادل بين الدول

الأعضاء من جهة والشركاء التجاريين من جهة أخرى، ويتم بموجبه خلق ثقة مشتركة بين الطرفين تؤدي إلى إنتفاء الحاجة لتكرار الفحص والإختبار وسحب العينات عند المنافذ، بل الإفساح الفوري عنها مع الاحتفاظ بحق سحب العينات العشوائية من الأسواق في إطار آليات الرقابة على الأسواق. وكذلك الاطمئنان إلى مصداقية عمل الشركات المانحة لشهادات النظم الدولية في مجال الجودة والبيئة والسلامة وغيرها.

وتدير الهيئة برنامجا إقليميا يهدف إلى التصديق على شهادات المطابقة الخليجية للسيارات والإطارات الجديدة من خلال إقرار المصنعين بمطابقتها للمواصفات الخليجية المعتمدة، وتقوم الهيئة بالتصديق على شهادات المطابقة التي تعتبر متطلبا أساسيا للجهات الرقابية المختصة في الدول الأعضاء، لتتمكن من فسح الإرساليات الواردة من السيارات والإطارات.

وتهدف الهيئة من إعداد المواصفات القياسية واللوائح الفنية الخليجية واستكمال المنظومة التشريعية للجودة إلى تحقيق أقصى قدر من الحماية للمستهلكين بالدول الأعضاء، من خلال ضمان أن تتوفر أعلى معايير الجودة والسلامة والأداء للسلع والمنتجات المتداولة في الأسواق.

- **تطوير علاقات التعاون الدولي بما يخدم توجهات مجلس التعاون**

تحرص الهيئة على نسج علاقات تعاون وتنسيق مع نظيراتها من المنظمات والهيئات والجمعيات الوطنية والإقليمية والدولية العاملة في مجال التقييس ومختلف الأنشطة المرتبطة به، والسعي لإبرام مذكرات تفاهم واتفاقيات للتعاون الفني مع بعضها في مجال المواصفات والمقاييس والتحقق من المطابقة.

ومن بين أهم ما يهدف إليه هذا التواصل والتعاون العمل على تحقيق التوافق والانسجام بين المواصفات واللوائح الفنية، وإجراءات التحقق من المطابقة، والتي تعتبر من المكونات الأساسية في التجارة الدولية وتلعب دورا كبيرا في تسهيل وتذليل أو عرقلة التبادل التجاري حسب درجة تشابهها أو اختلافها.

وتساهم مذكرات التفاهم وخطط العمل المنفذة لها بشكل أساسي في مواءمة المواصفات القياسية واللوائح الفنية وإجراءات التحقق من المطابقة للأطراف المتعاقدة، كما تجعل تنفيذ وتطبيق اتفاقيات مناطق التجارة الحرة أكثر يسرا وسهولة، وهذا يخدم بدرجة كبيرة جهود وتوجهات مجلس التعاون في إبرام اتفاقيات لمناطق التجارة الحرة مع الكتل الاقتصادية العالمية والدول الرئيسية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي ورابطة الآسيان وجمهورية الصين الشعبية واليابان وجمهورية الهند واستراليا ونيوزيلندا، على سبيل المثال.

ويتوافق توجه الهيئة في هذا المجال مع توجهات منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الدولية وفتح الأسواق، وعلى الأخص من خلال اتفاقيتي المعوقات الفنية للتجارة (TBT) واتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS) اللتين تعتبران من أهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، حيث تنظمان التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة وتلعبان دورا كبيرا في تحديد مسار وانسياب التجارة الدولية، والتي تعتبر المواصفات القياسية واللوائح الفنية وإجراءات التحقق من المطابقة من مكوناتها الأساسية.

ولذلك تحرص الهيئة على أن تكون مخرجاتها من المواصفات واللوائح وإجراءات التحقق من المطابقة الصادرة منها منسجمة مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وأسس وقواعد السوق الخليجية المشتركة، لإزالة المعوقات الفنية للتجارة دعما لتوجه مجلس التعاون في مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة ودعم التبادل التجاري مع الشركاء التجاريين ورفع حصة الدول الأعضاء فيه.

رؤية اقتصادية خليجية من خلال اتحاد غرف دول مجلس التعاون

عبد الرحمن نقي

الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون

نحمد الله كثيرا أن جعل مقاليد إدارة شئون دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأيدي قادة حكماء يمتلكون نظرة ثاقبة لمتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية تحيط بدول المنطقة، فظلوا يديرون قضايا هذه المنطقة بكل حنكة ودراية غير منعزلين عن التطورات العالمية وما يمكن أن تحدثه من تأثير مباشر على أمن واستقرار دول المجلس.

لم يدخر قادة دول مجلس التعاون جهدا في سبيل النهوض بالمنطقة وإنسانها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وفكريا وثقافيا، حتى أصبح لدول مجلس التعاون دور متعاظم ومشهود في المحافل الدولية، جعل من دول المجلس كتلة قوية تسهم جنبا إلى جنب في التصدي مع بقية دول العالم الأخرى للكثير من التطورات على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

سياسيا... ظلت مواقف قادة دول مجلس التعاون ثابتة وراسخة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط وبقية دول العالم، وتشديدها دوما على محاربة الإرهاب وأعمال العنف في كافة بقاع العالم، وأهمية إتباع سياسة الحوار البناء مع إيران حتى تنعم المنطقة بالأمن والاستقرار.

أما على الصعيد الاقتصادي، وهو ما يمهنا نحن كأمانة عامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون وممثلين للقطاع الخاص الخليجي، فقد نجح قادة دول المجلس في رسم سياسية اقتصادية متينة ستعمل في حال تطبيقها على خلق تكامل اقتصادي قوي بين دول المجلس يعزز من موقفها في أية مفاوضات اقتصادية مع الكتل الاقتصادية العالمية الأخرى. ولعل من أبرز النجاحات التي حققتها دول المجلس على الصعيد الاقتصادي تطبيق مشروع الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة وسعيها الجاد لإطلاق الاتحاد النقدي والعملة الخليجية الموحدة، بالإضافة إلى القدرة الفائقة التي أظهرتها دول المجلس في التعامل مع الآثار الناتجة عن الأزمة الاقتصادية العالمية، مما عزز الثقة في اقتصادياتها بفضل سلامة وكفاءة سياساتها وإجراءاتها في هذا الشأن، الأمر الذي انعكس إيجابا في استقرار أسواق المال والنفط العالمية، ومن ثم المساهمة في خروج الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية.

ولكننا كممثلين للقطاع الخاص الخليجي نرى أننا بحاجة ماسة إلى تعزيز بيئة الاستثمار بين دول المجلس، من خلال إقامة المشروعات المشتركة وزيادة الاستثمارات البينية التي تسهم في تحقيق التكامل بين دول المجلس في جميع المجالات، وأن تعالج كافة المعوقات التي تواجه فرص زيادة هذه الاستثمارات بين دول المجلس، وأن تشكل السوق الخليجية المشتركة منطلقا لتحقيق هذه الغاية، فعلى الجهات الرسمية إنزال الأنظمة والقرارات التي تصدر عن المجلس على أرض الواقع لتحقيق وحدة متكاملة بين دول المجلس.

نعلم تماما أن القطاع الخاص بحاجة لآليات تنفيذ فاعلة تتجاوز مرحلة القوانين والاستراتجيات البعيدة المدى، إلى مرحلة آليات وبرامج تنفيذ القرارات الملزمة التي تصدر عن القمم الخليجية، مما يمهد الطريق لتأسيس وحدة اقتصادية مشتركة تأخذ على عاتقها تنفيذ قرارات التكامل الاقتصادي الخليجي.

وأرى هنا، ضرورة صدور قرارات سياسية تعطي صلاحية اتخاذ القرارات وإلزامية تنفيذها في كل ما يخص التكامل الاقتصادي الخليجي والمواطنة الخليجية لمؤسسات العمل المشترك الخليجية، كما هو الحال بالنسبة للتجربة الأوروبية، وإن ذلك لن يتحقق إلا من خلال العمل الجماعي بين دول المجلس وتكامل الجهود بين القطاعين العام والخاص. واعتقد أن الحاجة باتت ملحة لتقييم الفرص المتاحة من أجل تفعيل العمل الاقتصادي المشترك، وصولا إلى تحقيق تكامل اقتصادي واجتماعي وسياسي يجسد الوحدة الخليجية.

ولا أذيع سرا أن الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون ظلت حريصة دوما على معالجة المعوقات التي تواجه القطاع الخاص الخليجي، والتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون في مجال التجارة البينية والاستثمار المشترك، حتى يصبح للقطاع الخاص دور مهم في صياغة القوانين المنظمة لعمل القطاع الاقتصادي الخليجي، وقد نجحت الأمانة العامة للاتحاد بالفعل في تحقيق ذلك من خلال إشراك الأمانة العامة للاتحاد في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تهم القطاع الخاص، وما دعوة الأمانة العامة لمجلس التعاون للأمانة العامة للاتحاد للمشاركة في اجتماع اللجنة الفنية للسوق الخليجية المشتركة إلا دليل على ذلك.

يدرك الجميع أن هنالك إنجازات حققت منذ تأسيس مجلس التعاون، لا يمكن إنكارها أو تجاهلها، في مسيرة التكامل الاقتصادي، سواء على صعيد المواطنة الاقتصادية، حيث تشمل تجارة التجزئة والجملة والعقار والاستثمار والتعليم والصحة كما تم إنجاز التعرفة الجمركية الموحدة، وتم إلغاء الضريبة الجمركية بين دول المجلس في عام 2003م، وتحقيق السوق الخليجية المشتركة في العام 2008 م، والسعي الآن لاستكمال مشروع الوحدة النقدية والعملة الخليجية الموحدة.

فالمواطن الخليجي يعقد الأمل الآن في تحقيق وحدة اقتصادية مشتركة مع بداية الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة لدول مجلس التعاون، إذ أنها ستسهم في زيادة الترابط الاقتصادي وتحسين القدرة التفاوضية واستقطاب الاستثمارات بين دول المجلس والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي هذا الصدد، فإن على المجلس الأعلى الموقر أن يوجه الجهات المعنية بسرعة تحريك المفاوضات مع الجانب الأوروبي من أجل التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي، لما تحققه الاتفاقية من مردود إيجابي على العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والسياسية بين الجانبين.

أما على صعيد الإجراءات التطبيقية فما زال هناك كثير من القضايا المطروحة التي تحتاج إلى البت فيها واتخاذ القرارات التنفيذية اللازمة بشأنها، كالإجراءات الجمركية وحماية السلع الوطنية ومعوقات النقل وتفعيل السوق الخليجية المشتركة، وهذه جميعها تحتاج إلى توحيد القوانين والتشريعات التي تكفل تحقيق التكامل الخليجي في جميع مجالاته. ولكن تظل قضايا التنمية بمختلف مجالاتها الشغل الشاغل لشعوب المنطقة، وأعتقد هنا أن نجاح المجلس مرتبط بشكل كبير بمدى تحقيق رفاهية اجتماعية واقتصادية لأبناء المنطقة.

نتمنى أن ينجح قادة دول المجلس في جميع قممهم في تحريك الملفات الاقتصادية نظرا لأهميتها بالنسبة للمواطن الخليجي. والأمل معقود في قيادات المنطقة الواعية المدركة لحجم المسؤولية لاتخاذ خطوات وقرارات تاريخية حاسمة، لتحقيق تكامل خليجي في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إضاءات على التنمية في دول مجلس التعاون

■ د.ابراهيم بن حمود الصبحي - أول أمين عام مساعد للشئون السياسية لمجلس التعاون (1981 - 1987م)

يجدر بنا أن نشير إلى تساؤل هام وهو ما مدى ما حققته الاتفاقية الاقتصادية للدول الأعضاء الست في مجلس التعاون الموقعة عليها ؟ ذلك بأن هذه الاتفاقية تمثل القاعدة التي يرتكز عليها التعاون الاقتصادي بين هذه الدول.

وأهم الأهداف المعلنة لهذه الاتفاقية إيجاد سوق اقتصادية مشتركة تتلاشى فيها الفروق الصعبة ويتساوى فيها المواطن في الحقوق والواجبات. فهل تحقق هذان الهدفان ؟؟ والأهم من ذلك هل يشعر المواطن بالمواطنة الحقة عندما يتنقل بين الدول الست من حيث المعاملة سواء في الصحة والتعليم والعمل وفي الأنشطة التجارية والمهن الحرة ؟ وهل تتماثل الأنظمة والقوانين والتشريعات؟ وهل للتشريع الكلي الفوقية القانونية بمعنى هل هناك سيادة للتشريعات التي يضعها المجلس على التشريعات المحلية ؟ أجوبة هذه الأسئلة متروكة للمواطن العادي ليجيب عليها. وللحديث عن السوق الخليجية المشتركة نجد أن أهم ركائز هذه السوق تتمثل فيما يأتي :

1. تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي وإلغاء أي تعرفة على المنتجات ذات المنشأ الوطني.
2. إيجاد نظام جمركي متطور.
3. المساواة في المواطنة.
4. إيجاد وحدة نقدية.
5. إيجاد وسيلة مرنة للتنقل بين دول المجلس.
6. حرية تنقل رؤوس الأموال وتسهيل الاتصال بين الدول.

ما بين مايو 1981 ونوفمبر 2010 حوالي ثلاثة عقود، تم خلالها توقيع عدة اتفاقيات وسنت العديد من التشريعات، واتخذت آلاف القرارات، بل وعقدت مثلها من الاجتماعات. ولكن المراقب والمتابع لأعمال المجلس سيلاحظ بطء العمل في المجلس. ولو أخذنا مثلا النقطة الرابعة الخاصة بالوحدة النقدية فإن من المحتمل أن تبدأ في 2011، كما يصرح به المسؤولون، لكن المطّلعين يرون صعوبة تحقيق ذلك نظرا للتطورات الأخيرة التي حدثت في الاقتصاد العالمي من جهة، ولأن التجارة البينية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من التجارة العالمية مع دول المجلس. كما أن معظم فوائض النفط المقدرة بآلاف المليارات من الدولارات تتجه إلى خارج المنطقة بينما تغرق دول المجلس في بحر من الاستثمارات الأجنبية. فما الذي ستفعله الوحدة النقدية الخليجية أمام

الدولار المنتعش واليورو المتذبذب وكل تجارتنا الصادرة والواردة تقيّم بهاتين العملتين؟ فهل هناك قاعدة صلبة ستقف عليها العملة الخليجية وهل سترتبط بالدولار أم باليورو؟ مع العلم بأن اقتصاديات دول المجلس اقتصاديات ريعية تعتمد على ريع النفط والغاز بشكل كبير وهو يقيّم بالدولار في السوق العالمية.أما النقطة الثالثة التي ذكرتها وهي المساواة في المواطنة فإنه بالرغم من كل القرارات التي تؤكد عليها إلا أن التطبيق يعتريه أمران:

1. المحلية الضيقة.
2. الروتين المعطّل وعدم المتابعة أو عدم وجود جهة محايدة تتابع تنفيذ هذه القرارات وتتلقى الشكاوى والتظلمات من سوء تنفيذها. وأي مواطنة نتحدث عنها في ظل:

1. خلل كبير في التركيبة السكانية.
2. تمتع الوافد بمزايا أكبر مما يتمتع بها المواطن في ظل مداخيل فردية متدنية لا تقابل تضخم المداخيل العامة.

ولو نظرنا لاتجاهات التنمية فسنجدها موجهة لخدمة الوافد، الذي يمثل في دول الخليج مجتمعة ما نسبته 56% من عدد السكان، فخدمات الصحة والتعليم والمواصلات والاتصالات والإسكان والاستهلاك موجهة ليس للمواطن بل للوافد.

وفي بعض دول الخليج نجد أن المشاريع الإسكانية والسياحية يتمتع بها الوافد، الذي تكفل له الشركات التي يعمل بها سكنا مجانيا ورعاية صحية وتعليمية مجانية وتنقلا مجانيا، وفوق هذا وذاك راتبا مجزيا كبيرا، في الوقت الذي يئن فيه المواطن تحت وطأة الغلاء والديون والتضخم المعيشي.

ولا أحد ينكر الجهود المقدرة التي تبذلها هذه الدول في تحسين أحوال المواطن لكنها حلول وقائية لا تعالج أسس المشكلة. فلو سلمنا أن عدد سكان دول المجلس مجتمعة 26 مليون نسمة وأخذنا متوسط المواطنة، فإننا نجد أن عدد الوافدين في دول المجلس سيزيد على 16 مليون أي ما نسبته 56%. وهذه أرقام ونسب عالية على المفهوم الاقتصادي والاجتماعي والأخطر السياسي والأمني.

مع الأخذ في الاعتبار مليارات الدولارات(140 مليار دولار سنويا) التي تحولها العمالة الوافدة إلى دولها فيكفي أن نعلم أن الهند هي الدولة الثانية التي تستقطب تحويلات العاملين بالخارج والتي تتجاوز ال25 مليار دولار سنويا، وقد أحسنت الهند استخدام هذه التحويلات لتتحول إلى أكبر قاعدة للتكنولوجيا وصناعتها أما دول المجلس فإن معظم مشاريعها (بريستيج) لا يستفيد منها المواطن العادي كثيرا.

نعم نجحت دول الخليج في المجال التعليمي، حيث أدخلت التقنيات الحديثة كما استجلبت خبرات واسعة ووسعت بل نوعت في مخرجات التعليم، كما نجحت في تحسين الخدمات الصحية ووصلت إلى أرقى المستويات، لأنها شجعت البحوث العلمية من خلال المراكز والمعاهد والمختبرات المتطورة. لكن تبقى مشكلة الخلل في التركيبة السكانية تؤثر كثيرا في المواطنة إذا لم تأخرها أو لم تعطلها بما تفرزه من مشاكل صحية واجتماعية وسياسية.وللأسف الشديد لا توجد استراتيجية موحدة تحكم نظرة هذه الدول للتنمية في مدخلاتها ومخرجاتها، فلكل دولة استراتيجيات سيادية.

دول المجلس بحاجة إلى إعادة التفكير في المستقبل، تفكير دائم قائم على الواقع وتغييره

لا على علاجه بحلول مؤقتة.الكل يعلم أن دول المجلس الست تعتمد وبشكل أساسي على سلعة واحدة ناضبة متقلبة هي النفط، وهناك جهود عالمية في إيجاد طاقات بديلة بالرغم من صعوبة وبطء النتائج وارتفاع كلفة إنتاج هذه الطاقة، والمهم لدول المجلس أن توجد بدائل أو مصادر أخرى تدعم المصدر الرئيسي للدخل من النفط والغاز.ولقد سعت بعض الجهات المسئولة في دول الخليج إلى تطوير الوسائل البديلة، حيث استطاعت أن توجد مصادر أخرى وفتحت أبوابها للاستثمارات الأجنبية من خلال برامج وحزم منوعة تتمثل في العقار أساسا ونجحت في استقطاب استثمارات كبيرة على الأرض.ولكن هذه الثورة السياحية والإعمارية خلقت مشاكل متعددة منها الغلاء والازدحام.وأصبحت بعض مناطق الخليج من أغلى بقاع العالم، ومع ذلك فإنها نجحت كذلك في تطوير أساليب التعليم والإدارة العالمية.

نحن أمام مشكلة عصية تحتاج لقرار جريء يعالج هذا الخلل وإلا فإن النتائج النهائية ستؤثر على الوضع الطوبوغرافي للمنطقة.وإذا أخذنا هذه الإخفاقات-إذا اعتبرناها كذلك – فهي محسوبة على الاتفاقية الاقتصادية التي لم تنجح في إكمال أسس الوحدة الاقتصادية التي تبدو بعيدة المنال بعدا واقعيا وليس نظريا.وكما شهدنا تدهورا في الأسواق العالمية وانهيار أكبر وأعرق المؤسسات المالية في العالم وتدني أسعار النفط الذي خسر ما بين 30 – 40% من أعلى قيمة وصل إليها البرميل وهي 140 دولارا، والآن يترنح ما بين 70– 80 دولارا للبرميل الواحد، إضافة إلى تذبذب العملات الرئيسية في العالم وعدم الاستقرار السياسي في مناطق من العالم وتوجيه فوائض الخزانات في أمريكا وأوروبا واليابان لدعم اقتصادياتها المترنحة، وبعضها لدعم الجهد الحربي في أفغانستان والعراق وبعض مناطق العالم، مما تسبب في خلق الارتباك في أكبر اقتصاديات العالم، وستحتاج دول مثل أمريكا التي ستضخ 700 مليار دولار لإنقاذ اقتصادها المريض، وكذلك بالنسبة لبريطانيا التي ضخت 40 مليار دولار لإنقاذ بنك إنجلترا ومثلها اليابان. وستحتاج هذه الدول لسنوات عديدة لفترة (نقاهة) لتتعافى من أزمة مالية خانقة ألمت بها، هذا إذا أضفنا أزمات اليونان وإيرلندا والبرتغال وأسبانيا.

ألا يؤثر ذلك على اقتصاديات دول مجلس التعاون التي تعتمد على السوق الأمريكية والسوق الأوروبية بشكل كبير ؟ وهل سيضخ المستثمرون الخليجيون مئات المليارات في هذه الأسواق لإنقاذها كما حدث في الأزمة السابقة ؟ حالة الارتباط هذه لن تنأى عنها منطقة الخليج التي تئن هي الأخرى تحت وطأة الهاجس الأمني، فمن مهدد بقلب الموازين في المنطقة وإغلاق مضيق هرمز، إلى تفكير بشق قناة موازية للخليج تختصر المسافة إلى خليج عمان مباشرة في مشروع تقول التقارير أنه سيكلف حوالي 200 مليار دولار.كل ذلك يؤكد حالة الخوف والهلع وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما يؤكد الحاجة لجمع الجهود المبعثرة وتفادي كل ما من شأنه زعزعة أمن واستقرار المنطقة التي بقيت هادئة حتى الآن.

مجلس وزراء الصحة لدول الخليج... الرسالة والهدف

د. توفيق بن أحمد خوجة
المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس
وزراء الصحة لدول مجلس التعاون

إن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يسير ولله الحمد بخطى قوية ومستمرة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والصحية والتعليم والعمل والثقافة والإعلام والشباب والرياضة وغيرها من المجالات المتعددة... واستطاع ولله الحمد أن يحقق العديد من المنجزات والطموحات والآمال لمواطنيه، كما أن إنجازات المجلس والقرارات البناءة لأصحاب الجلالة والسمو قادة الدول الأعضاء، التي تم إنجازها عبر دورات المجلس الأعلى المتعاقبة، لا يمكن حصرها... ولكن يمكن القول أن كل تلك القرارات كان لها الدور المهم في تعزيز الروابط ورسم الاستراتيجيات ووضع ملامح النهضة وبناء العلاقات الناجحة بين الدول الأعضاء... وإن هذا لم يكن ليأتي إلا بفضل من الله سبحانه وتعالى ثم بالجهود والإسهامات الخيّرة والقيادة السديدة لهذا الصرح الخليجي من معالي الأستاذ عبد الرحمن بن حمد العطية، والذي يولي كل الدعم والاهتمام لبرامج وأنشطة ومبادرات هذا المجلس، والتي هي أكبر شاهد ودليل وتتحدث عن نفسها خلال هذه الفترة... وهنا لابد من الإشادة بالدعم الذي يحظى به مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون ومكتبه التنفيذي من لدن أصحاب الجلالة والسمو قادة الدول الأعضاء، والتي ساعدت في تبني القرارات والتوصيات الصادرة عن معالي وزراء الصحة بدول مجلس التعاون.

فمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية له رسالة صحية واضحة، تمثلت في تنمية التعاون والتنسيق بين دول المجلس في المجالات الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية، ونشر الوعي الصحي بين مواطني المنطقة مع مراعاة ظروف البيئة والأعراف والتقاليد الاجتماعية والتعاليم الإسلامية، وتحديد مفاهيم القضايا الصحية والعلمية المختلفة والعمل على توحيدها بدول المجلس في العديد من البرامج الصحية، مثل صحة الأسرة والرعاية الصحية والجودة النوعية وسلامة المرضى ومكافحة الأمراض السارية وغير السارية ومكافحة التدخين والصحة المدرسية والإعلام الصحي وحماية البيئة والتخطيط الصحي وتطوير النظم الصحية والارتقاء بخدمات نقل الدم وزراعة ونقل الأعضاء وتعزيز البحوث الصحية.... الخ، وتقييم ما هو سائد من نظم واستراتيجيات في مجال الخدمات الصحية مع تدعيم التجارب الناجحة بدول المجلس، والاستفادة منها في باقي الدول الأعضاء، وفتح قنوات الالتقاء مع التجارب العالمية والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في المجال الصحي، والحصول على دواء آمن وفعال وجودة عالية وبأسعار مناسبة من خلال برنامج الشراء الموحد للأدوية والتجهيزات الطبية وبرنامج التسجيل الدوائي المركزي الخليجي للشركات الدوائية ومنتجاتها، وتنظيم عقد المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية لبناء وتنمية قدرات الكوادر الطبية الوطنية والخليجية، وغيرها من الرؤى والأهداف التي قطع المجلس شوطا كبيرا في سبيل تحقيقها وقفزت بخطوات واثقة للوصول إلى مراميها...

لقد تبنى مجلس وزراء الصحة الخليجيين العديد

من البرامج التي بلغ مجموعها سبعة وسبعين برنامجا، معظمها مستمر، إضافة إلى البرامج التي تم استحداثها خلال الآونة الأخيرة وتعتبر حصيلة دراسات اللجان الفنية ومجموعات العمل والندوات والمؤتمرات العلمية التي نظمها المجلس خلال هذه الفترة... كما عقد المجلس، ومنذ نشأته وحتى الآن، تسعة وستين اجتماعا وزاريا علاوة على عقد هيئته التنفيذية لاثنين وسبعين اجتماعا نتج عنها العديد من القرارات والتوصيات، منها ما يخص الجوانب الفنية، ومنها ما هو متعلق بالأدلة واللوائح والأنظمة في مختلف الأمور الصحية حتى أضحى العمل الصحي الخليجي المشترك أنموذجا للعمل المؤسسي المبني على البراهين العلمية لضمان جودة الأداء وتوحيد الإجراءات على أسس ومعايير عالمية معتبرة، إضافة إلى ما حققه المجلس وكان حريصا عليه وهو أهمية توثيق عُرى التعاون وتوطيد العلاقات وتعزيزها مع المنظمات الإقليمية والدولية المهتمة بالصحة، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» وجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية «أجفند» والكلية الملكية البريطانية للصحة العامة في بريطانيا والجمعيات والاتحادات الطبية الخليجية والإقليمية والعالمية، حيث تم توقيع اتفاقيات وبروتوكولات للتعاون ومذكرات تفاهم مع هذه الجهات والمنظمات.

لقد تحققت الكثير من الإنجازات والعطاءات خلال مسيرة هذا المجلس الطويلة، وبذلت الجهود على مدى أربعة وثلاثين عاما مما يؤكد أن طريق العمل الصحي طويل وشاق وينمو مع الطموحات والمتغيرات وأن دول المجلس في الوقت الذي تضع فيه الرعاية الصحية في أعلى سلم أولوياتها فإنها تبحث دائما عن كل جديد ومفيد للارتقاء بهذه الرعاية، كما أن الشعور الأخوي والمنطلق الواحد والهدف السامي الذي نعمل من أجله والتزام الدول الأعضاء والمسؤولين في وزارات الصحة وأعضاء اللجان الفنية الخليجية هي من أهم عوامل تفعيل أهداف هذا المجلس وتوجهاته الرائدة.

إن هذه القمة ستضيف إنجازا متميزا في سجل الإنجازات والعطاءات التي حققتها القمم السابقة في شتى المجالات من أجل تحقيق آمال وطموحات مواطني دول مجلس التعاون وأن هناك منظومة رائعة بالأمانة العامة لمجلس التعاون تعمل بكل اهتمام وفعالية من أجل إنجاح هذه القمة. وهنا لابد من التنويه بعمل المكاتب الخليجية المتخصصة والتي حققت العديد من المنجزات والنجاحات، وعلى مختلف الأصعدة، وساهمت بكل كفاءة واقتدار في دفع مسيرة التعاون الخليجي المشترك تحقيقا للتوجهات السامية لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون، وقامت عبر تاريخها الحافل بتفعيل أطر وآليات التنسيق والتعاون والتواصل بين الدول الأعضاء وصولا للتكامل المنشود بإذن الله... إن هذه المكاتب التنفيذية تمثل رافدا هاما من الروافد الداعمة للمسيرة المباركة، والتي حظيت بدعم لا محدود ومتواصل من معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الأستاذ عبد الرحمن بن حمد العطية والذي لم يألُ جهدا في تقديم كل ما من شأنه نحو تفعيل جميع القرارات الوزارية الصادرة بشأن برامج ونشاطات هذه المكاتب. وفي ظل هذه المناسبة فإنني أود الإشادة بالمبادرة التي تبناها معالي الأمين العام بشأن تنظيم عقد لقاء يجمع كافة هذه المكاتب العاملة تحت مظلة الأمانة العامة، والذي يؤطر لعلاقة قوية ومتينة بينها توحيدا للجهود والاستفادة من خبرات بعضها لبعض، ضمن تفعيل مفهوم الشراكة واستثمار الطاقات والموارد، وتناغما مع العمل الخليجي الموحد الذي ينشده أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس.

أدعو الله عز وجل أن يوفق أصحاب الجلالة والسمو حفظهم الله في هذه القمة وأن تساهم القرارات المرتقبة في تعزيز الوحدة الخليجية الناجحة لدول مجلس التعاون، والتي ستزداد قوة ومتانة يوما بعد يوم، وهي نتيجة حتمية للعمل الدؤوب البناء المشترك والتواصل المثمر والعطاء اللامحدود، كما أنها ستكون بمشيئة الله على مستوى التحديات والطموحات التي يتطلع لها المواطن في دول المجلس.

مسيرة استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية بدول مجلس التعاون

■ د.محمد القبيسي - مدير إدارة التعاون العلمي والتقني

وفقا للسعي الدائم والدؤوب لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون . حفظهم الله ورعاهم ـ بخطوات حثيثة لتطوير بنى دول مجلس التعاون التحتية بهدف الارتقاء بمستويات نمائها وازدهارها وتطويرها الاقتصادي، من أجل ذلك حرصت ومازالت على تنمية مواردها الطبيعية واستغلالها بشكل مثالي لتوظيف مخرجاتها في برامج تنموية رائدة استطاعت أن تنتقل بواسطتها إلى مصاف الدول المتقدمة في عدد كبير من المجالات.

وحيث يأخذ النفط والغاز المتوفر بكميات كبيرة في دول المجلس، إضافة إلى الصناعات المتنوعة المعتمدة على هاتين السلعتين، دورا أساسيا في اقتصادياتها تعزز بها القدرة والسرعة لإنجاز خططها التنموية الطموحة، مما يؤكد النظرة المستقبلية لواقع إنتاج النفط والغاز في الدول الأعضاء وتسويقه محليا وعالميا واستغلاله في قطاعات النقل والصناعة وتوليد الكهرباء وتحلية المياه على وجه الخصوص حاضرا ومستقبلا مما يعمل على زيادة التعامل مع هاتين السلعتين، إضافة إلى زيادة الاعتماد شبه الكلية على مصادر طاقة وفيرة وسهلة الاستخراج إلا أن النفط والغاز هما مصدران ناضبان.

لذا كانت الرؤية الثاقبة لأصحاب الجلالة والسمو التي رأت من الضروري استراتيجيا أن تعمل دول المجلس على تنويع مصادر اعتمادها من الطاقة، ولن يؤثر هذا التوجه الاستراتيجي والنقلة النوعية على سياسات الطاقة على مستقبل صناعة النفط والغاز في دول المجلس كما أنه لن يؤثر على التزاماتها الدولية في هذا الشأن أو على أمن الطاقة في العالم، حيث سيؤمن هذا التوجه كميات أكبر للتصدير من النفط والغاز إلى الأسواق العالمية، مما سيساهم في تعزيز استقرار الأسواق العلمية بزيادة المعروض ويحقق الزيادة في الإيرادات الوطنية، مما يعني المحافظة على رفاه الشعوب خاصة وأن التوقعات تشير إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط والغاز في الأمد البعيد.

كما أن تنويع مصادر استخدام الدول الأعضاء لمصادر الطاقة المختلفة سيكون مكملا للنفط والغاز وليس بديلا عنهما. وهذا سيخفف من معدلات الاستنزاف لكل منهما ويطيل فترة الإنتاج حفاظا على هذه الثروة الطبيعية الناضبة للأجيال القادمة، علاوة على ما يتيح ذلك من بعد استراتيجي آخر لمواكبة ونقل تكنولوجيا متقدمة ذات أبعاد استراتيجية وزيادة المعرفة بها.

كما يشجع المضي في هذا التوجه الاستراتيجي ويساهم في خطط خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وهو أحد الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري.

والبعد الآخر الذي لا يقل أهمية هو انخفاض القلق العام من بناء المفاعلات النووية نتيجة التقدم الكبير في مستويات الأمان والإطراء للطاقة النووية.

وبناء على العوامل الاستراتيجية والاقتصادية والفنية، اتخذ المجلس الأعلى في دورته «27 ـ الرياض ـ ديسمبر» / 2006م، قرارا يقضي بإجراء

دراسة مشتركة لدول مجلس التعاون فيما يخص استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية طبقا للمعايير الدولية.

وفي خطى تنفيذ القرار الكريم،عقد معالي الأمين العام لقاءين مع معالي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية (فبراير ، أبريل/2007م) نوقشت فيهما الكثير من المواضيع ذات الاهتمام المشترك وسبل تقبل التعاون بين الأمانة العامة والوكالة.

وتدارس هذا التعاون الأسس الفنية للتعاون البناء الذي انعكس بتقديم الوكالة لكل الدعم والمساندة الفنية لدول المجلس في توجهها لتعزيز استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية. بما في ذلك تقديم الخبرة والمشورة المطلوبة لإجراء الدراسة المشتركة لدول المجلس.

أولا ـ دراسة الجدوى الأولية لاستخدامات الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه

وذلك تنفيذا لقرار المجلس الأعلى في دورته « 27 » القاضي بإجراء دراسة مشتركة لدول مجلس التعاون، فيما يخص استخدامات التقنية النووية للأغراض السلمية طبقا للمعايير الدولية.

ووفقا لمسيرة تنفيذ هذا القرار والقرارات اللاحقة من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، فقد قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإعداد دراسة الجدوى الأولية لاستخدامات الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه بمشاركة فريق العمل المكلف من دول المجلس.

ومن أهم ما تضمنته الدارسة ما يلي:

1. تحليل للمعلومات التي قدمها الفريق إلى الوكالة، وتطوير نموذج لواقع ومستقبل تطوير الطلب على الكهرباء والماء في دول المجلس حتى عام 2030م.
2. استخدامات هذا النموذج لتحليل اقتصاديات بدائل تقنيات إنتاج الكهرباء المتاحة في المستقبل المنظور.
3. تحديد متطلبات المشروع المشترك بين دول المجلس للطاقة النووية، ومن هذه المتطلبات ما يلي:
   أ. الحاجة إلى إعداد الدراسات التفصيلية المشتركة للجوانب التنفيذية للمشروع.
   ب. تحديد المواقع المناسبة لمحطات الطاقة النووية بشأن التخزين وتصريف النفايات النووية.
   ج. النظر في الانضمام إلى بعض الاتفاقيات المتعددة الأطراف لدول المجلس.
   ضوابط الأمن والأمان النووي والسلامة النووية والإشعاعية، إضافة إلى جهاز توعوي إعلامي يعمل على نشر التوعية الجماهيرية وعمل كل ما يلزم لكسب المواطنين والمجتمع الدولي.

ومن أهم ما خلصت له الدراسة ما يلي:

1. استخدام الطاقة النووية يمكن أن يكون أحد خيارات الطاقة المتاحة الأقل كلفة لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء والمياه، وهما سلعتان أساسيتان تعتمد عليهما مسيرة التنمية والنماء والتطوير في دول مجلس التعاون.
2. التأكيد على ضرورة تقرير وتطوير البنى التحتية والمؤسسية المتعلقة ومهامها باستخدام الطاقة النووية في كل دولة من دول المجلس.
3. العمل على استكمال الدراسات التفصيلية ورفع خطة عمل مشتركة لاستيفاء المتطلبات الأساسية لاستخدامات دول المجلس لهذا المصدر من الطاقة، وقد تم إطلاع مقام المجلس الأعلى في دورته « 28 » الدوحة . ديسمبر 2007م «، على نتائج دراسة الجدوى الأولية لاستخدامات الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه واتخذ المجلس قرارا تضمن الشروع في إعداد الدراسات التفصيلية وتكليف فريق العمل من المختصين من دول المجلس والأمانة العامة بمتابعة سير إعداد الدراسات المطلوبة، كما تضمن تفويضا للمجلس الوزاري باعتماد ما يحتاج إليه فريق

العمل من موارد مالية لتغطية تكاليف إعدادها (مرفق ملخص دراسة الجدوى الأولية).

ثانيا ـ الأطر المرجعية للدراسات التفصيلية لاستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية:

تنفيذا لقرار المجلس الأعلى في دورته «٢٩ . مسقط ديسمبر ٢٠٠٨م» القاضي بالإسراع في استكمال فريق العمل للأطر المرجعية للدراسات التفصيلية لاستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية، ووفقا لمسيرة تنفيذ هذا القرار والقرارات اللاحقة من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، تم الانتهاء من إعداد الوكالة الدولية للطاقة النووية لمسودة الشروط المرجعية للدراسات اللازمة لتطوير برنامج القوى النووية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه في دول مجلس التعاون. وقد تضمنت مسودة الشروط المرجعية سبعة مجالات رئيسية تتعلق بتطوير برنامج القوى النووية وهي:

1. الإطار القانوني لبرامج القوى النووية.

حيث يعتبر الإطار القانوني للاستخدام السلمي للطاقة الذرية، العنصر المركزي للبنية التحتية المطلوبة لوضع برنامج القوى النووية. بالإضافة إلى ذلك يجب أن تقدم الدراسة آلية لتوحيد الأطر القانونية الوطنية في منطقة دول مجلس التعاون.

2. البني التحتية للسلامة النووية، حيث أن الهدف الأساسي للسلامة هو حماية الناس والبيئة من الإشعاعات النووية.

3. البني التحتية التقنية والصناعية:

تشمل هذه الدراسة شقين : هما تقييم التقنية النووية المتوفرة والملائمة، وتنظيم القدرات الصناعية المتوفرة في دول المجلس، والتي يمكن أن تدعم برامج الطاقة النووية السلمية في دول المجلس.

4. الدراسات الوطنية لتطوير الاستراتيجية المستدامة للكهرباء والمياه والمساهمة الممكنة للطاقة النووية في ذلك.

5. تحديد مواقع المنشآت النووية.

6. تخطيط القوى العاملة لتطوير القدرة النووية.

7. دورة الوقود النووي: التخلص من الوقود النووي.

ثالثا ـ التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة النووية:

تنفيذا لقرار المجلس الأعلى في دورته (29 – مسقط – ديسمبر 2008م)، القاضي بالعمل على استفادة دول المجلس من برامج التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تم الاتفاق بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والوكالة الدولية للطاقة النووية لاستحداث مشاريع خاصة بدول المجلس تصمم لتلبية احتياجات دول المجلس المشتركة من مساعدات في إطار الدورة الحالية لبرامج التعاون الفني (2009 – 2011م)، بما في ذلك خطوات تطوير البنى المؤسسية والتشريعات والأجهزة التنظيمية والرقابية المرتبطة بالبرامج الوطنية والإقليمية في مجالات السلامة والأمن والأمان والبحث والتطوير المرتبطة باستخدامات الطاقة النووية ويتمثل ذلك في ثلاثة مشروعات هي كالتالي:

المشروع الأول: تطوير وتعزيز البني التحتية التشريعية وضوابط الأمان والأمن النووي في دول مجلس التعاون (052/RAS/9)

strengthening nuclear Legislative, safteiy, and security infarastructure for the GCC Region.

وتضمن المشروع حتى الآن الفعاليات التالية:

الفعالية الأولى: دولة قطر (13 15 -/7/2009م).

الفعالية الثانية: مملكة البحرين (5-7/10/2009م).

الفعالية الثالثة: دولة الكويت (7-11/12/2009).

المشروع الثاني: تخطيط وتطوير استخدامات الطاقة النووية في دول مجلس التعاون الخليجي (031/RAS/4)

Planing and Development of Nuclear Power in the GCC Region

وتضمن المشروع حتى الآن الفعاليات التالية:

الفعالية الأولى : دولة الكويت 18 -29/10/2009م.

الفعالية الثانية : مملكة البحرين «لم تحدد بعد».

الفعالية الثالثة : المملكة العربية السعودية « لم تحدد بعد».

المشروع الثالث : تطوير القدرات البشرية من دول المجلس العاملة في مجال الطاقة النووية عن طريق إقامة مركز للتدريب والبحث النووي (030/RAS/4) Development of a GCC Nuclear Training for Capacity Building and Research

وتضمن المشروع حتى الآن الفعاليات التالية:

الفعالية الأولى: دولة قطر (28-2009/9/30م).

الفعالية الثالثة: دولة الكويت (13 /12 /2009م).

الفعالية الرابعة: مملكة البحرين (20/12 /2009م).

هذا ما تم إنجازه في عام 2009م، من برنامج التعاون (2009 . 2011م)، وسوف يعقد في ديسمبر/2010م الاجتماع التنسيقي بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية لاستعراض المشاريع الثلاثة، وسيكون الهدف من الاجتماع:

1. استعراض وضع التنفيذ للمشاريع الإقليمية الثلاثة:

* 030/RAS/4
* 031/RAS/4
* 052/RAS/9

2. محاولة إيجاد حلول للمعوقات أمام تنفيذ المشاريع الثلاثة.

3. الاتفاق على الخطوات المتبقية لتنفيذ المشاريع الثلاثة لنهاية عام 2011م.

4. بحث مشاريع 2012.2013م.

رابعا ـ تنفيذ الدراسات التفصيلية:

إشارة إلى قرار المجلس الأعلى في دورته «29» مسقط _ ديسمبر 2008م، حول استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية، والقاضي بالتأكيد على الإسراع في استكمال فريق العمل للأطر المرجعية للدراسات التفصيلية لاستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية، وذلك بهدف طرحها على شركات ومؤسسات عالمية متخصصة للبدء في إعدادها.

وقد تم بالتعاون مع الوكالة الذرية للطاقة الذرية إنجاز الشروط المرجعية للدراسات التفصيلية، وعلى أثر ذلك قامت الأمانة العامة وبتكليف من فريق العمل المكلف بالاتصال بعدد من سفارات الدول الأجنبية في الرياض،حيث تم التعريف بالمشروع وبرغبة الأمانة العامة في دعوة الشركات وبيوت الخبرة المتخصصة للقيام بالدراسات التفصيلية لتنفيذ هذا المشروع.

وقد ورد للأمانة العامة من خلال هذه الاتصالات أسماء وتفاصيل لما مجموعه «30» شركة عالمية استشارية تمت مخاطبتها، والطلب منها تزويد الأمانة العامة بما يفيد رغبتها في تقديم عرضها لإعداد الدراسات.

وبعد استجابة العديد من هذه الشركات وتقديم عروضها تم طرح جميع العروض المقدمة على اجتماع اللجنة الدائمة، الذي عقد بمقر الأمانة العامة يوم الأحد 21 يونيه 2009م، وفيها تم:

استعراض العروض المقدمة من بيوت الخبرة للشركات حيال تنفيذ الدراسات التفصيلية وكلفتها، وفقا لشروط المرجعية وتحليل بنودها ومحتوياتها ومواءمتها مع تقديرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن ثم تم التوصل إلى تكلفه تقديرية على النحو التالي:

1. الدراسة الأولى: الإطار القانوني لبرامج الطاقة النووية (قدرت تكلفتها بـ «500000» خمسمائة ألف دولار ومدة التنفيذ 12 شهرا).

2. الدراسة الثانية: البنية التحتية للأمان النووي والإشعاعي (قدرت تكلفتها بـ «500000» خمسمائة ألف دولار ومدة التنفيذ 12 شهرا).

3. الدراسة الثالثة: البنية التحتية التكنولوجية والصناعية (وقدرت التكلفة بـ «1.500000» مليون وخمسمائة ألف دولار ومدة التنفيذ 24 شهرا).

ملاحظة: 1.500000 مليون وخمسمائة ألف دولار للوصول لقرار بناء المحطة و6.500000 ستة ملايين وخمسمائة ألف دولار لاستكمال المرحلة التالية.

4. الدراسة الرابعة: دراسة شاملة لوضع استراتيجية إقليمية لإمداد الكهرباء وتحلية المياه بصفة مستدامة واحتمال إسهام الطاقة النووية (وقدرت التكلفة بـ

«5000000» خمسة ملايين دولار ومدة التنفيذ 24 شهرا).

5. الدراسة الخامسة: اختيار مواقع المحطات النووية (وقدرت التكلفة بـ «1.500000» مليون وخمسمائة ألف دولار ومدة التنفيذ 12 شهرا).

6. الدراسة السادسة: تخطيط القوى العاملة لتطوير الطاقة النووية (وقدرت التكلفة بـ «300000» ثلاثمائة ألف دولار ومدة التنفيذ 12 شهرا).

7. الدراسة السابعة: المرحلة الأخيرة لدورة الوقود النووي والتصرف بالنفايات (وقدرت التكلفة بـ «600000» ستمائة ألف دولار ومدة التنفيذ 6 أشهر).

وقدرت التكلفة التقديرية الإجمالية للدراسات بمبلغ وقدره 9900000 تسعة ملايين وتسعمائة ألف دولار. على أن تكون الدراسات على مستوى وطني وإقليمي مشترك، ولكل دولة لديها دراسة وطنية الاكتفاء بها عن الالتزام بها في الشق الوطني.

وستقوم الأمانة العامة باستكمال وثائق المناقصة تمهيدا لطرحها بعد اعتماد المبالغ المقترحة من مقام المجلس الوزاري.

يقوم فريق العمل، بعد إقرار المجلس الوزاري التكلفة التقديرية المقدمة للدراسات واستكمال الجوانب القانونية والفنية للأطر المرجعية ووثائق المناقصة، بطرح المناقصة بشأن إعداد الدراسة التفصيلية لبيوت الخبرة والشركات والمؤسسات العالمية المتخصصة للبدء في إعداد الدراسات.

وفي الدورة (112)، لمقام المجلس الوزاري صدر قراره بالتأكيد على أهمية دراسة وتطوير البني التحتية اللازمة دون الدخول في تفاصيل تجارية على المستوى الإقليمي.

خامسا: خطة العمل للمرحلة القادمة:

وفقا لقرار مقام المجلس الأعلى الموقر في دورته «(30)، الكويت - ديسمبر /2009م»، بشأن استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية المتضمن الموافقة على قرار المجلس الوزاري في دورته (113) التحضيرية، والذي تضمن الموافقة على مشروع الدراسة الاستراتيجية المحتملة لتقييم مجالات التعاون بين دول المجلس في تطوير استخدامات الطاقة النووية واعتماد مبلغ مليون دولار التكلفة التقديرية للدراسة الاستراتيجية.

عقد فريق العمل المكلف بمتابعة إعداد الدراسات التفصيلية لاستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية عدة اجتماعات (الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر) كرست هذه الاجتماعات للاستماع إلى ممثلي شركة (لايت بريدج) الاستشاري المرشح والمكلف بإعداد الدراسة الاستراتيجية، وتم خلالها تقديم عرضه عن خطة العمل لإنجاز هذه الاستراتيجية، وتمت مناقشتها من قبل الفريق وتقديم الملاحظات حولها والتوصل من خلال أعضاء الفريق المكلف إلى صيغة موحدة للملاحظات والمتطلبات لتنفيذ الاستراتيجية من قبل الشركة المنفذة، والاتفاق على أن تعيد صياغة العرض الفني والمالي وفقا لهذه الملاحظات. وتوجت هذه اللقاءات العديدة بالاتفاق مع الشركة المنفذة على كافة النواحي التنظيمية وبرنامج الإعداد وآلية الدفع بصفة تعاقدية، ومن المقرر أن توقع من قبل معالي الأمين العام مع شركة (لايت بريدج) في وقت لاحق خلال هذا العام.

ووفقاً لتوجيه مقام المجلس الأعلى الموقر، ومتابعة مقام المجلس الوزاري، تم استكمال التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في البرامج الإقليمية الثلاثة للعام 2010م. والتي تم تمويلها من مساهمة المجلس التي أقرت من قبل المجلس الوزاري في دورته (115) والبالغة (340) ألف دولار لتنفيذ هذه البرامج واستكمالها كما هو متفق عليه. وتم التباحث والاتفاق مع الوكالة على برامج التعاون للمرحلة القادمة 2012.2013م.

كما أتمت الأمانة، العامة ضمن تعاونها الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الاتفاق على إعادة تحديث الأطر المرجعية للدراسات التفصيلية السبع لتتواكب مع ما تم من مستجدات، ولتكون جاهزة حال الانتهاء من إنجاز الدراسة الاستراتيجية حيث تتضح الرؤى ويتحدد المسار المطلوب.

اصدارات الأمانة

جائزة مجلس التعاون لأفضل الأعمال البيئية

انطلاقا من اهتمام دول مجلس التعاون بدور الوعي البيئي في الحفاظ على البيئة وصيانة مواردها الطبيعية، قرر الوزراء المسئولون عن شئون البيئة في مجلس التعاون تخصيص جائزة للبيئة، من خلال تشكيل هيئة لهذا الغرض.

وقد صدر هذا الكتيب موضحا لائحة هذه الجائزة وشروطها التي تمنح بموجبها للأعمال البيئية، المتميزة في دول المجلس.

الكتاب الإحصائي للمياه في دول مجلس التعاون

يشتمل هذا الكتاب على ثمانية أبواب يستعرض الباب الأول الموارد المائية في دول المجلس، ويتطرق الباب الثاني للطرق المستخدمة في مجال التشغيل والصيانة. وتناقش الأبواب الأخرى لنوعية المياه ومدى جودتها، وأهمية ترشيد المياه، مع عرض شامل للمنشآت المائية المتوفرة في دول المنطقة، مع إحصائية عن مؤسسات قطاع المياه والتعرفة الخاصة بها في دول المجلس، وقد صدر هذا الكتاب عن الشئون الاقتصادية في الأمانة العامة، إدارة الكهرباء والماء.

مسيرة العمل المشترك في مجال النقل والمواصلات : ٢٠٠٢ ـــ ٢٠١٠م
تقرير مشترك عن مسيرة العمل المشترك في مجال التخطيط والتنمية ٢٠٠٢م ـــ ٢٠١٠م

صدر عن الشئون الاقتصادية بالأمانة العامة هذان الكتابان يضمان رصدا عن مسيرة العمل المشترك في هذين المجالين الهامين (النقل والمواصلات والتخطيط التنمية) وما تم تنفيذه فيهما من مشاريع وإنجازات على مستوى دول المجلس منذ عام 2002م ـ 2010م .

ضمن رصد شامل عن إنجازات مجلس التعاون ، أصدرت الشئون الاقتصادية في الأمانة العامة تسعة كتيبات تناولت عددا من مجالات العمل الاقتصادي المشترك بين دول المجلس من عام 2002م ـ 2010م .

1. في مجال التعاون المالي والاقتصادي .
2. في المجال التجاري .
3. في المجال الصناعي .
4. في مجال التكامل النقدي .
5. في مجال الاتصالات والبريد .
6. في مجال الكهرباء .
7. في المجال الزراعي .
8. في مجال المياه .
9. في مجال الطاقة .

السوق الخليجية المشتركة : حقائق وأرقام

جاء العدد الثالث من إصدارات مركز المعلومات في الأمانة العامة ليوضح في إحصائيات موثقة الحجم الفعلي لاستفادة مواطني الدول الأعضاء في مجلس التعاون من قرارات مجلس التعاون ذات الصلة بالسوق الخليجية المشتركة والمواطنة الاقتصادية، كما أن هذا الكتاب يقدم صورة معبرة الجوانب من الواقع الإقتصادي الجديد على ساحة العمل المشترك والذي جسده إعلان قيام السوق في قمة الدوحة 2007م.

البيانات الصحفية لدورات المجلس الوزاري

صدر هذا الكتاب عن إدارة الشئون الإعلامية في الأمانة العامة، ويحتوي على مجموعة البيانات الصحفية التي أصدرها المجلس الوزاري لمجلس التعاون (وزراء الخارجية) في دورته التي عقدت ما بين عام 2000م ـ 2010م، والتي عبرت عن مواقف واتجاهات الدول الأعضاء في مجمل القضايا التي تهم دول المجلس داخليا وخارجيا.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث : التكامل والوحدة ٢٠٠١م ـــ ٢٠١٠م

هذه هي الطبعة الثالثة من هذا الكتاب الذي أصدره مركز المعلومات في الأمانة العامة متضمنا خمسة أبواب رئيسية، تحتوى عددا من الفصول، شاملة مجالات التعاون بين دول المجلس في النواحي الاقتصادية والتعاون في أعمال الإنسان والبيئة، وكذلك أوجه التعاون في المجالات العسكرية والأمنية والعدلية والقضائية. وجاء الباب الخامس متناولا التعاون في مجال السياسة الخارجية والتعاون الإقليمي والدولي.

البيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى

هذه هي الطبعة الثانية والعشرون، من البيانات الختامية للمجلس الأعلى، من الدورة الأولى إلى الدورة الثلاثين.

وقد صدر هذا الكتاب باللغتين العربية والانجليزية، ليضع بين يدي القارئ والباحث الإطار العام لمسيرة المجلس وأهدافه ومنجزاته بنسختين.

مسيرة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون

هذا الكتب صدر باللغة العربية والانجليزية عن الشئون الاقتصادية بالأمانة العامة، ويستعرض مسيرة الإتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون منذ إعلان المجلس الأعلى في دورته (23)، الدوحة ديسمبر 2002م، عن قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس، والمراحل والانجازات التي تم تحقيقها حتى عام 2010م.

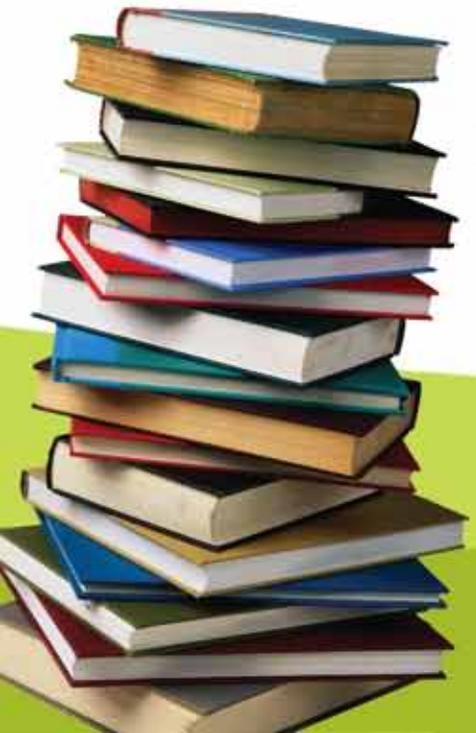

واحة المسيرة

إعداد: عبدالعزيز بن محمد الفايز

شخصيات من الخليج

عبد الرحمن بن حمد العطية

معالي الأمين العام لمجلس التعاون (عبد الرحمن بن حمد العطية) رائد من رواد السياسة القطرية والخليجية، وشخصية مؤثرة في تاريخ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، له حضوره المتميز على المستوى العربي والإسلامي والدولي.

ولد معاليه في مدينة (الدوحة) بدولة قطر 1950م، وتلقى تعليمه في الدوحة، ثم أكمل دراسته العليا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1972م، متخصصا في العلوم السياسية.

خاض غمار العمل الدبلوماسي في دولة قطر في أواخر عام 1972م، حيث التحق بوزارة الخارجية القطرية، ومن ثمّ تدرج في المناصب الدبلوماسية، بداية بعمله قنصلا عاما لدولة قطر في الإتحاد السويسري عام 1974م، ثم تولى بعدها سفارة بلاده لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف عام 1975م، وشغل بعد ذلك عدة مناصب دبلوماسية، سفيرا ومندوبا لدولة قطر في عدد من الدول والمنظمات الدولية منها، المملكة العربية السعودية، والجمهورية الفرنسية، وإيطاليا، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمنظمة العالمية للثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأغذية والزراعة، ثم تولى معاليه منصب وكيل وزارة الخارجية القطرية في عام 1998م.

وفي شهر إبريل عام 2002م، عين أمينا عاما لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد كان لمعاليه حضور فاعل قبل توليه هذا المنصب، فقد رأس اللجنة المعنية بإعداد هيكل الأمانة لمجلس التعاون خلال بداية إنشاء المجلس عام 1981 ـ 1982م، كما أن معاليه شارك في العديد من مؤتمرات قمة دول مجلس التعاون، ابتداء من قمة الرياض 1981م، وانتهاء بالقمة التشاورية في مملكة البحرين عام 2001، إضافة إلى اجتماعات اللجان الوزارية المتخصصة لدول مجلس التعاون، رئيسا لوفد دولة قطر، سواء على المستوى الخليجي أو الدولي.

وأثناء تولى معاليه منصب الأمين العام لمجلس التعاون، تحققت الكثير من الآمال والطموحات، سواء الشعبية أو الرسمية، لدول المجلس، بفضل الله سبحانه، ثم بفضل قادة دول المجلس، وعزم معاليه المتواصل لخدمة أهداف المجلس في تحقيق المنجزات الاقتصادية والسياسية، وإرساء أسس التعاون بين دول المجلس في المجالات الإنسانية والتعليمية والبيئية، وكلها تشكل نقلة تاريخية في الوحدة والتواصل والاندماج بين شعوب دول المجلس، إضافة إلى جهود معاليه المثمرة، عربيا ودوليا وأمميا، في تحقيق العديد من الإنجازات لصالح دول مجلس التعاون ومواطنيها.

الخريف المبهج والشتاء الرائع في (صلالة) بسلطنة عمان

من الفنون الشعبية في المملكة العربية السعودية (سامرية)

يا طير يا خافق الريش ... بلغ سلامي وشـــنه
سلم على بو عكاريش ... اللي سبا العقل فنه
أبو عيون مـــــرايش ... من شافهن يذبحنه
أبو ثنايا مراهيـــــش ... ويلي على مز هنـه
وقذيلته كنها الريش ... ريحة زباد وخنـــه

قضية تاريخية في قصة عمانية

كيف اتحد أهل الخليج لمقاومة الاحتلال البرتغالي ؟

وهي سرد لوقائع تاريخية في شكل قصصي

كتبها المرحوم عبد الله محمد الطائي الذي ولد في مدينة مسقط عام 1927 م، وتنقل للعمل في معظم دول الخليج، حيث استقربه المقام قبل وفاته في سلطنة عمان.

وقد بلغ عدد مؤلفاته أحد عشر مؤلفا في القصة والشعر والدراسات.

وهذه القصة هي (الشراع الكبير) التي ترى فيها أفكار المؤلف، في تلك الفترة القديمة، في آرائه الوحدوية بين دول الخليج. كما أن اهتمام المؤلف متركز على الاهتمام بهذه المنطقة سياسة واجتماعا وثقافة.

وتتركز هذه القصة التاريخية في الحديث عن الاحتلال البرتغالي لبعض شواطئ الخليج العربي، (وخصوصا سلطنة عمان) في الفترة 1050 هـ الموافقة سنة 1648 م، والجهود التي قدمتها شعوب الخليج مجتمعة لانتصار الثورة على البرتغاليين، وذلك بفضل وحدتهم وتضامنهم حيث يقول أحد أبطال هذه القصة التاريخية (كلنا جسد واحد وفي كل شيء). وفي جزء آخر من هذه الرواية التاريخية أن أحد رسل الإمام العماني في تلك الفترة (ناصر بن مرشد) استطاع أن يجمع مبالغ وفيرة وعددا من السفن لمساعدة أبناء عمان في تصديهم للاحتلال البرتغالي من الكويت والبحرين وقطر والقطيف وجلفار ودبي وليوا لتغذية الثورة ضد المحتلين.

في مملكة البحرين: مركز الجسرة للحرف اليدوية

يهدف هذا المركز الذي أنشئ عام 1990 م، والذي يقع في قرية (الجسرة)، إلى العمل على إحياء الصناعات والحرف اليدوية، وتطويرها من خلال إيجاد جيل من الحرفيين البارزين المدربين، وخلق فرص عمل جديدة أمامهم، و حيث تمثل الحرف التقليدية البحرينية رمزا أصيلا من رموز البحرين التي تعتز بها جيلا بعد جيل.

ويتكون مركز الجسرة من عدد من الأقسام.

1. صناعة النسيج.
2. منتوجات النخلة.
3. صناعة الفخار.
4. صناعة السفن.
5. صناعة الدمى.
6. صناعة الصناديق الخشبية.
7. صناعة آلات الطرب.

في دولة الكويت : سوق (واجف) واقف، زمان الذكريات

الله يا سوق واجف ..... يا عطر ما ضـينا

الله يا سوق واجف ..... صوتك يـنادينـا

في ها لمكان مرّوا ..... أغلى واعزّ الناس

كفّوا لنا ووفّوا ..... بالطيب والإحساس

ناس عرفناهم ..... بالحلوة والمرة

وكلما طريناهم ..... تخنقنا العـبرة

من كلمات الشاعر الكويتي : سامي العلي

أهمية التكامل الاقتصادي للقطاع الصناعي

إن للتكامل بين دول ذات طبيعة متشابهة وأهداف مشتركة، كمنظومة دول مجلس التعاون، مردودا إيجابيا يحقق جملة من الأهداف على صعيد القطاع الخاص والعام، وعلى صعيد الإنسان والتنمية والسياسات التجارية والاقتصادية، وكذلك التشريعات والأنظمة والقوانين والمتعلقة بتنظيم نشاط القطاع الخاص، بما في ذلك القطاع الصناعي، لأنها متشابهة بل في بعض الأحيان متطابقة. وحيث أن جميع دول المجلس تعمل جاهدة على تفعيل دور القطاع الخاص، فإن تحقيق هذا الهدف مرهون بتوحيد السياسات والتشريعات التي تطلق قدرات القطاع الخاص للقيام بالدور المنتظر في دعم مسيرة التنمية بدول المجلس، ثم تكاملية الأسواق بهذه الدول لمنحه حرية الحركة. كما يتسنى من خلال العمل المشترك بروز رؤية تنموية اقتصادية واجتماعية شاملة، واستقرار اقتصادي متنام يحقق الرفاه والأمن والاستقرار للمنطقة وأبنائها، حيث أن من النتائج الإيجابية التي يتيحها العمل المشترك تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل وتجنب الازدواجية في المشاريع المشتركة وخاصة في مجال الصناعة، كذلك يساعد العمل المشترك على تأمين قاعدة صناعية وزراعية توفر احتياجات المجتمع ومتطلباته من السلع الاستهلاكية والغذائية. ومن ناحية أخرى فإن أهمية التعاون المشترك تكمن في وضع رؤية مشتركة لحماية الثروة النفطية والغاز من عمليات الاستنزاف غير الطبيعية، باعتبارها ثروة قابلة للنضوب، وأهمية المحافظة عليها من منطلق بناء المستقبل الاقتصادي للدول والاجتماعي والأمني للشعوب. وإن تضافر الجهود وتكاملها من أجل المحافظة على هذه الثروة، تتطلب تعاونا حقيقيا في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لتحقيق تنمية صناعية، والتحول من الصناعات ذات الحجم الصغير، والتي لا تمتلك القدرة على التنافس، إلى الصناعات ذات الحجم الكبير، والتي تمتلك ميزة نسبية في التنافس في الأسواق العالمية وبالتالي تصدير النفط والغاز كصناعات بدلا من تصديرهما كمواد أولية أو خام. وهذا يتطلب تحقيق مستوى عال من التعاون والتنسيق في إطار مجلس تكاملي يحقق الأهداف الاستراتيجية السامية، ولاسيما في قطاع الصناعات من خلال تهيئة المناخ المناسب لنقل التقنية الحديثة للتصنيع وإبراز أهمية الصناعات الخليجية في الأسواق العالمية، خاصة إذا ما أدركنا أن النفط، ورغم مرور عقود طويلة من الزمن، ما زال يشكل الدور القيادي في اقتصاديات دول المجلس سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، أو في حجم الصادرات في التجارة الخارجية لهذه الدول، أو من حيث مساهمته في ميزانيات هذه الدول وتغذيتها، وأخيرا تتسم دول المجلس بضيق السوق المحلية في كل دولة وهذا يمثل إشكالية حقيقية أمام التنمية الصناعية وحركة السلع والخدمات والتجارة، وحينما تصبح تلك الأسواق الضيقة سوقا وطنية كبيرة، وفي ظل وجود السوق الخليجية المشتركة فإن عقبات التجارة وحركة السلع سوف تزول، وحجم السوق سوف يكون أكبر أمام الصناعات الوطنية الأمر الذي يعزز التنمية الصناعية.

نجيب عبدالله الشامسي
مدير عام الإدارة العامة للبحوث والدراسات والنشر

قمة أبوظبي

نرانت (أبوظبيَ) وازدانت روابينا
واستبشرت بلقاءِ ضمّ أهلينا

وأرسل المَـــوج شوقاً من شواطئها
حيّا الخليجُ بها ركباً ميامينا

دوحُ (الإمارات) فيكَ اليوم موعدنا
يادوحةً شهدت أغلى أمانينا

أيامكِ الغرّ في التاريخ قد كتبت
سفرَ التعاون حبراً من مآقينا

أهلُ الخليج به أرسوا تضامـــهم
والله أيدّهـــم عزاً وتمكينا

في وحـــدةٍ قد رعاها الله شامخةً
تسمو بحاضرنا تحيي مواضينا

هـــذي (أبوظبيَ) تهدي من روائعه
فيضاً يهـل عـطاءً في مغانينا

تقول للأهـل والأحـباب منشدة
عقد الخليج نظمنا في تلاقينا

يا مرحبا بلـقاءِ ضـــمّ قادتنا
طابت به الدار وازدانت ميادينا

عبدالعزيز بن محمد الفايز

الدورة الحادية والثلاثون للمجلس الأعلى
الإمارات العربية المتحدة - أبوظبي - ديسمبر 2010